
خاص





جامعــة الحــاج لخضـر - باتنــة -
كليـة الحقــوق والعلوم السياسية
قسـم العلـوم السياسيـــة



دور المجتمع المدني في بناء الأمن الهوياتي في العالم العربي
- دراسة حالـــة الجزائـــر-

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية
تخصص: سياسات عامة وحكومات مقارنة

إعداد الطالبة:
أوشـن سمية

إشراف الأستاذ:
أ. د/ رابح بلعيد

لجنـــة المناقشـــة:

د / زيـاني صالـح	أستاذ محاضـر	جامعة باتنــة	رئـيســاً
أ.د / رابـح بلعيـد	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنــة	مشرفاً ومقرراً
د/ جندلي عبد الناصر	أستاذ محاضــر	جامعة باتنــة	عضواً مناقشاً
د/ ناجي عبد النـور	أستاذ محاضــر	جامعة عنابــة	عضواً مناقشاً

السنـــة الجامعيـــة:
1430- 1431هـ/ 2009- 2010م


بسم الله الرحمن الرحيم

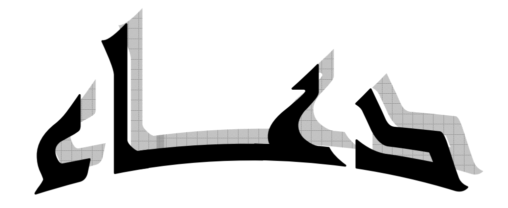
قـــــال تعالــــى:

﴿يَرْفَعِ اللهُ الذِّينَ آمَنُوا مِنْكُمْ

وَالذِّينَ أُوتُوا العِلْمَ دَرَجَات﴾

صدق الله العظيم

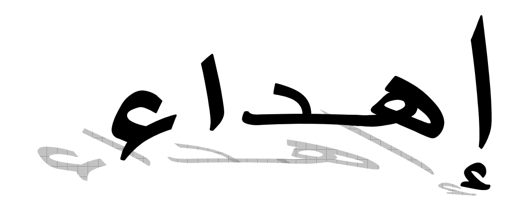
المجادلــة " 11 "



"اللهم إني:

أسألك خير المسألة وخير الدّعاء، وخير النّجاح وخير العلم، وخير العمل، وخير الثّواب، وخير الحياة وخير الممات، وثبّتني وثقّل موازيني وحقق إيماني وارفع درجتي.

ربّنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار. وصلّ اللّهم على نبيّنا محمد وعلى آله وأصحابه الأخيار وسلّم تسليما كثيرا"



إلى وطني الحبيب "**الجزائر**".

إلى **والدي الكريمين**، أطال الله في عمرهما، وحفظهما من كل سوء.

إلى أفراد عائلتي كبيرا وصغيرا.

إلى طلبة دفعة الماجستير لعام 2007.

إلى جميع هؤلاء، وإخلاصا لوجه **اللّـــه** تعالى أقدم ثمرة جهدي المتواضع.



بسم الله الحي العلي الولي العليم، والصلاة والسلام على خير خلق الله أجمعين

محمد بن عبد الله، وآله وصحبه ومن والاه وبعد:

أتوجه إلى السماء رافعة يدي لأشكر ولي نعمتي الذي أفاض بنعمته علي منذ البدء إلى غاية التحقق وأمدني بالقوة والعزيمة، والصبر لإنجاز هذا العمل المتواضع.

فحمدا لله، حمدا كثيرا لا متناهيا.

والشكر الجزيل للأمين الذي دانت وتدين له العلوم والعلماء، له النور الأول

"رسول الله صلى الله عليه وسلم" .

"من علمني حرفا، صرت له عبدا".. ولأن الكلمات هي التي ما أملك إزاء من غمرني بالجميل، ولأن الشكر هو بعض الإعتراف بهذا الجميل، فلا يسعني في هذا المقام سوى أن أتقدم بالشكر وفائق الإحترام إلى أستاذي الدكتور "**بلعيد رابح**" الذي أعانني كثيرا بتوجيهاته، ولم يبخل علي بنصائحه ومساعدته، وأقول له دمت ذخرا لنا ولجامعة باتنة ولهذا الوطن العزيز.

كما لا أنسى تقديم الشكر والعرفان لأعضاء لجنة المناقشة.

كما أتوجه بالشكر الخالص الممزوج بالإخلاص والتقدير لأساتذة جامعة باتنة والذين تفضلوا بتدريسنا منذ السنة الأولى ليسانس، ولم يدخروا جهدا أو وقتا في سبيل التعليم لأجل تكوين إطارات المستقبل، وأخص بالذكر الدكتور "**صالح زياني**".

وإلى كل من ساعدني ولو بكلمة طيبة من بعيد أو من قريب.

خطـــة الـــدراســـة

* مقدمـــــــة.

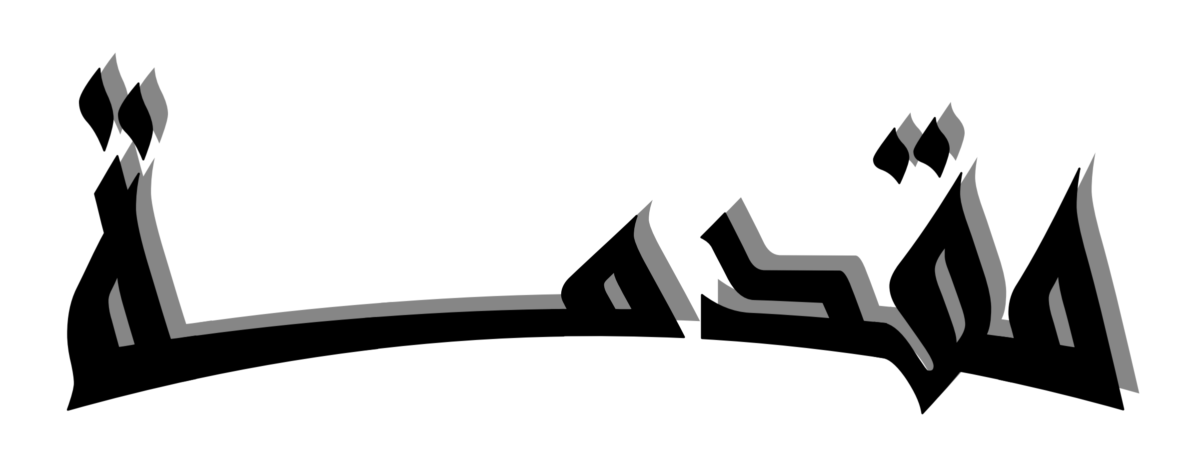
- o **الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمجتمع المدني والأمن الهوياتي.**
  - ▪ **المبحث الأول:** المجتمع المدني: النشأة، التعريف والمكونات.
    - ➢ **المطلب الأول:** التطور التاريخي لمفهوم المجتمع المدني.
    - ➢ **المطلب الثاني:** تعريف المجتمع المدني وخصائصه.
    - ➢ **المطلب الثالث:** مكونات المجتمع المدني.
  - ▪ **المبحث الثاني:** الأمن: المفهوم وتعدد الأبعاد.
    - ➢ **المطلب الأول:** مفهوم الأمن.
    - ➢ **المطلب الثاني:** مجالات الأمن.
  - ▪ **المبحث الثالث:** الهوية وإشكالاتها.
    - ➢ **المطلب الأول:** مفهوم الهوية.
    - ➢ **المطلب الثاني:** أنواع الهوية.
- o **الفصل الثاني: الهوية في الوطن العربي: الإكتساح العولمي وآليات المقاومة.**
  - ▪ **المبحث الأول:** واقع الهوية في العالم العربي.
    - ➢ **المطلب الأول:** طبيعة الدولة في الوطن العربي.
    - ➢ **المطلب الثاني:** مقومات الهوية في الفكر العربي.
  - ▪ **المبحث الثاني:** ثنائية العولمة والهوية: قراءة في تأثير الثقافة الغربية.
    - ➢ **المطلب الأول:** الهوية في العالم العربي: الواقع والتحديات.
    - ➢ **المطلب الثاني:** الهوية العربية والتطورات الدولية الراهنة.

- **المبحث الثالث**: امكانات المجتمع المدني ودوره في تحقيق وبناء الأمن الهوياتي.
  - **المطلب الأول**: دور المؤسسات والتنظيمات المختلفة.
  - **المطلب الثاني**: الإستراتيجية الإعلامية العربية للتوعية الأمنية وتعزيز الهوية.
  - **المطلب الثالث**: دلالات تفعيل دور المجتمع المدني ومتطلبات التطبيق في المجتمع العربي.

o **الفصل الثالث: أزمة الهوية وتحقيق الأمن في الجزائر.**

- **المبحث الأول**: نشأة المجتمع المدني وأهميته في الجزائر.
  - **المطلب الأول**: الإرهاصات الأولى لنشأة المجتمع المدني في الجزائر.
  - **المطلب الثاني**: هيكلة المجتمع المدني وتنظيماته.
- **المبحث الثاني**: سياسة الإستعمار الفرنسي نحو محو الهوية وتهديد الأمن الهوياتي في الجزائر.
  - **المطلب الأول**: السياسة الفرنسية المتبعة.
  - **المطلب الثاني**: ردود فعل تنظيمات المجتمع المدني.
- **المبحث الثالث**: الصراع حول الهوية والسعي نحو تحقيق الأمن الهوياتي بعد الإستقلال.
  - **المطلب الأول**: مقومات الهوية الوطنية في الجزائر.
  - **المطلب الثاني**: أزمة الهوية في الجزائر.
  - **المطلب الثالث**: المجتمع المدني وآليات تعزيز وبناء الهوية.
  - **المطلب الرابع**: سبل تفعيل وتحقيق الأمن الهوياتي في الجزائر.

** **خاتمـــــة.**


مقدمة

أصبح من الواضح من خلال التطورات الراهنة، أن مصير العالم لم يعد رهينة الصراع بين القوى العظمى التقليدية والمعروفة للجميع (الدول العظمى)، بل أن هناك قوة عالمية ثالثة لها القدرة على التصدي لنفوذ وهيمنة قادة العالم السياسية والاقتصادية، والحد من هذا النفوذ وتلك الهيمنة. وهذه القوة الثالثة هي المجتمع المدني، الذي بدأ يوقد صفوفه على مستوى العالم، ويتخذ بذلك طابعا عالميا، تتكتل تحته المنظمات والمؤسسات والجمعيات والإتحادات، وكل التنظيمات غير الحكومية في كل أنحاء العالم.

ولقد قادت التحولات الحاصلة على الساحة الدولية إلى ظهور عصر يتسم بسمات عديدة، كبروز قوى صناعية واقتصادية ومالية خارج الدول على الساحة العالمية، والظهور المتصاعد للأقليات والقوميات والأديان والهويات دفعة واحدة، وأصبح قرار الدولة السياسي محكوما أكثر فأكثر بفعل القوى والتكتلات الدولية، وانحسرت سيادتها على مواردها ونظمها الاقتصادية والإعلامية وبرامجها التعليمية، وبذلك أصبح نظام الدولة يعيش عصرا يمر بأزمة، أزمة خلقها تسارع تكنولوجيا الكمبيوتر والانترنيت والاتصال والمعلوماتية والإنفجار المعرفي، مما أدى إلى تطور واتساع مفهوم العولمة التي أصبحت الآن المميز للتاريخ المعاصر، والتي تؤثر على هويات الدول وثقافتها، وبخاصة دول العالم الثالث، بإعتبار أن التأثير الكبير سيكون على الهوية بالدرجة الأولى.

وإنه ليس من قبيل المصادفة أن تحتل الهوية مكانة رئيسية في الفكر العربي المعاصر، وفي هذه المرحلة الشديدة من حياة العرب، وبخاصة وأنها تطرح في إطار وضع تاريخي عالمي مختلف، قائم على الاستقطاب والأحادية، ويهدف إلى إقصاء الهويات الحضارية والخصوصيات الثقافية وسيطرة نمط حضاري واحد. فنتج عن هذا الوضع، تساؤل كبير عن مصير الخصوصيات الثقافية والحضارية أدى إلى مواقف متباينة: هناك من يدعو إلى التكيف مع مقتضيات المرحلة الجديدة، على الرغم من الآثار التي قد تتركها على الهوية والخصوصيات الثقافية، وغيره يدعو إلى الوقوف ضدها والقطيعة معها، بل مع العالم بأسره، إنها إشكالية لازالت موضع نقاش متباين، وفي معظم الأحيان متقابل بين التيارات الفكرية العربية المعاصرة.

ولهذا، فإن الدول تسعى إلى الحفاظ على هاته الهوية، وبناء وتحقيق الأمن، سعيا إلى الحفاظ على الكيان الموحد للأمة العربية.

وعلى الرغم من أن مكونات الأمن في مجالات الهوية والثقافة، ومصادر تهديده موجودة تاريخيا، فإن بروز المفهوم مؤخرا، ارتبط بعملية العولمة، التي جعلت مصيرنا مشترك وواحد، وذلك نظرا لما تقوم عليه عملية العولمة من فتح للحدود بين الدول، لإنتقال السلع والخدمات والتحرير الإقتصادي العالمي، فقد أكدت دراسات على التأثيرات السلبية الخطيرة لها، التي تهدد كيان كل دولة.

إنطلاقا من هذا، فإن الدراسة تقدم تحليلا تقييميا لمسيرة المجتمع المدني في الوطن العربي والجزائر، بعد وضعه في الإطار المفاهيمي، إلى جانب مفاهيم الأمن والهوية، وذلك بالإعتماد على عدد من المؤشرات الأساسية المساعدة على ذلك، إضافة إلى إبراز دوره في بناء الهوية، كمفهوم له مقارباته التي ستتبين لاحقا.

ونتيجة لذلك كان موضوع الدراسة كالآتي:" **دور المجتمع المدني في بناء الأمن الهوياتي في العالم العربي– دراسة حالة الجزائر**".

مبررات إختيار الموضوع:

تنحصر مبررات اختيار الموضوع أساسا في أسباب ذاتية وأخرى موضوعية:

فالأسباب الذاتية: تنبع أساسا من خلال الإدراك بأن الجدية والجدة في طرح الموضوع، تفرض علينا تجاوز المواضيع الكلاسيكية التي تم التطرق إليها من قبل، تلك المواضيع التي أشبعت كتابة، ولم تعد تتسع للمزيد، لأن تناولها لم يعد يضيف شيئا ذا أهمية للمعرفة التاريخية بشكل عام، وللتاريخ الوطني بشكل خاص.

أما الأسباب الموضوعية: فتتمثل في كون الموضوع يدخل في صميم الدراسات التي يتعين الخوض فيها، والتي تثار بشأنها الكثير من الإشكالات والتساؤلات التي تقتضي التصدي لها ومحاولة الإجابة عنها، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإنه يتعين تحديد وبدقة حدود الدور الذي يقوم به المجتمع المدني في ظل تسارع حركية التغيير.

أهمية الموضوع:

يحتاج الإنسان العادي والمثقف والمتخصص إلى إعطاء أهمية لهذا المفهوم، ومعرفة طريقة وأسلوب استعماله، ولماذا وكيف، خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار التجربة الجزائرية في بناء الدولة، وكيف عالجت الدساتير الجزائرية مفهوم المجتمع المدني، بل وكيف يمكن معرفة واقع ومكانة هذا المجتمع من النواحي السياسية والاجتماعية والقانونية، وعلاقته بالدولة، والأهم من هذا دوره في الحفاظ على الثوابت التي تقوم عليها الدولة، وخاصة في بناء الهوية في المجتمع الجزائري، وإفشال عمليات التخريب الفكري.

وتتجلى أهمية الموضوع في جانبين رئيسيين:

الأول: متعلق بكونه – أي الموضوع- يشكل اللحظة الراهنة، في خضم التطورات والتغيرات والتوترات الفكرية التي يشهدها العالم اليوم، وتأثيرها على العالم العربي والجزائر.

الثاني: متعلق بكون دراسة تأثير التيارات الخارجية على الهوية العربية والأمن، لا تتوقف عند حدود الظاهرة، وإنما لها أبعاد مختلفة تتجلى سياسيا، اقتصاديا، اجتماعيا وثقافيا، في صورة امتداد وتوسع ينطلق من كيان الدولة في حد ذاته، إلى الوحدات الأخرى، والتأثير فيها.

أهداف الدراسة:

يبقى الهدف الأساسي من البحث في الموضوع، معرفة دور المجتمع المدني في الحفاظ على الثوابت الوطنية والهوية في العالم العربي، والجزائر، وكيف أن التأثير الخارجي للقوة الفاعلة على الساحة الدولية، لم يكن اقتصاديا أو عسكريا فقط، وإنما أخطر من ذلك، أي يمس بالجوانب الثقافية، الهوياتية والأمنية للفرد العربي، وهو ما يمكن أن نطلق عليه تسمية غزو حضاري عولمي.

والهدف الآخر هو: إسقاط مناهج البحث العلمي على الموضوع، ومحاولة تحديد وتكريس سياق دراستها، ومعالجتها بعيدا عن التصورات الإيديولوجية والإعتبارات الذاتية.

إشكالية الدراسة:

الدول العربية غير بعيدة عن ما يحدث اليوم على الساحة الدولية من تأثيرات العولمة والكوكبية، والموجات والتيارات المختلفة، التي تهدد وحدة الكيان العربي وتماسكه، كما وتهدد الدين، الأعراف، التقاليد، الحضارة العربية، ما يجعله ينسلخ عن كيانه الموحد، راغبا في تبني تلك الأفكار الجديدة المغلفة بالتحضر والتمدن ومواكبة العصر، ما يجعل الفرد العربي يحاول إنكار إنتمائه، والتمسك بما ينتجه الغرب والغرب وحده، ويصبح التساؤل تبعا لذلك كالتالي:

كيف وإلى أي مدى يساهم المجتمع المدني في بناء الأمن الهوياتي في العالم العربي والجزائر؟.

بمعنى:

- ما مدى تأثر الدول العربية لهذه التيارات الخارجية التي تنخر هذا الكيان؟.

- كيف ساهمت مختلف القوانين والمواثيق في سبيل مواجهة هذا الشكل الجديد من الاستعمار المكنّى بـــ: الاستعمار غير المباشر؟.

- هل يمكن القول أن هناك منظومة مؤسسات مجتمع مدني في الوطن العربي، يمكن أن تؤثر في بلورة الهوية وبنائها؟.

فرضيات الدراسة:

سيتم الإجابة عن الإشكالية والتساؤلات المترتبة عنها، من خلال اختبار الفرضيات التالية:

1- سعي الدول العربية الدائم في سبيل المحافظة على الوحدة العربية، ومواجهة النفوذ الغربي.

2- يشكل غياب أو ضعف تشكيلات المجتمع المدني عائقا أمام الحفاظ على الثوابت الوطنية، وأمام نشر الثقافة والوعي في المجتمع العربي.

3- بوادر المجتمع المدني في الجزائر لازمة يمكن الإستفادة منها، وهي معبرة عن حاجة ملحة في المجتمع الجزائري.

حدود الدراسة:

موضوع الدراسة في إطاره النظري يتمحور حول" دور المجتمع المدني في بناء الأمن الهوياتي"، أما الإطار المكاني فيربطه بالوطن العربي وبالخصوصية الجزائرية، والإطار الزماني غير محدود، بل إن الفترة مفتوحة، أي أن الدراسة شملت الفترة الإستعمارية وفترة الإستقلال على السواء بالنسبة لحالة الجزائر.

مناهج البحث:

تم الاعتماد على المنهج التاريخي، الذي يقوم على البحث والكشف عن الحقائق التاريخية، من خلال تحليل وتركيب الأحداث والوقائع الماضية، وإعطاء تفسيرات.

ولقد تم توظيف هذا المنهج لمعرفة تطور مفهوم المجتمع المدني عبر مختلف العصور، اضافة إلى المنهج التحليلي المستخدم في التطرق إلى المجتمع المدني، ومعرفة أهميته، وكذا في تحليل واقع الهوية في العالم العربي، وفي الجزائر، وربطها بالمحيط الداخلي والخارجي.

- المنهج القانوني: وظفناه خلال استخدام مختلف الدساتير الجزائرية، ومعرفة المكانة التي أعطاها المشرع الجزائري للمجتمع المدني، بإستخدام مختلف المواد القانونية التي تناولت ذلك.

كما فرضت الدراسة استخدام منهج دراسة الحالة، والذي يعد الهدف من استخدامه، معرفة دور المجتمع المدني في بناء الأمن الهوياتي في الجزائر، من خلال إجراء دراسة لوضع الهوية والأمن إبان الفترة الاستعمارية وفترة الاستقلال في الجزائر، وسبل تفعيلها.

أما بخصوص النظريات المستخدمة، فإن السياق العام الذي سار فيه البحث، تطلب استخدام نظرية النظم، التي تعمل كمرشد في فهم أحداث الواقع وتفسير علاقاته، وتصور مجموعة عناصر قابلة للتغيير، يكون من شأن هذا التغيير أن يؤثر على باقي العناصر، وبالتالي تغيير الحالة التي عليها المجتمع ككل.

ويتم هذا عن طريق تحليل المدخلات المتمثلة في المتغيرات الحاصلة على الساحة الدولية، وسبل تأثيرها، ومخرجات متمثلة في مراسيم وقرارات وأوامر جديدة واجبة التنفيذ والتطبيق.

خطة الدراسة:

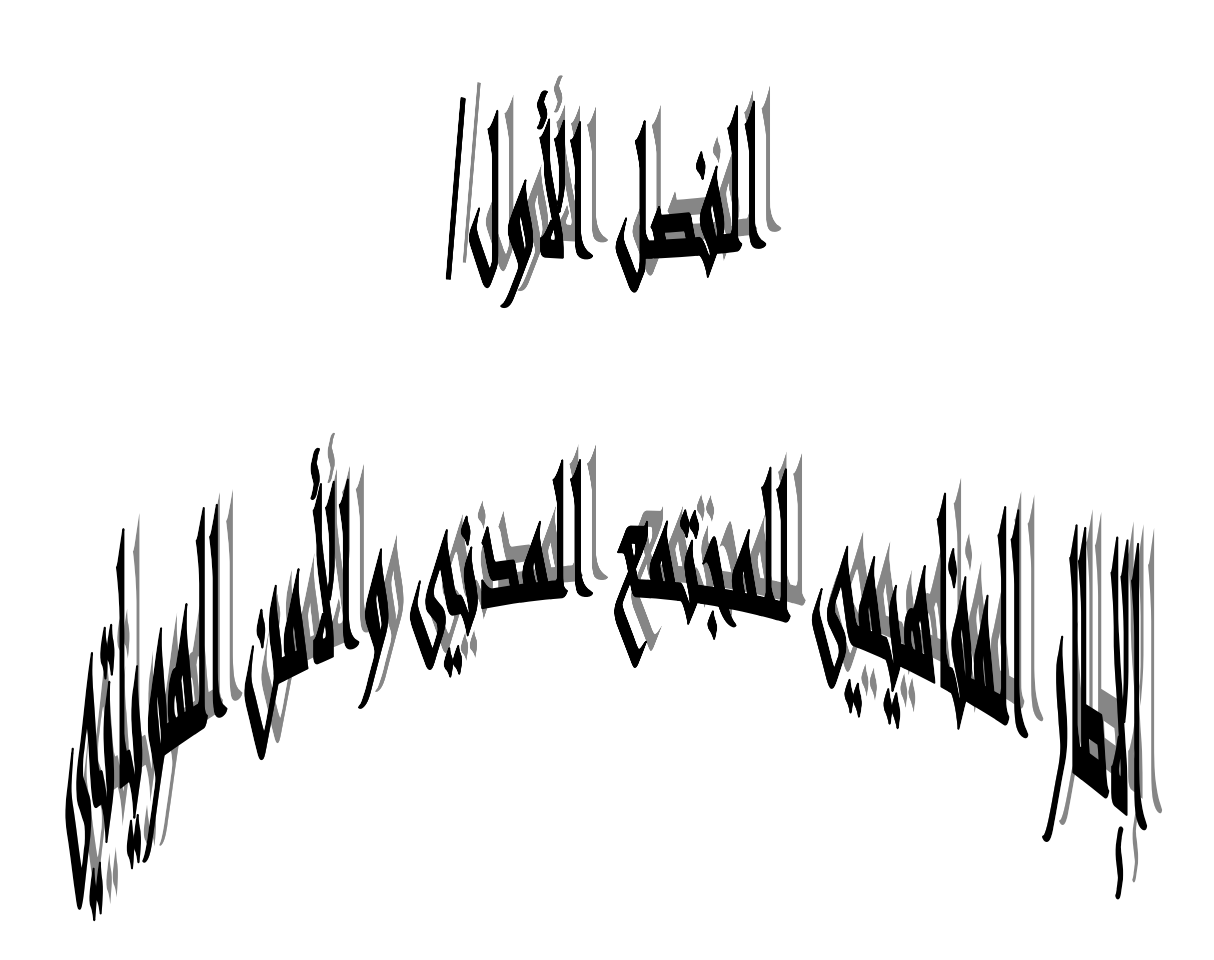
وفي سبيل الإجابة عن الإشكالية السابق ذكرها، فقد تم تقسيم الموضوع إلى ثلاثة فصول، تناول الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة، من تطور لمفهوم المجتمع المدني، في الفكرين الغربي والعربي، وفي ظل انتشار تيار العولمة، ومكوناته المتعددة وخصائصه. كما تناول هذا الفصل مفاهيم كل من الأمن، وكذا الهوية عند مختلف المفكرين والباحثين.

أما الفصل الثاني، فقد تم التطرق فيه إلى الهوية في الوطن العربي، مقوماتها الأساسية، وواقعها الراهن، إضافة إلى التطرق إلى آثار الإكتساح العولمي على الهوية العربية، وسبل مواجهتها، عن طريق مختلف تنظيمات المجتمع المدني وتشكيلاته. وأخيرا تم التطرق إلى سبل تفعيل المجتمع المدني في الوطن العربي، ومتطلبات تطبيقها، وكذا سبل تحقيق وبناء الهوية لدى المجتمع العربي.

أما الفصل الثالث– وهو الجزء المعنى بدراسة الحالة–، فقد تناول الإرهاصات الأولى لتشكل المجتمع المدني في الجزائر، مع إجراء تقييم لوضعه إبان فترة الإستعمار الفرنسي. اضافة إلى تحليل السياسة المتبعة من قبل الإستعمار الفرنسي، سعيا منه إلى محو الهوية الجزائرية الإسلامية، وجعل المجتمع الجزائري ينسلخ عن عاداته التي نشأ عليها، وكيف كان التصدي من قبل التنظيمات السائدة آنذاك وأهمها: الحركة الوطنية الجزائرية، جمعية العلماء المسلمين، وكذا الزوايا، إضافة إلى المؤسسات التربوية والنوادي المختلفة.

أما بعد الإستقلال فإن الصراع حول الهوية قد أخذ أبعادا أخرى أكثر خطورة، لا زالت الجزائر تتخبط في تبعاتها إلى حد اليوم، تتمثل في أزمة المقومات الثلاثة: الدين الإسلامي، اللغة العربية، التراث الأمازيغي، ومعرفة رد فعل تنظيمات المجتمع المدني إزاءها.

وقد جاءت هذه العناصر وفقا للخطة السابق ذكرها، وفيما يلي تفصيل الموضوع.


الفصل الأول/
الإطار المفاهيمي للمجتمع المدني والأمن الهوياتي

تمهيـــــــد:

لاشك أن مفهوما كمفهوم المجتمع المدني، والذي بدأت المجتمعات الراقية والحديثة تاريخها به، ليس بالأمر البسيط، إذ أنه مفهوم له جذور في التاريخ، حيث تبناه المثقفون والمحللون والباحثون والمفكرون بالتحليل والتعمق لما له من ارتباط شديد الصلة بمجموعة من المفاهيم كالديموقراطية والمواطنة وحقوق الإنسان والشرعية الدستورية وغيرها من المفاهيم،....

وإن التطرق لموضوع "دور المجتمع المدني في بناء الأمن الهوياتي في العالم العربي، مع إجراء دراسة لحالة الجزائر"، يتطلب منا البحث في فصل مستقل عن المفاهيم المختلفة التي تشكل متغيرات الدراسة، لاسيما وأن أهم هذه المتغيرات يتمثل في المجتمع المدني.

حيث تطلب البحث في الموضوع، التعرض إلى نشأة وتطور هذا المفهوم عبر مختلف العصور، وبإختلاف الفلاسفة والمفكرين، ومحاولة بلورة مختلف التعريفات التي أعطيت لهذا المصطلح خلال مختلف التحولات التي عرفها الفكر السياسي، إضافة إلى تحديد المكونات التي يتكون منها، والتي تساهم في إثراء الدور الذي يقوم به المجتمع المدني اليوم، حيث أصبح ينظر إليه على أنه فاعل أساسي إلى جانب الفواعل الأخرى التي تساهم في بناء الهوية وتحقيق الأمن الهوياتي لأية دولة، حتى لو تعلق الأمر بالدول العربية، وبالجزائر منها على وجه الخصوص.

هذا إضافة إلى التطرق إلى مفهوم الأمن، من خلال إجراء مقاربة على المستوى المفاهيمي، وكذا التعرض إلى تطور هذا المفهوم، إضافة إلى تحديد مختلف الأبعاد التي يشملها.

وأخيرا نتناول مفهوم الهوية، حيث أن هذا الموضوع أصبح يفرض نفسه على واقع العديد من المجتمعات، لذلك نتطرق إلى دلالات هذا المفهوم، ونتعرض إلى التطور الذي طرأ عليه عبر مختلف العصور.

المبحث الأول: المجتمع المدني: النشأة، التعريف والمكونات.

نسعى من خلال هذا المبحث إلى تبيان التطور التاريخي لمفهوم المجتمع المدني، وتعريفه عند مختلف المفكرين والفلاسفة والباحثين، والمكوّنات التّي يشتمل عليها.

لذلك فما المقصود بهذا المصطلح، وكيف تطوّر مفهومه في كلّ من الفكر الغربي، وكذا العربي الإسلامي، وفي ظلّ انتشار تيار العولمة؟ وما هي أهّم التعريفات التي قدّمت له؟.

المطلب الأول: التّطور التّاريخي لمفهوم المجتمع المدني.

المجتمع المدني كمفهوم غربي ليس بالحديث، يعود في جذوره إلى ما يسمى بفترة النّهضة الأوربية، وارتباطه بالأفكار ذات الصلّة، وخاصّة أفكار نظرية العقد الاجتماعي لـــ :

"هوبز، Hobbes"و "لوك، Locke"و"روسو، Rousseau" ، وأطروحاهما، وصولا إلى الثورة الفرنسية وصعود البرجوازية الغربية في القرن الثّامن عشر، ومرورا بالتطورات في القرن التّاسع عشر وحتّى أوائل القرن العشرين.

والمجتمع المدني وثيق الصّلة بالثّقافة الغربية، يضرب بجذوره في أصولها القديمة، وتنعكس على مدلولاته المدارس الفكرية والنماذج النظرية المتباينة في محاولتها بناء صياغة مفهوماتية للمجتمع المدني، إذ أنّ هناك مدارس فكريّة متعددة قد أسهمت في صياغة وبلورة الأسس الفكريّة الكبرى للمفهوم، والتّي لا تتفق على توصيف واحد للمجتمع المدني[1].

وعلى ضوء هذا تمّ تناول مفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي، وفقا للمدارس الكلاسيكية، اللّيبرالية، الماركسية وكذا التطور المعاصر، ثمّ مفهومه في الفكر العربي المعاصر، وتطوره في ظلّ العولمة (Globalisation).

أولا/ المجتمع المدني في الفكر الغربي:

ارتبط ظهور مفهوم المجتمع المدني بالمعنى المتداول في عهدنا المعاصر بنشأة الدولة القومية في الغرب، وبالتطور الهام الذّي عرفه الفكر السياسي الغربي في القرنين السّابع عشر

---

(1)- هشام عبد الكريم، "**المجتمع المدني ودوره في التنمية السياسية بالجزائر 1989-1999**" (رسالة ماجستير في التنظيمات السياسية والإدارية، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2006)، ص. 15.

والثّامن عشر ميلادي. وبرز هذا المفهوم ليعبّر عن الرّغبة الملّحة التي أبداها هذا الفكر للتخلّص من تأثيرات العصور الوسطى، وهي العصور التّي عرفت سيطرة مطلقة للدّين والكنيسة، والتّخلي عن ما أصطلح على تسميته في الأدبيات السياسية الغربية "بالنظام القديم"، والدّعوة إلى نظام جديد يعتمد على أسس مختلفة ومغايرة تماما(1).

وقد تبلور مفهوم المجتمع المدني في أحدث الإصطلاحات في سياق نظريّة العقد الاجتماعي(*)، إذ تمّ تفسيره على أساس التّاريخ السياسي للبشر في ثنائية الحالة الطبيعية والحالة المدنية.

حيث تشير الأولى إلى وضعية البساطة في غياب للروابط السياسية بين الفرد والدولة، أي حرب الجميع ضدّ الجميع، أو حالة سلم دائم للجميع، ويتّم الانتقال إلى المجتمع المدني نتاج التّصادم والتّعارض في الحالة الطبيعية (تعارضات حقّ الملكية، حقّ الحياة وصيانتها)، فيتفق المجتمع على الإنتظام في دولة بموجب عقد بينهم وبين فرد أو هيئة(2).

ويرى "توماس هوبز، Hobbes" أنّ السلطة المطلقة ليست مستمدة من إله، بل إنها مستمدة من الطّبيعة. فالحكم المطلق لا يقوم على أساس نظرية الحقّ الإلهي، ولكن على أساس العقد واتفاق يتّم بإدارة البشر، قد اتّفقوا فيما بينهم على إقامة سلطة حاكمة قويّة تحمي حريّة الأفراد، وتوفر لهم الأمن والسّلام، وبذلك فإنّ السلطة قائمة على احترام التعاقد(3).

والتعاقد يعني التنازل الإرادي عن الحرية، ويقتضي الإلتزام بأحكام ميثاقين إثنين يتكاملان فيما بينهما تكاملا تاما، وأوّلهما هو: "ميثاق التعاون أو الاتّحاد"، أمّا الثاني فهو "ميثاق الخضوع"، ويعني الميثاق الأول، حصول القرار بالتعاقد، أمّا الاتفاق الثاني فبموجبه

---

(1)- صالح زيّاني، "**تشكل المجتمع المدني وآفاق الحركة الجمعوية في الجزائر**"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، ديسمبر، 2007، ص. 89.

(*)- أي المجتمع المؤسس بناء على العقد الاجتماعي أو الاتفاق بإرادة الأغلبية (التّعاقد).

(2)- توفيق المدني، **المجتمع المدني والدّولة السياسية في الوطن العربي** (القاهرة: اتحاد الكتاب العرب، 1997)، ص ص. 50-55.

(3)- فريال حسن خليفة، **المجتمع المدني عند توماس هوبز وجون لوك**، ط.1 (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2005)، ص. 15-16.

يحفظ الأول ويقوى، وبه تكون القوة الرادعة التي يبايعها الإنسان عن طواعية ويتنازل لها عن حقّه الطبيعي بتلقائية[1].

لقد وجهّت انتقادات كثيرة لهذا التصور الذّي أتى به "هوبز"، ليس بسبب نشره لفكرة السلطة المطلقة، وإنّما بسبب عدم اشتقاقه لهذه السلطة من الحقّ الإلهي، وعدم تأسيسها على لاهوت كوني، ولأنّه اعتبر السلطة المطلقة هي من صنع البشر، وهي معطى قائم في الطبيعة أو بالطبيعة[2].

أمّا "جون لوك، J.Locke"، فإنه يعتبر أن المجتمع المدني معناه مجتمع عقلاني، ذلك أنّ طبيعة المجتمع من طبيعة أساسه ومبدئه الحاكم فيه، وقانون الطبيعة هو قانون العقل، فحكمه بالضرورة ينبغ أن يكون حكم العقل[3].

وتبرز رسالة "جون لوك" في الحكم المدني في أنّ الغاية من اتّحاد النّاس في المجتمع المدني، -إضافة على تحقيق الأمن والسّلام-، هي المحافظة على أملاك الأفراد. فيقول: "هكذا، فحيث يولّف عدد من الناس جماعة واحدة، ويتخلى كل منهم عن سلطة تنفيذ السنة الطبيعية التي تخصّه، ويتنازل عنها للمجتمع، ينشأ عندنا حينذاك فقط مجتمع سياسي مدني"[4].

ويرى "لوك"، أن الملكية المطلقة لا تتفق مع طبيعة المجتمع المدني، ونجده يقيم بالعقد حكم الأغلبية، ليحمي حياة الأفراد وحرياتهم ملكياتهم، ويرى أنّه يمكن عزل السلطة إذا تمرّدت ضد العقد ويكون هذا العزل من طرف المجتمع، ولهذا يجعله مصدر شريعة الدّولة وهو قادر على مراقبتها.

لقد كان "لوك" من أكثر مفكري مدرسة العقد الاجتماعي اهتماما بمفهوم المجتمع المدني، والذي قصد به وصف ذلك المجتمع الذّي دخله الأفراد لضمان حقوقهم المتساوية التي

---

(1)- سعيد بن سعيد العلوي، "**نشأة وتطور مفهوم المجتمع المدني في الفكر العربي الحديث**"، في المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية ، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية لمركز دراسات الوحدة العربية (بيروت: ط. 1، 1992)، ص ص. 52-53.

(2)- هشام عبد الكريم، مرجع سابق، ص. 18.

(3)- فريال حسن خليفة، مرجع سابق، ص. 26.

(4)- **المجتمع المدني: قراءة في المفهوم والنشأة**، تم تصفح الموقع يوم: 2009/04/06.
<www.grenc.com/show-article-main.cfm?id=14949>.

تمتعوا بها في ظل القانون الطبيعي، لكن غياب السلطة القادرة على الضبط داخل المجتمع الطبيعي، كان يهدد ممارسة الأفراد لهذه الحقوق، لذلك اتفق هؤلاء الأفراد على تكوين ذلك المجتمع المدني ضمانا لهذه الحقوق.

إنّ "جون لوك" يعادل إذا بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي أو الدولة، فكلاهما لديه مترادفين ومعبرين عن شيء واحد هو الاختلاف والانتقال من حالة الطبيعة إلى حالة الاجتماع السياسي[1].

وفي سياق آخر استخدم "جون جاك روسو، J.J.Rousseau" في كتابه: "العقد الاجتماعي"، مصطلح المجتمع المدني، ليعني به المجتمع السياسي، والدولة تحديدا، كما استخدم للمقارنة مع المجتمع البدائي (غير السياسي).

ويرى "روسو" أن السيادة لا تقبل أن تكون موضع تفويض، ولا تقبل التجزئة، فالعقد عند "روسو" يؤسس شعبا قائما برؤسائه، ومن دونهم ، ومن إرادة عامة لا تتجزأ، وأن الصلاحية المطلقة تكون في يد الشعب[2].

وقد أكد "جون جاك روسو" على ضرورة البحث عن نظام مدني جديد خارج النظام الكنسي القائم، أي نظام اجتماعي جديد يتقاطع مع النظام القديم، وإبرام عقد إيديولوجي جديد يؤسس لميلاد المجتمع المدني، والتركيز أساسا على الغايات والأهداف البعيدة لفلسفة التعاقد، وهي الحماية والمحافظة والدفاع على الحقوق الأساسية للفرد المواطن خاصة: حق الحياة، وحق الحرية، وحق الملكية الفردية. لذلك فإن السلطة السياسية للدول والحكومات الناشئة عن نظرة التعاقد ليست سلطة مطلقة[3].

يتضح من خلال ما سبق أن نظرية العقد الاجتماعي، تجسم مستوى التنظير السياسي والتحولات التاريخية والاجتماعية في أوربا، تواكبها وتبررها وتعمل على عقلنتها وتبرير وجودها واستمراريتها بصياغة مفاهيمها ومبادئها، وأن عبارة المجتمع المدني كانت

---

(1)- هشام عبد الكريم، مرجع سابق، ص. 17.

(2)- ناظم عبد الواحد الجاسور، **موسوعة علم السياسة**، ط.1 (الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004)، ص. 323.

(3)- **المجتمع المدني: قراءة في المفهوم والنشأة**، مرجع سابق.

تدل على المجتمع والدولة معا، أي أنه كل مجمع بشري خرج عن حالته الطبيعية إلى الحالة المدنية، التي تتمثل بوجود هيئة سياسية قائمة على التعاقد.

أمّا خلال القرن التاسع عشر، فقد اكتسب هذا المفهوم طابعا مغايرا في إطار الفكر الكلاسيكي الألماني وأصبح المجتمع المدني كيان سابق للدولة ويتشكل بإنحلال الجماعات القديمة والتحام أخرى جديدة[1]. فاستخدم مفهوم المجتمع المدني في سياق البرجوازية، التي حققت ثروتها ونقلت المشكلة من تحرير السياسة عن الدين والعرف إلى إعادة بناء مفهوم السياسة الحديثة في إطار إلغاء المراتب الطبقية التقليدية، وجعل الشعب كلية واحدة، وهذا في ظل إفرازات الثورة الصناعية التي نقلت المجتمع من نمط العلاقات العائلية، وطرحت مفهوم جديد نحو علاقات الأفراد مع بعضهم، وهذا في إطار الاعتماد المتبادل، وهو المعنى الحقيقي للمجتمع المدني في مواجهة الدولة الحديثة.

فقد عرف المجتمع المدني وفقا لأفكار "هيجل، Hegel"، على أنه يتموقع بين الأسرة والدولة، وهو يتكون من التنظيمات التي تقوم على أساس تعاقد حر بين الأفراد خارج إطار العائلة والدولة. ويعتبر هذا المفهوم مفتوحا ليشمل بنى ومؤسسات تقليدية وحديثة، تحتل مركزا وسيطا بين العائلة، باعتبارها الوحدة الأساسية التي ينهض عليها البناء الاجتماعي، والنظام القيمي في المجتمع من ناحية، والدولة ومؤسساتها وأجهزتها ذات الصبغة الرسمية من ناحية أخرى[2].

أما "كارل ماركس، K.Marx" فقد نظر إلى المجتمع المدني بإعتباره الأساس الواقعي للدولة، نافيا مثالية "هيجل" في هذا الإطار، وقد شخصّه في مجموع العلاقات المادية للأفراد في مرحلة من مراحل تطور قوى الإنتاج، بعبارة أخرى، أن المجتمع المدني عند "ماركس"، هو مجال للصراع الطبقي، وهو يشكل كل الحياة الاجتماعية قبل نشوء الدولة، وهنا يظهر نقده لـــ "هيجل" الذي اعتبر المجتمع المدني يتشكل بعد نشوء الدولة[3]، ويمثل المجتمع المدني عند "ماركس" البنية التحتية أو القاعدة، بإعتبارها العامل الحاسم لا الدولة التي تشكل جزءا

---

(1)- توفيق المدني، مرجع سابق، ص. 65.

(2)- الطاهر بلعيور، "**المجتمع المدني كبديل سياسي في الوطن العربي**"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، ديسمبر، 2006، ص. 208.

(3)- Habib Glerari et Sandra szurek, **L'émergence de la société civile internationale, vers la privatisation du droit international** (France : Editions Pedone, 2003) pp. 8-9.

من البناء الفوقي، ولذا اعتبر أن حدود المجتمع المدني هي حدود العلاقات الاقتصادية، وأن المجتمع المدني هو مسرح التاريخ كله، وتحليله يتم عبر الاقتصاد السياسي.

وقد اعتبر "ماركس" المجتمع المدني بأنه: "يحتضن كل العلاقات المادية للأفراد ضمن مرحلة محددة من تطور قوى الإنتاج، فهو يحتضن كل الحياة التجارية والاقتصادية، ولهذا فهو يتجاوز الدولة والأمة، لكن من جهة ثانية عليه مرة أخرى التعبير عن نفسه في علاقته الجانبية كقومية، وعليه داخليا أن ينظم نفسه كدولة"(1).

أما "أنطونيو غرامشي، A.Gramsi"، - والذي يعد أول من أدخل تعديلا مهما على مفهوم المجتمع المدني-، فقد فرق بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي. فالأول حسب أفكار "غرامشي" هو فضاء للهيمنة الإيديولوجية، أما الثاني فيعتبر فضاء للسيطرة السياسية بواسطة القوة أو التهديد بالقوة.

لقد فرق "غرامشي" بين مجتمعين: المجتمع السياسي، وهو جهاز قمعي أو قهري، موجها أساسا لجعل الجماهير متطابقة مع شكل الإنتاج، وهو يشمل الشرطة والقانون، وأن هذه الوظيفة يقوم بها مجموعة من الموظفين المتخصصين "البيروقراطية".

- المجتمع المدني، وهو يشمل مجموعة من المنظمات، تعمل على الهيمنة الأيديولوجية بواسطة الكنيسة والتنظيم المدرسي وتنظيمات الصحافة(2). وفي هذا الصدد، كتب "غرامشي": "ينبغي التمييز بين المجتمع المدني كما تصوره هيجل وكما نستخدمه نحن في هذا المقام (أي بمعنى الهيمنة السياسية والثقافية لجماعة اجتماعية على المجتمع كله، بإعتبارها المضمون الأخلاقي للدولة) من جهة، وبين المجتمع المدني كما يتصوره الكاثوليك، فهو عندهم المجتمع السياسي للدولة، الذي يقابله مجتمع الأسرة ومجتمع الكنيسة"(3).

وقد أعطى "غرامشي" لمنظمات المجتمع المدني دورا مهما جدا في إكساب الوعي بالوحدة لدى الطبقات التي يتكون منها المجتمع، وفي تمكين طبقة مسيدة اقتصاديا، من تحويل

---

(1)- د. ناظم عبد الواحد الجاسور، مرجع سابق، ص ص. 322-323.

(2)- د. الطاهر بلعيور، مرجع سابق، ص. 209.

(3)- ربيع وهبة، مترجما، <u>**التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني**</u>، ط.1 (المجلس الأعلى للثقافة: الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، 2003)، ص. 25.

سيطرتها على مجتمعها إلى هيمنة مقبولة من أفراده كافة. فهذه الطبقة تسعى أن تكون الإتحادات المهنية والنقابات العمالية والأحزاب السياسية، إضافة إلى المؤسسات الدينية والاجتماعية في صفها، وأن تكون أداة لصبغ كل المجتمع برؤيتها للعالم.

ولقد وصل "غرامشي" إلى نتيجة مفادها أن الدولة في روسيا كانت تمثل كل شيء، مقابل هشاشة وفقر المجتمع المدني، بينما نجد الدولة في الغرب تتميز بتلاحمها في المجتمع المدني.

ومن هنا، فإن الإستيلاء على السلطة في الغرب يقتضي تطوير إستراتيجية تقوم على استخدام الأيديولوجيا في سبيل الهيمنة، أي استخدام المثقفين لإنتاج رأس مال رمزي بواسطة النقابات والمدارس لتحقيق الهيمنة.

وقد شملت تسعينيات القرن العشرين، إعادة إحياء مفهوم المجتمع المدني في العالمين الغربي والعربي، لاسيما في الأطروحات السياسية، الاجتماعية والثقافية، وذلك بإعتباره شرطا ضروريا لقيام نظام سياسي ديموقراطي مستقر، هذا بعد أن تم إهماله ولفترة طويلة. وقد راجت منذ مطلع التسعينات، النظريات التي تطرح أن الديمقراطية تزدهر في الدول التي تتمتع بمجتمع مدني فاعل. أي لا يمكن أن تعرف الديمقراطية بدون مجتمع مدني، ولا مجتمع مدني بدون ديمقراطية[1].

ويمكن القول أن هاته الإنبعاثة المفاجئة والمعاصرة للمجتمع المدني، تمت ومن دون شك نتيجة لتغيرات حدثت على الساحة الدولية، وكان لها التأثير الكبير على إعادة طرح هذا الموضوع للنقاش، فقد تمرد المجتمع البولندي ضد الدولة الشيوعية، وتحدي حركة التضامن العمالي للنظام الاشتراكي، وكذا انهيار جدار برلين، وتفكك الاتحاد السوفياتي سابقا، إضافة إلى رفض العمال والمثقفين للبيروقراطية وتمركز عملية اتخاذ القرار، ومقاومة الشعوب للديكتاتوريات في العالم الثالث[2]، إضافة إلى التحولات السياسية والاقتصادية، وفي ظل إعادة الهيكلة للاقتصاد الرأسمالي الأوربي، والدعوة إلى الفصل بين الدولة والمجتمع المدني، وتقليص الحاجة إلى الاعتماد على تدخل الدولة، وخلق نوع من الاتفاق الجديد بين

---

(1)- د. ناظر عبد الواحد الجاسور، مرجع سابق، ص. 323.

(2)- د. الطاهر بلعيور، مرجع سابق، ص. 206.

أرباب العمل والعمال، وتوسيع أشكال التضامن الديمقراطي داخل المجتمع نفسه، وبخاصة عندما ظهرت قبل عقدين مقولة: "دولة أقل، مجتمع مدني أكثر"(1) كل هذا أدى إلى ظهور المجتمع المدني بصيغته الجديدة، وعبر عدة مراحل، وفي كل مرحلة تكون له معاني وأهداف معينة، وبعد أن تتحقق له هذه المعاني والأهداف يظهر من جديد بمعاني جديدة، أي كحامل لمطالب جديدة ووليد لإفرازات جديدة(2).

وبذلك فقد جاء المجتمع المدني كتعبير لعدة تصورات، حيث تتفق التيارات في الفترة المعاصرة على أهمية الديمقراطية كآلية لإدارة أوجه الاختلاف داخل المجتمع سلميا، والسيطرة على العنف، وتضمن المشاركة السياسية الفعالة للمجتمع، كما تؤكد على أنها منهج اتخاذ القرارات العامة في نظام الحكم، تكون فيه السيادة للشعب أو الأغلبية، فتمخض المجتمع المدني في إطار التحولات الديموقراطية، أو كما سماها "صامويل هنتنغتون، S.Huntington": "موجات الديمقراطية العالمية"، حيث كانت الموجة الأولى في أعقاب الثورة الفرنسية والأمريكية أواخر القرن الثامن عشر، ثم تلتها الموجة الثانية خلال الحرب العالمية الأولى، وثم تأتي الموجة الثالثة عام 1974 إلى غاية 1994 (The Third Wave Of Democratization)(3)، ويلعب المجتمع المدني دورا فعالا في ترسيخ الديمقراطية، حيث تعد تنظيماته مدارس للتنشئة السياسية القائمة على الإلتزام بشروط العضوية والمشاركة في النشاط العام، والدفاع عن مصالحها أمام الدولة.

وفي السياق ذاته، نجد أن معظم المقاربات الفكرية والفلسفات الاجتماعية الحالية، والمتعلقة بالتنمية الشاملة، تتفق على أهمية وقيمة مشاركة مؤسسات المجتمع المدني في هذه العملية. فالقصور الذي أصبح صفة ملازمة لوظيفة الدولة في مجال التنمية، يتطلب إيجاد بديل للقيام بهذه الوظيفة من خلال مؤسسات المجتمع المدني، التي تملأ المجال التنموي الذي تخلت عنه الدولة.

---

(1)- هشام عبد الكريم، مرجع سابق، ص. 24.

(2)- د. صالح زياني، "**تشكل المجتمع المدني، وآفاق الحركة الجمعوية في الجزائر**"، مرجع سابق، ص. 89.

(3)- Sammuel Huntington, How countries democratize, (political science quarterly, vol 106, N°4 "winter 1991-1992"), pp. 579-616.

فالمجتمع المدني يقع في قلب هذا النسق، وينازع الدولة ليس فقط في احتكار السياسة، بل وتولي بعضا من مهامها الاقتصادية والتنموية التي تخلت عنها، إذ يمكن لمؤسسات المجتمع المدني، ومن خلال أدائها للوظيفة التنموية التصدي للرأسمالية الليبيرالية الجديدة القائمة على فلسفة العقيدة الشمولية والتي يحكمها مبدأ: الكل من أجل السوق[1].

كما أن هناك البعد الأيديولوجي الذي بات يصبغ مصطلح المجتمع المدني، إذ أصبح يعطي مفهوما وظيفيا، أي أن المجتمع المدني أصبح يعرف على أنه: مجموع المؤسسات والمنظمات والروابط التي تقوم بدور يحد من سلطة الدولة، أو يشكل عازلا بين السلطة والفرد في المجتمع، أو أنه يستخدم مرادفا لمصطلح "المجتمع" كما هو متداول في لغة العلوم الاجتماعية[2].

وفي المرحلة المعاصرة، بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، وأحداث أوربا الشرقية، أعيد إحياء مفهوم المجتمع المدني مجددا، بعد فترة التوقف الجديدة في تداوله واستخدامه، وأبرز ما يميز هذه المرحلة، انتشاره ورواجه بصورة كبيرة جدا لم يسبق لها مثيل. وكذلك ظهور استخدامات جديدة له لم تكن موجودة في مراحل سابقة، أدت إلى تشعب الجدل حوله، مثل استخدامه في التحول الديمقراطي، واستخدامه ضد الدولة، أو في مواجهتها. وتختلف المرحلة المعاصرة من مراحل تطوره عن غيرها من مراحل نشأته، في أن أحداثا تاريخية معينة أثرت على هذا التطور.

ويربط كثير من الكتاب ظهور العولمة ورواج هذا المفهوم بشكل كبير بعد انهيار الاتحاد السوفييتي[3]، فبعد انتشار ظاهرة العولمة، بدأت تظهر استخدامات جديدة لمفهوم المجتمع المدني.

ومن أهم التطورات التي أحدثتها ظاهرة العولمة على مفهوم المجتمع المدني، ظهور مصطلحات جديدة للمفهوم مثل "المجتمع المدني العالمي"[*] أو "المجتمع المدني العابر"، وظهور

---

(1)- د. صالح زياني، "**موقع مؤسسات المجتمع المدني في إدارة التنمية المحلية في الجزائر**"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جوان،2007، ص ص. 256-260.

(2)- د. ناظم عبد الواحد الجاسور، مرجع سابق، ص. 324.

(3)- نادية أبو زاهر، "**المجتمع المدني وأثر العولمة عليه**"، الحوار المتمدن، العدد: 2576، تم تصفح الموقع يوم: 2009/05/29. <www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=164 730>.

تعريفات جديدة له، كذلك ظهور أدوار جديدة وظهور جدل فكري جديد لم يكن موجودا سابقا حول مفهوم المجتمع المدني العالمي، حول من يشكك بحقيقة وجوده، وبين من يقر بحقيقة وجوده. هذا إضافة إلى ظهور مفاهيم جديدة مثل الدولة العالمية، والحكم العالمي، وارتباطها بالمجتمع المدني العالمي، وعلاقته بسيادة الدول والحدود بينها.

وهكذا، فإنه ونتيجة لإنصهار الهويات والثقافات في ثقافة كونية واحدة، لما يشهده العالم من عولمة لقضايا ومشكلات ومفاهيم مثل: البيئة، وحقوق الإنسان، وصراع الحضارات، فإن الكثير من المفكرين المعاصرين قد ناقشوا وأيدوا انعكاسات العولمة على المجتمع المدني، وتأثيرها على مختلف مؤسساته وتنظيماته، خاصة في ظل المصادقة الصريحة عليه من قبل منظمات وهيئات دولية، وفي ظل اتخاذه المنعرج الجديد في الغرب، وبعد طرح إشكالية ما بعد الحداثة[1].

وموازاة مع ما فرضته العولمة، فقد أصبح المجتمع المدني، أحد المكونات الأساسية لها، وهو يبرز بشكل أساسي في مستويين:

* في النقاشات الدائرة حول التمكين للديمقراطية والحكم الراشد، في العالم غير الديمقراطي ودوره في تعزيز حقوق الإنسان والقيم الديمقراطية على المستوى القطري و العالمي.

* عند الحديث عن التنمية، بإعتباره أحد أعمدتها، وبإعتباره المجال الذي يتيح إشراك المواطنين في عملياتها[2].

وليس هذا فحسب، بل أصبح المجتمع المدني في وقتنا الحاضر موضوعا مركزيا للتفكير، ويحضى بمزيد من الاهتمام في دول العالم كافة، في الخطابات السياسية، وفي وسائل الإعلام،... وأصبح له دور ريادي في مجال المشاركة في صنع السياسة العامة، عن طريق

(*)- يتم التعبير عن المجتمع المدني العالمي بمصطلحات عديدة، منها المجتمع المدني عبر القومي، والحركات الاجتماعية الدولية ، ...

(1)- نادية خلفة، "**مكانة المجتمع المدني في الدساتير الجزائرية**" (رسالة ماجستير في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة باتنة، 2003)، ص. 44.

(2)- هشام عبد الكريم، مرجع سابق، ص. 26.

تأطير المواطنين وتمثيلهم وضمان مشاركتهم البناءة في اقتراح الحلول الملائمة لمشاكلهم، وإيصالها إلى السلطات العليا.

فنجد أن الهيئات والتنظيمات التابعة للأمم المتحدة تدعو في أغلب فعالياتها الدورية، وتقاريرها إلى ترقية وتفعيل مشاركة المواطنين مع الحكومات في برامج التنمية الشاملة، والاستفادة العاملة من الثروات، مما يخدم السلم الاجتماعي، والنمو الاقتصادي، نظرا لما يمكن أن تقدمه المشاركة الفعالة للمواطنين من خلال تنظيماتهم الحرة والطوعية والمستقلة في ظل التحولات الكبرى التي يشهدها العالم اليوم.

ويمتد الرهان على أدوار المجتمع المدني إلى الشراكة الأورومتوسطية، حيث أكد المشاركون في أشغال لقاء تمحور حول: "آفاق تنمية التعاون بين المدن والمناطق الأورومتوسطية"، المنعقد في 24 جوان 2006 بالجزائر، على أهمية إدماج المجتمع المدني والسلطات المحلية في مسار الشراكة الأورومتوسطية من أجل ضمان نجاحها.

وقد أكد الأمين العام للجنة الدائمة من أجل الشراكة الأورومتوسطية: السيد "كارميلوموتا"، على أن: بعث الاقتصاد في الدول الأورومتوسطية يمر عبر تدعيم التنمية المحلية، ودور ممثلي السلطات المحلية والإقليمية، وكذا المجتمع المدني[1].

– ومؤخرا، فقد ارتبط مفهوم المجتمع المدني بالحكم الراشد، حيث تعمل مؤسسات المجتمع المدني، على إشراك الأفراد والمواطنين في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، وتعمل على تنظيمهم في جماعات ذات قوة للتأثير في السياسات العامة. لذا نجد بأن مؤسسات المجتمع المدني، وفي مقدمتها المؤسسات غير الحكومية تساعد على تحقيق إدارة أكثر ترشيدا للحكم، من خلال علاقاتها بين الفرد والحكومة، ومن خلال تعبئتها لأفضل الجهود الفردية والجماعية، والتي يمكن استخدامها وفق الآليات التالية:

* التأثير على السياسة العامة من خلال تعبئة جهود قطاعات من المواطنين، وحملها على المشاركة في الشأن العام.

* تعميق المساءلة والشفافية عبر نشر المعلومات وتداولها على نطاق واسع.

(1)- "**pour la citoyenneté et la modernité**", Forum Algérien, 24 juin, 2006, Alger, p. 47.

* مساعدة الحكومة، عن طريق العمل المباشر أو التمويل أو الخبرة، على أداء أفضل للخدمات العامة، وتحقيق رضا المواطنين.

* العمل على تحقيق العدالة والمساواة أمام القانون وحماية المواطنين من تعسف السلطة.

* تربية المواطنين على ثقافة الديمقراطية، من خلال إكساب أعضائها قيم الحوار وقبول الآخر، والإختلاف، ومساءلة القيادات، والمشاركة في الانتخابات، والتعبير عن الرأي بحرية[1].

ثانيا/ المجتمع المدني في الفكر العربي المعاصر:

لقد ظهر في أواخر القرن العشرين وبالضبط في أواخر الثمانينات اتجاه يقوم بدراسة النظم السياسية العربية، واتخذ من مفهوم المجتمع المدني مدخلا للدراسة والتحليل. رغم قدم المفهوم وامتداد جذوره في الفكر السياسي والفلسفي والغربي، ولكن الملفت للانتباه ليست الجدة والقدم، وإنما تزايد الاهتمام بهذا المفهوم في التحليل السياسي منذ بداية الربع الأخير من القرن العشرين، وقد تزامن ذلك مع الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي التي تكلم عنها "هنتنغتون، Huntington"[*]. هذه الأخيرة مست معظم الدول العربية، وأيضا تنامي الحركات الاجتماعية الجديدة في العالم العربي، مما شكل عاملا في تزايد الاهتمام بهذا المفهوم[2]، الذي يبحث عن مكانة تؤهله لأن يكون شريكا وليس مشاركا في الحياة السياسية في البلدان العربية.

وفي هذا السياق، يظل موضوع المجتمع المدني في الدول العربية كمثال شاخص معبر عن مسألة الديمقراطية، ليس فقط كإشكالية متصلة بتضارب التصورات، وتباين واختلاف أشكال التفعيل، بل كذلك كضرورة ممتدة تاريخيا ومؤسساتيا للفهم والتوظيف.

---

(1)- د. زهير عبد الكريم الكايد، **الحكمانية: قضايا وتطبيقات** (القاهرة: منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2003)، ص. 48.

(*)- موجات الدمقرطة: هي مجموعة الانتقالات من أنظمة غير ديمقراطية إلى أنظمة ديمقراطية، تحدث في فترة معينة، ويفوق عددها الاتجاه المضاد في نفس الفترة.

(2)- إبراهيم حسنين توفيق، **النظم السياسية العربية: الاتجاهات الحديثة في دراستها**، ط. 1 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005)، ص. 155.

وقد واجه مفهوم المجتمع المدني في الوطن العربي إشكاليات عديدة في النقاشات الفكرية تمحورت حول أسبقية الوجود بين مفهوم المجتمع المدني وواقعه، والإختلاف في تعريفه حسب القيم الإيديولوجية لهؤلاء المفكرين، وكذا التساؤل عن وجود هكذا كيانات على مستوى المجتمعات العربية.

إشكاليات مفهوم المجتمع المدني في الوطن العربي:

قبل التعرض إلى مفهوم المجتمع المدني وتعريفاته التي راجت في الخطاب العربي المعاصر، لابد من التأكيد على وجود مجموعة من الصعوبات والمشاكل التي تواجه الباحث عند تعامله مع مفهوم المجتمع المدني، منها:

1- الإشكالية الأولى:

إن أصل المفهوم غربي ولا يتواءم والتجربة العربية، لأن المفهوم الغربي يعني الانفصال عن الممارسة الدينية، وهذا ما لا يتماشى وكثير من النظم العربية، ما أدى إلى محاولة تطبيقه وتكييفه من قبل النظم الحاكمة والمثقفة ثقافة غربية، ما ولّد ظهور صراعات بين المحافظين والأصوليين الموصوفين بالإندماج في مهب الثقافة الغربية والفئة الثانية هي الحاكمة تجسيدا لصراع آخر بين السلطة وفئات كبيرة من المجتمع[1].

2- الإشكالية الثانية:

اختلاف المفكرين في تكييف طبيعة مفهوم المجتمع المدني، فالبعض يستخدم المفهوم وما يرتبط به من مؤسسات اجتماعية وغيرها، كمقابل للدولة، وما يرتبط بها من مؤسسات مختلفة. فالمجتمع المدني يحد من تسلط الدولة، ويحمي الأفراد والجماعات من تعسفها، حيث أن مؤسسات المجتمع المدني تسمح للأفراد بتنظيم نشاطاهم بإستقلالية عن جهاز الدولة[2].

وكما يستخدمه البعض كمقابل للدين، حيث يجب فصل الدين عن الدولة، وحجتهم في ذلك أن المجتمع المدني في الغرب نجح وحقق هذا التطور نتيجة لتطبيق مبادئ

---

(1)- عبد اللطيف باري، "**المجتمع المدني العالمي وتأثيره على المجتمع المدني الجزائري**" (رسالة ماجستير في التنظيمات السياسية والإدارية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2007)، ص. 35.

(2)- إبراهيم حسنين توفيق، "**بناء المجتمع المدني: المؤشرات الكمية والكيفية**"، في المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية لمركز دراسات الوحدة العربية (بيروت: ط.1، 1992)، ص .685.

العلمنة، وإعلانها كأحد المدخلات لبناء المجتمع المدني وهناك من يقيم تمييزا بين المدني والعسكري، وتحديدا بين النظم المدنية والنظم العسكرية[1]، وهو ما يثبت حقيقة أن مفهوم المجتمع المدني متعدد الأوجه وهو يتميز بكثرة استخداماته.

3- الإشكالية الثالثة:

وهي تبني الباحثين والمفكرين العرب لمفهوم المجتمع المدني تحت تسميات مختلفة، ومن بين التسميات الأكثر انتشارا في الوطن العربي، هي تسمية "المجتمع الأهلي"، ووضع المجتمع المدني مقابلا له، حيث أن المجتمع المدني، مرتبط بالتجربة الغربية كما تطورت، بينما المجتمع الأهلي، يشير إلى وجود نوع من التكوينات المهنية الاجتماعية في إطار المدنية الإسلامية، والتي تراوحت بين جماعات الحرف بالأسواق والطرق الصوفية، وكذلك الوقف والأوقاف الإسلامية[2]. أي أن أصحاب هذا الاتجاه يركزون على استحالة اعادة إنتاج المجتمع المدني الغربي في الوطن العربي، وأن الجمعيات والنقابات والتكوينات العشائرية والقبلية والطائفية والعائلية جميعها من ميدان المجتمع المدني، ومن ثم فلا مجال للتمييز بن المفهومين. وفي نفس الوقت رأى آخرون عكس ذلك، واعتبروا المصطلح مرادفا غير مناسب للمجتمع المدني، خاصة وأنه يحمل مكونات قرابية تقليدية[3].

وبالإضافة إلى مفهوم المجتمع الأهلي، فإن هناك العديد من المفاهيم التي قدمت كبديل للمجتمع المدني أو كمقابل له في الوطن العربي، منها الدراسة التي قدمها "وحيد عبد المجيد"[*] بعنوان: "المجتمع المدني: مفهوم فقير واستخدام أفقر"، والتي قدم فيها انتقادا لمفهوم المجتمع المدني، بإعتبار أنه لا يتسم فقط بالغموض والسيولة، وإنما أيضا لا يتوافق مع خصوصيات الثقافة والبنى الاجتماعية في المنطقة العربية، ويقترح مفهوما بديلا له، وهو ما أسماه: "المجتمع السياسي أو الجماعة السياسية" (Political Community)، وهذا المفهوم يعتبره "عبد المجيد" مدخلا أفضل، وبخاصة في الواقع العربي، لأنه يرتبط بنمط ديمقراطي لا

---

(1)- المرجع نفسه، ص. 686.

(2)- د. متروك الفالح، **المجتمع والديمقراطية والدولة في البلدان العربية، دراسة مقارنة لإشكالية المجتمع المدني في ضوء تريف المدن،** ط.1 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002)، ص. 30.

(3)- هشام عبد الكريم، مرجع سابق، ص. 30.

(*)- التي نشرت في "النداء الجديد": مارس 1995 وكذا دورية: المجتمع المدني، أفريل 1995.

يستلزم تغييرا جوهريا مسبقا في التركيب الاجتماعي والثقافي والسياسة السائدة، وهو نمط الديمقراطية النخبوية التنافسية، وهو نمط متحرر من رومانسية ديمقراطية المشاركة التي ترتبط بتعظيم أهمية المجتمع المدني بها[1].

وجدير بالذكر أن بعض الباحثين اتجه إلى استخدام مفاهيم أخرى للإشارة إلى دلالة مفهوم المجتمع المدني نفسه، أو بعض جوانبه ومكوناته، ومن هذه المفاهيم: المنظمات التطوعية، والمنظمات غير الحكومية، والحياة التشاركية (Associational-life)، والقطاع الثالث، بإعتبار أن الحكومة بأجهزتها تمثل القطاع الأول، فيما يمثل القطاع الخاص القطاع الثاني[2].

4- الإشكالية الرابعة:

المواقف المتباينة بشأن وجود المجتمع المدني من عدمه في الوطن العربي، حيث طرح البعض قضية مدى صلاحية المفهوم وحدود ملاءمته للتطبيق في الواقع العربي، ويمكن في هذا المقام، التميز بين موقفين:

الأول: يقول بوجود المجتمع المدني في الوطن العربي، مع بعض التحفظات، مثل: التمييز بين الأقطار العربية طبقا لدرجة التطور الاقتصاد والاجتماعي[3].

الثاني: يقول بعدم وجود المجتمع المدني في الخبرة والفكر العربيين، وحججهم في ذلك، ما يلي:

- إن هذا المفهوم ارتبط بخبرة التطور السياسي في المجتمعات الرأسمالية الغربية، ونظرا لعدم حدوث ثورات مماثلة لها في الخبرة العربية الإسلامية، فإنه يصعب سحب المفهوم من بيئته التي نشأ فيها، واستخدامه في بيئة أو بيئات مغايرة لها ظروف وخصوصيات مختلفة[4].

---

(1)- متروك الفالح، مرجع سابق، ص ص. 30-31.

(2)- إبراهيم حسنين توفيق، **النظم السياسية العربية: الاتجاهات الحديثة في دراستها**، مرجع سابق، ص. 162.

(3)- ربيع وهبة، مرجع سابق، ص. 29.

(4)- إبراهيم حسنين توفيق، **النظم السياسية العربية: الاتجاهات الحديثة في دراستها**، مرجع سابق ص. 162.

– لا يوجد مجتمع مدني بالمعنى الحقيقي في الدول العربية، فتنظيمات المجتمع المدني أو بعضها إما غائبة حيث لا يسمح بقيامها من الأصل في بعض الدول العربية، أو تعاني الضعف والهشاشة في الدول التي تسمح بقيامها[1].

– إن النخب التي سيطرت على جهاز الدولة في مرحلة ما بعد الاستقلال، تغلغلت في مختلف مجالات وجوانب المجتمع، وأحكمت سيطرتها عليه، ولم تسمح بظهور مؤسسات مدنية بالأصل، أو أخضعتها للسيطرة الكاملة للدولة في حالة السماح بقيامها. وهكذا لا يوجد فصل بين الدولة والمجتمع في الوطن العربي الذي لم يعرف حتى الآن المجتمع المدني كنطاق يختلف عن النطاق السياسي الإداري للدولة كسلطة سياسية، تضمن وظائفية المجتمع، وإن كانت لا تتحكم بها نظرا لاستقلالها[2].

وفي ذات السياق، تأتي دراسة الطاهر لبيب لتؤكد أن مفهوم المجتمع المدني عندنا بلا تاريخ، وأن تطور الديمقراطية في البلدان العربية مرتبط بوجه أكبر لا بـــ "المجتمع المدني"، ولكن بالخروج من الطاعة الإستبدادية المتراكمة في استغلاله.

وخلاصة القول أنه لأجل بلورة مفهوم للمجتمع المدني في الوطن العربي، لابد وأن نتعامل مع عدد من المشكلات المرتبطة بهذا المفهوم على المستويين الفكري والواقعي التطبيقي. ومن ثم فإن اقتراح بعض الحلول لمواجهة هذه المشكلات أو بعضها، يقع في إطار عملية بناء المجتمع المدني في الوطن العربي.

*** تطور مفهوم المجتمع المدني في الوطن العربي:**

يذهب بعض الباحثين إلى القول بأن بوادر المجتمع المدني وأشكاله الأولى نشأت منذ أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، حي تشكلت النقابات العمالية والمهنية في بداية القرن العشرين، وكذلك الجمعيات التعاونية وسواها من المنظمات التي تدخل في إطار تعريف المجتمع المدني[3].

---

(1)- المرجع نفسه، ص. 162.

(2)- ربيع وهبة، مرجع سابق، ص. 29.

(3)- Sarrah ben Néfissa : "ONG et gouvernance dans le monde arabe : l'enjeu démocratique", vue le: 01/06/2009. <www.cedej.org.eg/article.php?id-article>.

وإن هذا المفهوم وإن كان غربي الأصل، إلا أنه برز في الخطابات العربية في السنوات الأخيرة، وارتبط ارتباطا وثيقا بإرسائها للديمقراطية كمواجهة للإستبداد بكل أشكاله، وتكريس حقوق الإنسان والدفاع عن الحريات.

ويعود تأخر الحديث عن المجتمع المدني في العالم العربي إلى أسباب عدة منها:

أولا: إن الدولة العربية القطرية بشكلها القانوني عندما ظهرت لم تكن إفرازا طبيعيا لنمو اقتصادي اجتماعي ثقافي ذاتي، بل ظهرت بوصفها جزءا من الميراث الاستعماري، لذا فقوتها مستمدة من قدرتها القمعية بما امتلكته من آليات العنف واستعمال القوة كأداة من أدوات حفظها وبقائها. ونحن نعرف أن مفهوم الدولة القوية ليس بما تملكه من وسائل السيطرة والرقابة على المجتمع، وإنما بقدرتها على الإختراق الفاعل للمجتمع من خلال قنوات ومؤسسات واضحة ومعترف بشرعيتها من قبل قوى المجتمع[1].

ثانيا: إن المثقفين العرب قبلوا الدولة والدور الذي قامت به منفردة في قيادة المجتمع لفترة طويلة، امتدت منذ مرحلة ما بعد الاستقلال وحتى أوائل السبعينات من القرن العشرين. ولم يكتف المثقفون بذلك، بل جعلوا من برامجها السياسية والاقتصادية والاجتماعية بؤرة اهتمامهم الفكري والبحثي. فكتاباتهم لتلك الفترة كانت منصبة على موضوعات صارت الدولة فيها هي الطرف الأساس: مثل الدولة والمجتمع، الدولة والتنمية، الدولة والوحدة، الدولة والأمة، ... على حساب الاهتمام بالمجتمع وحركاته الاجتماعية.

لكن بعد التطورات الحديثة في المجالات المختلفة للمجتمعات العربية، وما أقر من تنوع وتعقيد أدى إلى ظهور فئات اجتماعية فاعلة مثل: نقابات عمال، جمعيات مهنية، أحزاب سياسية، حركات شعبية تطوعية، مؤسسات تربوية ومؤسسات إعلامية، عندها أدرك العالم العربي أن ذلك التنوع يحتم رؤية لطبيعة علاقة جديدة بين السلطة وبين تلك الفئات. ولعل تأثر المثقفين العرب بالتحولات الفكرية التي طرأت في المنظومة الاشتراكية، والتي كان من نتائجها تقويض دعائم فكرة الدولة المحتكرة قيادة المجتمع في المجالات كافة،

---

(1)- نقلا عن: فهيمة، أحمد خليل العيد، "**الأدوار التكاملية لمختلف هيئات المجتمع المدني**" (مؤتمر التوافق السنوي الثالث حول: "هيئات المجتمع المدني والتنمية الوطنية"، الكويت، 10-11 أفريل 2006)، ص. 16.

أدى إلى الاهتمام المتزايد بالمجتمع وحركاته الاجتماعية، وبالمناداة بضرورة إعادة هيكلة المجتمع العربي على أسس جديدة[1].

وفي العقدين الأخيرين، شغل مفهوم المجتمع المدني حيزا واسعا من الخطاب العربي، ولا يزال يشكل إحدى أهم المسائل التي تستحوذ على الاهتمامات الأساسية لهذا الخطاب؛ بحيث يمكن اعتباره جزءا أساسيا من بنيته.

وفي الواقع، يكاد المجتمع المدني الحديث في المجتمعات العربية يدين في انتشاره النسبي لظاهرة العولمة، من حيث ما تنطوي عليه من تدفق للمعلومات عبر الحدود، أو من حيث ما ترتبط به من تطور في تقنية الاتصالات الجديدة، فهي التي قدمت له الإطار النظري والوسائل التي مكنته من الحصول على حد أدنى من حيز الاستقلال عن النظم القائمة[2].

غير أن الاستعمال الشائع لمفهوم المجتمع المدني في الوطن العربي، ينظر إليه وفق تحديدات مختلفة لبنيته ومضمونه، فيجعل البعض المفهوم مفتوحا يتضمن بنى ومؤسسات تقليدية وحديثة، وقسم آخر يحصر المفهوم في البنى الحديثة فقط، واتجاه آخر يطرح المفهوم في شكل قيود تحد من سلطة الدولة في كل المجالات.

على ضوء ما تقدم، نستنتج أن مفهوم المجتمع المدني لا يخلو من ميل إيديولوجي، ومن غايات عملية سياسية، بهذا يمكن القول أن المجتمع المدني يمثل نمطا من التنظيم الاجتماعي والسياسي والثقافي خارج سلطة الدولة، سواء قليلا أو كثيرا، فهو ذلك الهامش الواسع أو الضيق الذي يعبر فيه الفرد عن ذاته ومقوماته.

المطلب الثاني: تعريف المجتمع المدني وخصائصه.

مفهوم المجتمع المدني من أكثر المفاهيم التي أثارت وتثير جدلا بين الكتاب، وبدأ الإختلاف حوله مع الفلاسفة والمفكرين الذين ساهموا في تطور استخداماته خلال مراحل مختلفة، بما ينسجم غالبا مع حاجة كل مرحلة عاصرها هؤلاء.

---

(1)- نفس المرجع السابق، ص. 17.

(2)- عبد الله تركماني، "**المجتمع المدني في العالم العربي**"، مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية، تم تصفح الموقع يوم: 2009/06/03.

<www.mokarabat.com>.

فلا يوجد بين الكتاب اتفاق حول ماهيته، أي ما هو تحديد المقصود بالمجتمع المدني، فلو حاولنا أن نبحث عن تعريف له، فلن نجد تعريفا واحدا، بل نجد عدة تعاريف مختلفة، حيث لا يوجد اتفاق بينها، حتى لو وجد بعض التقاطع، الأمر الذي حذا ببعض الكتاب إلى وصفه بأنه مفهوم "زئبقي"، أو مفهوم "ضبابي"، ولا يقتصر اختلاف الكتاب حول تعريفه وإنما كذلك حول مكوناته وشروطه، وكذا حول المصطلحات التي يتم استخدامها، إضافة إلى الإختلاف حول دوره أو استخداماته. فتعدد استخدامات المفهوم يزيد من فوضى معانيه، وهو ما عبر عنه بعض المؤلفين، مثل: "بنيامين بارت، Benjamine Part" عندما قال: "كلما ازداد استعمال مفهوم المجتمع المدني في السنوات الأخيرة، يقلّ فهمه"[(1)].

- تعريفات المجتمع المدني:

بما أن مصطلح المجتمع المدني يتكون من شقين: مجتمع ومدني، سنتناول تعريف كل واحد منهما على حدى، ثم نتناول التعريفات المختلفة التي قدمت للمجتمع المدني من قبل المفكرين والباحثين:

- المجتمع:

يعرّف بأنه: "مجموعة هياكل ومؤسسات ترتب العلاقات بين الأفراد، ويعني على النحو المادي المزاملة المستمرة للأفراد الذين تحكم تفاعلاتهم ثقافة واضحة وهيكل مؤسسي.

إن الإشارة إلى المجتمع في التحليل السياسي هي غالبا إشارة إلى مكان دولة أمة تعد في مصطلحات أوسع من مصطلحات العلاقات السياسية التي تكون الدولة نفسها. غير أن المجتمع فضلا عن كونه يعني مجموعة أوسع من العلاقات لا يتطابق بالضرورة مع حدود الدولة"[(2)].

ويعرفه "ماكيفر وبيج، Maciver&Page" بأنه: "نسق من العادات والإجراءات والسلطة والتعاون المتبادل، ويتكون من تجمعات أنماط عديدة من ضوابط السلوك الإنساني

---

(1)- نادية أبو زاهر، مرجع سابق.

<www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=164 730>.

(2)- د. عامر مصباح، **معجم مفاهيم العلوم السياسية والعلاقات الدولية**، ط.1 (الجزائر: المكتبة الجزائرية بوداود، 2005)، ص. 141.

والحريات، لذا يطلق على هذا التنظيم المعقد الدائم التغيير مصطلح "مجتمع"، فهو أيضا نسيج العلاقات الاجتماعية الذي يتغير بصورة مستمرة".

ويعرّف الدكتور "عامر مصباح" المجتمع بأنه: "مجموعة من البشر مبني وجودها على إقليم من الأرض على أنساق اجتماعية مختلفة مثل: النسق الثقافي، ونسق المعايير الاجتماعية، ونسق الأدوار والمكانات الاجتماعية، ونسق العلاقات الاجتماعية والتقسيم الطبيعي للعمل. كما تتحكم فيه أنظمة اجتماعية تنظم العلاقات بين الأفراد، وهي النظام السياسي والاقتصادي والأسري والديني وغيرها. ويخضع لظاهرة القيادة والإتباع والأفراد يميلون طبيعيا إلى الرغبة في العيش معا. وتشد أفراده وجماعاته علاقات الدم والمجاورة والمعاشرة والمواطنة والإنتماءات المختلفة"[1].

– أما تعبير "مدني، Civil"، فهو مشتق من الكلمة اللاتينية "Civis"، والتي تشير إلى الأمور التي لها علاقة بالمواطن، أي كل ما هو غير مدرج في قواعد وأنظمة داخل الدولة، وكل ما هو خارج عن المجتمع الرسمي (خارج المؤسسات الحكومية).

ونجد أن تعبير "مدني"، يتناقض مع التعبيرات التالية: رسمي، عسكري، ديني، إضافة إلى تعبير متوحش أو همجي[2].

ولقد ورد معنى المجتمع المدني كفكرة منذ القدم، إلا أنه كمصطلح "المجتمع المدني" فإنه حديث، وقد وجد الباحثون صعوبة في البحث عن تاريخ ظهوره، إذ أنه يعبر عن العلاقة بين الفرد، المجتمع والدولة أو بعبارة أدق تميز الدولة عن المجتمع. ولتأكيد ذلك نحاول الرجوع إلى بعض الموسوعات والقواميس التي أوردت مفاهيم عن تلك العلاقة حيث نجد أن موسوعات الفلسفة والعلوم الاجتماعية لم يرد فيها مصطلح "Civil Society"، وإن ظهرت كلمة "Civil" لتعبر عن معان أخرى، أما معجم تاريخ الأفكار فقد حمل مصطلح " Civil Disobédience" بمعنى العصيان المدني، أو المقاومة الحضارية للمواطنين المسلوبين من حقوقهم المدنية. أما المعجم الحديث فقد تضمن مصطلحات: العصيان المدني، حركة الحقوق المدنية دون ذكر لمصطلح المجتمع المدني، وحملت موسوعة "ماكيملان" للعلوم الاجتماعية

---

(1)- نفس المرجع السابق، ص ص. 141-142.

(2)- ربيع وهبة، مرجع سابق، ص. 19.

مفاهيم: الحرب الأهلية، جهاز الدولة المدني والقانوني، ... ولم تتطرق لمصطلح المجتمع المدني، مما يعني أن ظهور المصطلح كان حديثا جدا، على المستوى المفاهيمي[1].

تعريف المجتمع المدني:

يوجد إجماع شبه تام على أنه توجد صعوبة في إيجاد تعريف متفق عليه بين الباحثين والمفكرين والمحللين حول المفاهيم في العلوم الإنسانية، وهو الحال بالنسبة لمفهوم المجتمع المدني، حيث أن التفحص البناء لتراكمات المعرفة العلمية، والقراءات المتأنية للتراث السوسيولوجي، تكشف لنا التعدد في تناول مفهوم المجتمع المدني، والذي يرجع استخدامه لأول مرة سنـــة 1594م في اللغة الإنجليزية، ويضم عادة مجموعة أشخاص يقطنون في مجتمع محلي. بيد أن هذا المفهوم يقصر اهتمامه بالجوانب التركيبية والجغرافية، ويهمل الجوانب الوظيفية، وبيان الدور المناط لهذا النوع من المجتمعات[2]. ونتيجة لهذا القصور في التداول، أخذ مفهوم المجتمع المدني يتسع، ليشكل اهتمام الكثير من الباحثين والمفكرين.

إن الأهمية التي يحظى بها مفهوم المجتمع المدني اليوم، دفعت العديد من الباحثين لاسيما في مجالي السوسيولوجيا التاريخية والسياسية وكذلك العلوم السياسية لوضع وصياغة تعاريف معينة لهذا المفهوم. ويعرفه "لاري دياموند، Larry Diamond" على أنه: "حيز لحياة اجتماعية منظمة تعتمد على مبادئ الإرادة، والدعم الذاتي والاستقلالية عن جهاز الدولة، ويخضع هذا المجتمع لنظام قانوني أو مجموعة من القوانين والالتزامات المشتركة"[3].

"لاري دياموند" في هذا التعريف يستثني الحياة الخاصة والعائلية للفرد، ليقر بإنتمائه في إطار حيز عام، يسعى من خلاله المواطنون للتعبير عن مصالحهم ورغباتهم وأفكارهم، وهذا من أجل تحقيق غايات مشتركة، وفقا لمجموعة من القوانين والالتزامات.

ويعرف "ريموند هينيبوش، Raymond A.Hinnebusch"، المجتمع المدني بأنه: "شبكة الاتحادات الطوعية التكوين، والتي تبدو مستقلة عن الدولة والجماعات الأولية،

---

(1)- الطاهر بلعيور، مرجع سابق، ص. 13.

(2)- ليندة نصيب، "**المجتمع المدني: الواقع والتحديات**"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، ديسمبر 2006، ص. 167.

(3)- د. صالح زياني، "**تشكل المجتمع المدني وآفاق الحركة الجمعوية في الجزائر**"، مرجع سابق، ص. 90-91.

ولكنها في الوقت الذي تعمل فيه على إحتواء الإنقسامات الاجتماعية وتشكيل منطقة عازلة بين الدولة والمجتمع، فإنها تعمل على ربطها بالدولة وسلطتها"[1].

يضيف هذا التعريف عنصرا جديدا إلى العناصر السابق ذكرها، ألا وهو أن المجتمع المدني يعمل على إحتواء الانقسامات الناشئة بين المجتمع، كما يعمل على تحقيق مصالح الشعب، وإيصال مطالبهم إلى السلطة.

و يعتبر "سعد الدين إبراهيم" المجتمع المدني بأنه: "مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها. ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح، والإدارة السلمية للتنوع والإختلاف. لذا تشمل تنظيمات المجتمع المدني كلا من المجتمعات والروابط والنقابات والأندية والتعاونيات، أي ما هو غير حكومي وكل ما هو غير وراثي"[2].

إن المجتمع المدني وفقا لهذا التعريف، هو مجال لإبداء الرأي، واحترام الرأي الآخر، والتنافس الحر القائم على الإقناع، بناء على قيم التسامح، سعيا لخدمة الصالح العام. ويشمل المجتمع المدني المؤسسات غير الحكومية، والمؤسسات غير العائلية أوارثية (غير وراثية).

ويقدم "مصطفى كامل السيد" تعريفا إجرائيا للمجتمع المدني، بإعتبار أنه كل ما يوجد في دولة معينة خارج مؤسساتها، أي كل ما ليس جزءا من التنظيم الحكومي، سواء على المستوى المركزي أو المحلي، أي أنه يضم النقابات العمالية والمهنية، وتنظيمات المنتجين سواء كانوا من أصحاب المشروعات الصغيرة أو الكبيرة، في الزراعة والصناعة أو الخدمات، كما يضم المؤسسات شبه التقليدية، والتي تشمل المؤسسات الدينية: الإسلامية، المسيحية واليهودية حيثما وجدت، ويضيف الكتاب اليمنيون واللبنانيون كلا من القبيلة والطائفة[3].

وهناك من المفكرين، من يضع تعريفا يضبط الأسس التي يقوم عليها المجتمع المدني، إذ يعرف بأنه: "جملة المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في

---

(1)- متروك الفالح، مرجع سابق، ص. 27.

(2)- ليندة نصيب، مرجع سابق، ص. 167.

(3)- مصطفى كامل السيد، **المجتمع المدني في الوطن العربي، معالم التغير منذ حرب الخليج الثانية، وملاحظات حول أدواره المتعددة** (القاهرة، 2004)، ص. 2.

ميادينها المختلفة في استقلال نسبي عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض متعددة منها: أغراض سياسية كالمشاركة في صنع القرار على المستوى الوطني ومثال ذلك الأحزاب السياسية ومنها غايات نقابية كالدفاع عن المصالح الاقتصادية لأعضاء النقابة والارتفاع بمستوى المهنة والتعبير عن مصالح أعضائها، ومنها أغراض ثقافية كما في اتحادات الكتاب والمثقفين والجمعيات الثقافية التي تهدف إلى نشر الوعي، وفقا لإتجاهات أعضاء كل جمعية ومنها أغراض اجتماعية للإسهام في العمل الاجتماعي لتحقيق التنمية"[1].

إن هذا التعريف يصنف ضمن التعريفات التي تجمع بين الجوانب السياسية والاقتصادية، الاجتماعية والثقافية، سعيا للدفاع عن المصالح العامة، وهذا في سبيل تحقيق التنمية الشاملة. ويذهب "جون لابيار، J.Lappiere " في مؤلفه "السلطة السياسية" إلى أبعد من ذلك عندما اعتبر بأن المجتمع المدني هو المرادف للسلطة السياسية، التي هي نوع خاص من أنواع السلطة الاجتماعية، فهو يقول في هذا الصدد: "إن السلطة السياسية هي نوع من السلطة الاجتماعية الذي يختص بهذا الصنف من التجمعات الذي نطلق عليه اسم المجتمعات المدنية"[*].

ولتوضيح فكرته أكثر يقول أن الإنسان: "يقيم مع أقرانه العديد من العلائق الاجتماعية المختلفة، ومن هنا فهو ينتمي إلى فئات اجتماعية متعددة. هذه الفئات المختلفة اختلافا بينيا من حيث بنيتها ووظيفتها، تتألف إذن في جزء منها من الأعضاء أنفسهم، ويضاف إلى هذا التداخل الجزئي، التضامن الوظيفي للفئات الاجتماعية، إذ لا يمكن لأية فئة أن تكتفي بذاتها، بل هناك تكامل هدفي، رغم ما يتواجد أحيانا من تعارضات أسلوبية. وهذا ما يسميه "لابيار" بالمجتمع المدني كتصور مجرد، وكواقعة اجتماعية تاريخية، أي حاصل اجتماع عدد كبير من الجماعات، التي تكون غالبا في شكل الجمعيات أو الاتحادات والمؤسسات[2].

---

(1)- نادية خلفة، مرجع سابق، ص ص. 48-49.

(*)- يعرض الأستاذ لابيار ثلاثة أشكال للمجتمع المدني هي: أولا: كونه مجتمع كلي، أي مجموعة مفرزة وظيفيا تضم العديد من الجماعات التي تجمعها علاقات مشتركة سلبية أو إيجابية، ثانيا: أنه مجتمع منظم في العلاقة الناشئة فيه، وفي تسيير هذه العلاقات، وثالثا: أنه مجتمع تاريخي.

(2)- المرجع نفسه ،ص. 50.

وقد كتب كل من "لورانزو فيورامونتي وفين هينريش"-" Lorenzo Fioramonti and Finn Heinrich"-، على أن هناك خلط وتشويش حول مفهوم المجتمع المدني، نتيجة التزايد والتشعب في معاني الكلمة، وقد تم وضع تعريف للمجتمع المدني بأنه: "ساحة الصراع خارج الأسرة والدولة وكذلك السوق، أين يشترك الناس في تحقيق المصالح العامة".

من خلال هذا التعريف، يتبين أن هناك إقرار واعتراف بوجود حدود واضحة بين دوائر: المجتمع المدني، الدولة، السوق والعائلة، مع التأكيد على الوظيفة التضامنية، في تحقيق المصالح العامة، وتنظيمها، والتي تقوي من تنظيمات المجتمع المدني[1].

وقد ركزا في تعريفها للمجتمع المدني على أربعة أبعاد أساسية تتمثل في: البنية (التركيب)، البيئة، القيم والتأثير، وذلك على النحو التالي:

البنية: وتظهر كبعد لقياس ومزج واختيار مسرح الصراع ضمن المجتمع المدني، بالتركيز على تركيبته المؤسسية.

البيئة: تمثل جملة العوامل المؤثرة على المجتمع المدني، والتي تشمل: العوامل الاقتصادية والاجتماعية، وكذا الثقافية (ثقافة المجتمع السائدة)، إضافة إلى مواقف وسلوكات الدولة تجاه المجتمع.

القيم: يمثل هذا البعد مدى تمثيل قيم المجتمع والالتزام بها، والسعي إلى المحافظة عليها، كما يعبر عن ما يتواجد داخل المجتمع المدني من قيم مثالية إيجابية، من شرعية ومصداقية، وقيم التسامح، وحرية التعبير والإقناع، وغيرها.

التأثير: يبحث عن تأثير المجتمع المدني في حياة الناس والمجتمع بكل أجزائه، وإلى مختلف النتائج التي توصل إليها المجتمع المدني، وإلى الإنجازات المحققة[2].

نلاحظ من خلال ما تقدم، التنوع والإختلاف وحتى التعارض أحيانا في التعريفات المختلفة التي قدمت للمجتمع المدني، سواء على المستوى الغربي أو على مستوى الفكر

---

(1)- Lorenzo Fioramonti and V.Finn Heinrich, **How civil society influences policy: a comparative analysis of the civicus civil society index in post communist Europe national coordinating organization,** 18/06/2009. <www.civicus.org/news/media/CIVICUS.ODI.Fioramonti.Heinrich>.
(2)- Ibid.

العربي، وهذا ما يثبت حقيقة عدم التوصل إلى تعريف جامع مانع لهذا المفهوم عبر الأزمنة والعصور المختلفة.

ورغم تعدد الإسهامات في صياغة مفهوم للمجتمع المدني، فإن ذلك لا يمنع من وجوب توافر حد أدنى من العناصر المتفق عليها من قبل أغلب مستخدمي هذا المفهوم، والتي تشكل مجموعة من المقومات والخصائص والأركان ينطوي عليها مفهوم المجتمع المدني، وهي كالتالي:

خصائص المجتمع المدني:

- الفعل الإرادي الحر (الطوعي):

فالمجتمع المدني يتكون بالإرادة الحرة لأفراده، ولذلك فهو يختلف عن "الجماعة القرابية"، مثل الأسرة والعشيرة والقبيلة. ففي الجماعة القرابية لا دخل للفرد في اختيار عضويتها. فهي مفروضة عليه بحكم المولد أو الإرث.

وتشير فكرة الطوعية هذه إلى مجموعة الظواهر المهمة في تكوين التشكيلات الاجتماعية المختلفة.

- التنظيم الجماعي (المؤسسية):

فالمجتمع المدني هو مجموعة من التنظيمات، كل تنظيم فيها يضم أفرادا أو أعضاء، اختاروا عضويته بمحض إرادتهم الحرة، ولكن بشروط يتم التراضي بشأنها أو قبولها ممن يؤسسون التنظيم أو ينضمون إليه فيما بعد، وهذا ما يميزه عن "المجتمع التقليدي العام بمفهومه الكلاسيكي"، وهذا ما يشير إلى فكرة "المؤسسية"، التي تطال مجمل الحياة الحضارية تقريبا.

- الركن الأخلاقي والسلوكي:

ينطوي على قبول الإختلاف والتنوع بين الذات والآخرين، وعلى حق الآخرين في أن يكونوا منظمات مجتمع مدني تحقق وتحمي وتدافع عن مصالحهم المادية والمعنوية، والإلتزام في إدارة الخلاف بين منظمات المجتمع المدني بعضها البعض، وبينها وبين الدولة

بالوسائل السلمية المتحضرة، أي بقيم المجتمع المدني وضوابطه المعيارية، وهي قيم الاحترام والتسامح والتعاون والتنافس والصراع السلمي[1].

- الاستقلال:

يعد من أبرز أركان المجتمع المدني هو أن تتمتع تنظيماته بإستقلالية حقيقية عن سلطة الدولة، وهذا لا يعني انفصالها عن الدولة، ولكنها استقلالية نسبية، حيث تنشأ تنظيمات المجتمع المدني في الأصل بمبادرات من الأفراد والقوى والتكوينات الاجتماعية، ويفترض فيها أن تتمتع بالإستقلالية في النواحي المالية والإدارية والتنظيمية، فضلا عن امتلاكها لهامش من حرية الحركة لا تتدخل فيه الدولة على نحو لا ترضيه التنظيمات المعنية.

- التجانس:

بمعنى عدم وجود صراعات داخل المؤسسة تؤثر في ممارستها لنشاطها، فكلما كانت طريقة حل الصراع سلمية كان هذا دليلا على تطور المؤسسة، والعكس صحيح. والمجتمع المدني لا يتسم بالضرورة بالتجانس، بل قد يكون بمثابة ساحة للتنافس والإختلاف، ومع هذا كلما تزايدت أنماط العلاقة القائمة على أسس التعاون والتنافس على حساب الصراع، اعتبر ذلك مؤشرا على حيوية هذا المجتمع.

إنه وعند القيام بعملية إسقاط لهذه المعايير الأربعة على مؤسسات المجتمع المدني في الجزائر، والتي تحمل نفس مقومات وسمات المجتمع المدني العربي إلى حد ما، فإننا نتبين الخصائص العامة للمجتمع المدني الجزائري كما حددها "محمد صفي الدين خربوش"، في مقالته في كتاب: المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية:

1- المرحلية وعدم القدرة على الاستمرار أو البقاء وارتباطها برجل واحد (الكاريزمية).

2- التبعية للسلطة وعدم الاستقلالية (استقلالية النشأة والتأسيس والحل، والاستقلالية المالية).

[1]- سعد الدين إبراهيم، **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي**، ط.1 (القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، 1995)، ص ص. 12-13.

3- بساطة البنية التنظيمية والتركز في المناطق الحضرية والمدن الكبرى دون الأقاليم والمناطق الريفية.

4- عدم التجانس وكثرة الصراعات الداخلية لأسباب شخصية[1].

وعليه فإنه بالنظر إلى مختلف التعريفات التي قدمت للمجتمع المدني، فإننا نقترح التعريف التالي:

"إن المجتمع المدني هو فضاء ومجال للمشاركة الجماعية الحرة والمنظمة، والذي يشمل جميع التنظيمات من جمعيات ومنظمات ومؤسسات اقتصادية واجتماعية، سياسية، ثقافية، دينية، رياضية، ... ذات مجال خارج عن إطار الأسرة والحكومة والسوق (القطاع الخاص)، سعيا لتحقيق مصالح المجتمع، وبعيدا عن هدف تحقيق الربح أو مصالح خاصة، وينضم إليها الأفراد طواعية، ويمارسون داخلها العمل الحر، بعيدا عن تدخل الدولة أو سيطرتها. ويتضح من خلال ذلك أن الاستقلالية هي أحد العوامل التي تسهل قيام المجتمع المدني بوظائفه من أجل تعزيز وتنمية وتقوية المصالح العامة، وسعيا إلى الحفاظ على هويتها وإنتمائها وأصالتها".

المطلب الثالث: مكونات المجتمع المدني.

ورد في تعريف البنك الدولي لمصطلح المجتمع المدني بأنه: " مجموعة كبيرة من المنظمات غير الحكومية، والمنظمات التي لا تهدف إلى الربح، ولتلك المنظمات وجود في الحياة العامة، وتنهض بعبء التعبير عن اهتمامات وقيم أعضائها أو الآخرين، استنادا إلى اعتبارات أخلاقية، أو ثقافية، أو سياسية، علمية، دينية، أو خيرية، ... "[2].

ومن ثم يشير مصطلح منظمات المجتمع المدني إلى مجموعة كبيرة من المنظمات، والمؤسسات الهامة، والتي تسهم كلها في تفعيل الدور المهم الذي يؤديه على مختلف الأصعدة والمجالات، وأهم هذه المؤسسات هي:

---

(1)- هشام عبد الكريم، مرجع سابق، ص. 34.

(2)- التيجاني بولعوالي، "**المجتمع المدني، قراءة في المفهوم والنشأة**"، تم تصفح الموقع يوم: 25 جوان 2009.
<www.alfajrnews.net/news-sid.html>.

1- الأحزاب السياسية:

إن اعتبار الأحزاب السياسية أحد مكونات المجتمع المدني، قد أثار جدلا كبيرا وسط الباحثين والمفكرين، حيث أن الكثير منهم اعتبر أن الأحزاب السياسية لا تدخل في تشكيل المجتمع المدني، وإنما تدخل في إطار المجتمع السياسي(*).

ويرى "لاري دياموند، Larry Diamond" أن ما يميز المجتمع المدني ليس فقط استقلاليته عن الدولة، وإنما كذلك عن المجتمع السياسي، وهو ما يعني في جوهره النظام الحزبي.

وفي ذلك يقول: "إن شبكات التنظيمات في المجتمع المدني يمكن أن تشكل تحالفات مع الأحزاب ولكن إذا ما هيمنت عليها الأحزاب، فإنها تفقد وضع نشاطها الأساسي في المجتمع السياسي، وتفقد بالتالي معظم قدراتها على أن تقوم بأداء الوظائف الفريدة من التوسط وتعزيز وبناء الديمقراطية"[1].

ويرجع سبب إقصاء فئة من المفكرين للأحزاب السياسية من دائرة المجتمع المدني، إلى كون هدفه هو السعي للوصول إلى السلطة، لذلك فقد صنفت الأحزاب السياسية ضمن ما سمي بالمجتمع السياسي.

غير أنه على النقيض من ذلك، ثمة من يحاول إقحام المكون الحزبي في بنية المجتمع المدني، لدوره المحوري والفعال في إنعاش الكثير من جوانب الحياة الاجتماعية والثقافية من خلال تنظيم العديد من الأنشطة، وتقديم مختلف الإنجازات والمساهمات، كما تقوم الأحزاب بدور تبشيري واسع، لنشر الوعي السياسي والاجتماعي، بإعتبارها مدرسة مفتوحة لتعليم الشعب وإنارة الرأي العام، وتكوينه، وتشكيله بما يحقق التفاعل المطلوب لإشراك الشعب في اتخاذ القرارات الصحيحة لحل المسائل التي تهمه.

وبشكل عام، فإن الرأي الذي نؤيده ضمن هاته الدراسة، هو المرجح من قبل الدارسين. فالأحزاب السياسية لاتصنف ضمن مكونات المجتمع المدني، طالما تضمنت الهدف

(*)- المجتمع السياسي هو المجتمع الذي يضم النخبة السياسية المؤطرة، ويعبر عن سلطة الدولة، أي كل ما له علاقة بالنشاط السلطوي في إتخاذ القرارات، والتعبير عن السيادة والسلطة العامة، وهو يتمتع بخصائص عديدة منها: سلطة وصلاحية الإكراه.

(1)- د. متروك الفالح، مرجع سابق، ص. 27.

السياسي، وهو الوصول إلى السلطة. لكن هذا لايعني أنها لاتساعد ولاتساهم في النشاط المدني إلى جانب المجتمع المدني لخدمة الأفراد.

2- النقابات المهنية والعمالية:

تعتبر النقابات[*]، بمثابة العمود الفقري للمجتمع المدني، وذلك لعدة اعتبارات منها: موقعها المركزي في العملية الإنتاجية والخدمية، وبالتالي فهي تمتلك القدرة على إصابة الدولة بالشلل، إذا ما قررت القيام بإضراب عام، هذا فضلا عن العضوية فيها، حيث تضم أكثر الشرائح تعليما في المجتمع. كما أن لهذه النقابات بعدها القومي على المستوى الإقليمي، إضافة إلى علاقاتها الخارجية، مع التنظيمات المماثلة على الصعيد العالمي، ما يمنحها المزيد من القوة والدعم[1].

- ويذكر الأستاذ "أحمد شكري الصبيحي" في كتابه: "مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي"، أن النقابات في الوطن العربي تعاني من مشاكل حددها فيما يلي:

1- قاعدة الاقتصاد العربي، مما لا يسمح بتنظيم الطاقات البشرية الواعية، الأمر الذي جعل دور النقابات يتقلص.

2- ضعف المناخ الديمقراطي الذي لا يعطي للنقابات مهما اختلفت إتجاهاتها، حظها كشريك فعلي في صنع السياسات العامة، خاصة الاقتصادية منها.

3- ظهور ظاهرة تأسيس وتجديد النقابات العمالية بعد سيطرة حزب ما على النقابة[2].

3- الجمعيات والاتحادات:

الجمعية أو الرابطة تعد هي الأخرى من أهم تشكيلات المجتمع المدني، والجمعية هي تعبير سياسي اجتماعي يطلق عامة على تجمع عدة أشخاص للدفاع عن مصالحهم المشتركة

(*)- عرف بعض المفكرين **النقابة**، انطلاقا من وظيفتها بأنها: "مؤسسة خاصة تجمع بين مجموعة من الأشخاص بهدف الدفاع عن مصالحهم". فهذه النقابات لا تهدف إلى الربح، ولا الوصول إلى السلطة، بل الدفاع عن مصالحها. وتشمل: نقابات الأطباء، المهندسين، الصيادلة، المحامين، الصحافيين، والمعلمين، ... وغيرها.

(1)- إبراهيم حسنين توفيق، **النظم السياسية العربية: الاتجاهات الحديثة في دراستها**، مرجع سابق، ص. 170.

(2)- ليندة نصيب، مرجع سابق، ص. 176.

أو تحقيق فكرة مشتركة ضمن حدود معينة وواضحة. وقد تزايد عددها بشكل ملفت للإنتباه، وتنوعت نشاطاتها بين الجمعيات المهنية، الخيرية والإنسانية، ... وهناك جمعيات تخدم فئات وشرائح اجتماعية معنية، مثل: الأطفال، الشباب، كبار السن، المرأة، المعوقين، والمرضى والمسجونين، ... كما أن هناك جمعيات تتوجه بأهدافها وبأنشطتها إلى المجتمع ككل، وأخرى تقتصر أنشطتها على المجتمعات المحلية الموجودة فيها.

وتلعب الجمعيات دورا رياديا في نشأة المجتمع المدني، حتى أن البعض يطلق عليها تسمية: "جمعيات النفع العام"[(1)]، وهي أكثر أشكال المجتمع المدني انتشارا، حيث أنها تعنى بتنفيذ الخطط والبرامج الاجتماعية، وحماية أموال الجماعة، والدفاع عن حقوقهم وحرياتهم.

إن هذا الدور الذي اضطلعت به هذه المنظمات، ولاسيما من خلال مشاركتها في النشاطات الاجتماعية المختلفة، يدل على ارتباط المثقف بقضايا مجتمعه الأساسية، وهذا ما جعلها أحد أهم مكونات المجتمع المدني، التي تعمل من أجل التغير والتقدم.

إلى جانب هذا، فقد عرفت الدول العربية منظمات حقوق الإنسان التي دافعت عن حقوق المواطنين طيلة عملها الذي ركز على المطالبة بحقوق المواطنين والدفاع عنهم من تسلط الدولة، فتعددت نشاطاتها بين العمل على تكريس شتى وسائل الحماية والمطالبة بتكييف القوانين الضامنة لحقوق الأفراد وفقا للمواثيق الدولية ،...

عموما، يمكن القول أن مثل هذه المنظمات تؤدي دورا مهما في تعزيز دور المجتمع المدني وتكريس عملية التحول الديمقراطي، شريطة أن تتبنى قضية الدفاع عن حقوق الإنسان، كهدف نبيل ورسالة سياسية أخلاقية، وليس كمصدر للربح المادي، والحصول على تمويل من جهات أجنبية، على غرار ما تفعله بعض المنظمات المعنية بحقوق الإنسان[(2)].

- على ضوء ما تقدم نستنتج أن مفهوم المجتمع المدني لا يخلو من ميل إيديولوجي، ومن غايات عملية سياسية، وبهذا يمكن القول أن المجتمع المدني يمثل نمطا من التنظيم الاجتماعي والسياسي والثقافي خارج سلطة الدولة، سواء قليلا أو كثيرا، فهو ذلك الهامش الواسع أو الضيق الذي يعبر فيه الفرد عن ذاته ومقوماته.

[(1)]- إبراهيم حسنين توفيق، **النظم السياسية العربية: الاتجاهات الحديثة في دراستها**، مرجع سابق، ص. 171.

[(2)]- نفس المرجع السابق، ص ص. 172-173.

وبالرغم من تعدد وجهات النظر في صياغة مفهوم المجتمع المدني من طرف الغرب، نجد أن هناك عناصر مشتركة يوافق عليها أغلب الذين تحدثوا عن هذا المفهوم، من بين أهم هذه العناصر: فكرة الطوعية، احتواء المجتمع المدني على عدة تكوينات منها: الانتماءات المهنية: كالنقابات، الأحزاب السياسية، ... وهي ضرورية لإستقرار المجتمع المدني، وتمتعه بالوحدة و أدائه لوظائفه بفعالية، إضافة إلى تمتع المجتمع المدني بإستقلالية من النواحي المالية والإدارية والتنظيمية، ووفقا لهذا المنطلق، فإنها تجسد قدرة الأفراد على تنظيم نشاطاتهم بعيدا عن تدخل الدولة وهيمنتها.

المبحث الثاني: الأمن: المفهوم وتعدد الأبعاد.

يعتبر الصراع حقيقة من حقائق الحياة الثابتة، وهو يفرض نوعا من الصدام بين مختلف أطرافه سواء أكانت داخلية أو خارجية، وقد يكون هذا الصدام بالسلاح، -وهو الصدام في أقصى صوره-، وقد يكون صداما بالمال، وقد يكون صداما بالأيديولوجيات والثقافات والأفكار.

ومن هذا المنطلق، فإن مهمة التأمين من مخلفات هذا الصراع، تصبح على أقصى درجة من الأهمية والخطورة، وتمتد أبعادها على مختلف المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والفكرية داخل الدولة.

وهذا ما يقودنا إلى الحديث عن الأمن، والذي تسعى الدراسة في هذا المبحث بالأساس إلى تبيان مفهومه ودلالاته، حيث اكتسب معان مختلفة واكتسى مضامين سياسية وإيديولوجية ودلالات معرفية متنوعة، والتي ساهمت في تشكيل معالمه ومحدداته الرئيسية.

ويتم التطرق إلى تحديد الإطار النظري لمفهوم "الأمن" من خلال العناصر التالية:

1- مقاربة المفهوم على المستوى المفاهيمي، بالتعرف على الكيفيات المختلفة التي ساهمت في صياغته، وتحديد مدلولاته النظرية والعلمية، وتطور مفهومه.

2- التطرق إلى مختلف الأبعاد التي يشملها الأمن.

المطلب الأول: مفهوم الأمن.

تعيش البشرية في القرن الحالي مرحلة انعطاف هام تتميز بإزدياد المخاطر التي تهدد أمن الدول والشعوب والأفراد، لذا كان من الطبيعي أن تحتل قضية تحقيق الأمن وتعزيزه والحفاظ على السلام، والقضاء على مصادر تهديده، المركز الأول في قائمة اهتمامات الدول.

وإن سعي الدول في سبيل تحقيق الأمن ليس ظاهرة جديدة تميز الحياة المعاصرة، بل رافقت ظهور المجتمع البشري في مختلف مراحل تطوره، إلا أنها الآن تكتسي أهمية قصوى واستثنائية نظرا لاحتداد الصراع العالمي، وطابع الأسلحة المعاصرة التي لم تترك للدول أي أمل في تحقيق أمنها والدفاع عن نفسها بالوسائل العسكرية وحدها، بل تعداها إلى وسائل أخرى أكثر تماشيا مع التيارات الحالية .

وقد اختلفت اتجاهات المفكرين والباحثين في مجال الدراسات الأمنية، في وضع تعريف جامع وشامل للأمن، يحيط بجوهره وأهدافه، متضمنا أبعاده وأنواعه، ممتدا إلى جذوره ومصادره، ... ولعل سبب هذا الخلاف هو تأثير موقع كل منهم على زاوية النظر إلى الأمن، وانعكاسات تخصصاتهم العلمية ودراساتهم الأكاديمية على موقع الأمن في هذه الدراسات، وعلى تأثره بها وتأثيره عليها، ويختلف في ذلك منظور الدراسات الاجتماعية للأمن عن منظور الدراسات السياسية عن منظور الدراسات الاقتصادية.

1- تطور مفهوم الأمن:

وتجدر الإشارة إلى أن مصطلح الأمن هو من المفاهيم الحديثة، والتي استخدمت أول مرة عام 1947، حيث أنشيء مجلس الأمن القومي الأمريكي، والواقع أن الأمم المتحدة كانت أسبق الدول في استخدامها لمصطلح الأمن، حينما نص الميثاق في المادة 1 على أن: من بين مقاصد الأمم المتحدة: حفظ السلم والأمن الدوليين[1].

وتعتبر التصورات المثالية "Idealism" الأمن الوطني نتيجة انسجام مصالح الدول Harmony of intrests، لذلك فجمع وحدات أو فواعل النظام (أو الدول) في مؤسسة

(1)- معمر بوزنادة، **المنظمات الإقليمية ونظام الأمن الجماعي** (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1992)، ص. 17.

عالمية هو الوسيلة الوحيدة لتفادي أي إمكانية لحدوث تهديد لأي طرف، ومنه فهو إطار لتحقيق الأمن، الذي يخرج من الدائرة الوطنية، ليدخل في إطار شمولي أو عالمي. ومن نتائج ذلك ظهور نظريات ومفاهيم ذات توجه عالمي أو شمولي، مثل الأمن الجماعي، التي سادت خلال فترة ما بين الحربين[1].

أما التصورات الواقعية Realism فتذهب إلى العكس من ذلك، فحسب هذا الاتجاه، فإن التهديد Threat، الذي يواجه أمن الدولة نابع بالأساس من سعي مختلف الوحدات –الدول كفاعل وحيد– إلى اكتساب القوة أو استعمالها، أو التهديد بذلك.

ويعتبر الواقعيون، الذين سيطر تصورهم على الدراسات الأمنية، أن الهدف الأول الذي تسعى إليه الدول هو البقاء، ويعتمد هؤلاء على مرجعيات الفكر الواقعي مثل "هوبز" الذي يعتبر في "حال الطبيعة"، أن كل وحدة سياسية تتطلع إلى البقاء.

وعليه يقول "ريمون آرون، Raymond Aron" إنه في "حال الطبيعة" الأمن هو الهدف الأول بالنسبة لكل فرد أو وحدة سياسية، حيث يندرج الأمن وفق هذا التصور ضمن: الأهداف الأبدية[2]. ومع ظهور ما يعرف بالواقعية الجديدة "Neo-realism"، توضحت تأثيرات العوامل أو المتغيرات غير العسكرية على مفهوم الأمن، حيث أصبح التفاعل الدولي قائما على أساس الاعتماد المتبادل الذي يعني في مفهومه البسيط حالة من التبعية ذات الاتجاهين، أو المتبادلة بين الدول، ومنه فإن الدول التي تستطيع التقليل من حجم تبعيتها، وزيادة قوة موقفها في علاقات الاعتماد المتبادل تكون في موقع أفضل فيما يخص تحقيق الأمن، أي تكون أكثر أمنا من الدول ذات الدرجة العالية من التبعية.

أما الاتجاه الماركسي، أو رواد نظرية التبعية –المركز والمحيط–، فهم يرون أن العلاقات الدولية القائمة هي حلقات من الصراع بين البروليتاريا العالمية التي تمثل العالم الثالث أو المحيط، والبرجوازية العالمية التي يمثلها الشمال أو المركز، حيث تسود تبعية أحادية الاتجاه كنمط للعلاقات بين الطرفين، وبذلك يخضع الأمن لهذا النمط من العلاقات، فدول

---

(1)– طارق رداف، "**الاتحاد الأوربي: من إستراتيجية الدفاع في إطار حلف شمال الأطلسي إلى الهوية الأمنية الأوربية المشتركة**" (مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة منتوري قسنطينة، 2005)، ص. 6.

(2)– عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوربا والحلف الأطلسي** (الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة النشر والتوزيع، 2005)، ص. 18.

المحيط معرضة بشكل مستمر للإختراق، أي أن قدرة دول المحيط على تحقيق وتدعيم الأمن الوطني، مرتبط بقدرتها على التقليل من تأثيرات تبعيتها للمركز[1].

من خلال هذه التصورات، يبدو أن هذا التضارب، ساهم إلى حد كبير في عدم التوصل إلى نظرية عامة وشاملة للأمن، وقد انعكس ذلك على المضامين المعطاة للمصطلحات والمفاهيم المستخدمة في هذا الحقل، حتى وإن تعلق الأمر بمفهوم أو مصطلح واحد مثل مفهوم الأمن الوطني.

وإن المهتم بمفهوم الأمن، يلاحظ أن تعريف هذا الأخير مر بمرحلتين أساسيتين، هيمن في المرحلة الأولى اتجاه تقليدي أو إستراتيجي، ينظر إلى الأمن من خلال المتغيرات العسكرية Military variables، أما في المرحلة الثانية، فقد اهتم الباحثون بالأمن من خلال تداخل مختلف المتغيرات العسكرية وغير العسكرية، أو ما يعرف بالمفهوم الجديد للأمن، غير أنه يتوجب الحذر من هذا الفصل الجامد بن الاتجاهين.

وقد سيطرت حتى وقت قريب مقاربة تقليدية واقعية التصور على قضية الأمن بإختزاله في المجال العسكري حصرا، حيث نظر إليه من زاوية "القوة القومية" في المقام الأول، من قبل كل من صناع القرار والإستراتيجيين[2].

ووفقا لأصحاب التوجه الإستراتيجي التقليدي، فإن الأمن هو: "الحرية من التهديدات، أو الأخطار"، ويقصد به حماية مصالح الدولة الوطنية والقومية من التهديدات الخارجية، والتي تحول دون تحقيقها بإستخدام القوة العسكرية، كوسيلة نهائية لإستئصال مصادر التهديد، وإستمرارية تحقيق وحماية تلك المصالح، ولذلك كان يفهم أمن الدولة على أنه" الأمن العسكري"[3].

ولئن كانت المقاربة التقليدية لا تتناسب والمشهد الأمني، فقد وسع مفهوم الأمن إلى أبعاد أخرى خاصة الاقتصادية والاجتماعية، وهي خصائص الاتجاه الجديد أو المعاصر

---

(1)- John Eriksson and Giam Piero Giacomello, **<u>The information revolution, security, and international relations: (IR) relevant Theory?</u>** International political science review, 2006, pp. 228-235.

(2)- د. عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص. 15.

(3)- عبيدلي العبيدلي، "**في مفهوم الأمن**"، تم تصفح الموقع يوم: 2009/04/29.

<www.alwasatnews.com/Archive/Issue>.

لتحديد مفهوم الأمن، إذ أن هذا الاتجاه هو حصيلة التغير الذي طرأ على الرؤية التقليدية لمفهوم الأمن، والذي جاء نتيجة للتغير الذي حصل في خصائص النظام الدولي، وانتقال مفهوم الإستراتيجية تبعا لذلك من معناه العسكري الضيق إلى معنى أكثر اتساعا وشمولية أدى بدوره إلى اتساع مدلول الأمن، واتخاذه أبعاد ومعاني إضافية[1].

ويعرف الأمن وفقا لهذا الاتجاه على أنه: "الإجراءات التي تتخذها الدولة في حدود طاقتها للحفاظ على كيانها، ومصالحها في الحاضر والمستقبل، مع مراعاة المتغيرات الدولية"[2].

يركز هذا التعريف على عنصري: الكيان والمصالح، ويوضح الوسائل الكافية للمحافظة على وجود الدولة، ويكاد هذا التعريف يقترب من أن يوضح الصفة الكلية للأمن، غير أنه لم يوضح و لم يحدد طبيعة الإجراءات أو مضمونها.

وينطلق أنصار هذا المنظور المعاصر من جملة من الإفتراضات على رأسها يأتي تحقيق التنمية الإقتصادية التي تمثل جوهر الأمن الوطني، وكذلك الحاجة إلى تأمين الموارد التي تحظى بأهمية إستراتيجية وتحتل مراتب عالية في سياسات الوحدات الدولية، وكذلك التكاليف الاقتصادية للحروب، وسياسة الاعتماد المتبادل التي تطبع التفاعلات الدولية.

لقد ازداد التفاعل بين دول الشمال والجنوب بتدفق الموارد نحو دول الشمال، بالإضافة إلى أزمة النفط عام 1973م، وأزمات القمح والموارد الغذائية ومسائل التنمية، وكذا عدم الاستقرار، كلها دفعت العديد من الدارسين إلى تبني منظار جديد للأمن الوطني.

فلابد من حماية القيم الأساسية من التهديد الخارجي، ومواجهة الحرمان الشديد، وتأمين الوصول إلى المصادر العالمية.

ولقد انتقد "ماكنمارا، Mcnamara"[*] الرؤية التقليدية للأمن ورأى أن الأمن لا يكمن في القوة العسكرية وحدها، ولكن في أنماط تنموية مستقرة من التطور الاقتصادي والسياسي على الصعيد الداخلي ... وفي الأمم النامية عبر كامل العالم ... إن جذور أمن

---

(1)- نفس المرجع السابق.

(2)- طارق رداف، مرجع سابق، ص. 10.

(*)- كاتب دولة أمريكي، ووزير الدفاع الأمريكي السابق.

الإنسان، لا تكمن في سلاحه، ولكن تكمن في ذهنه. ومن ثم يعرف الأمن الوطني قائلا: "الأمن يعني التنمية، والأمن ليس هو الوسائل العسكرية، على الرغم من أنها جزء منه، والأمن ليس هو القوة العسكرية على الرغم من أنها جزء منه، والأمن ليس هو النشاط العسكري التقليدي، على الرغم من أنه يندرج ضمنه، فالأمن هو التنمية والتطور، وبدون تنمية لا يمكن أن يوجد الأمن"[(1)].

نستخلص مما سبق، أن الأمن الوطني، يقتضي تأمين كيان الدولة بحماية وحدة أراضيها من التهديدات الداخلية والخارجية، القائمة والمحتملة. كما أنه يرتبط بمدى قدرة العوامل المذكورة، أو مصادر الخطر على التأثير على أهداف الدولة، وهذا ما يمكن اعتباره علاقة ذات اتجاه عكسي بين الأهداف أو المصالح الوطنية من جهة، والمؤثرات الخارجية من جهة أخرى.

2- تعريف الأمن:

مع التطورات التي شهدتها العلاقات الدولية، وفي ظل الواقع الدولي الراهن بكل ما يحمله من متغيرات، تحول الأمن من قضية تشغل بال الحكومات والدول إلى مسألة يومية تمس حياة المواطن العادي، بكل ما يعني ذلك من أمن ذاتي، يشمل الأمن الغذائي وحتى الثقافي وكل ما يهدد هوية الفرد.

ومما لاشك فيه، أن "الأمن الوطني"من المسائل التي لا يمكن أن توضع على بساط البحث من أجل المناقشة، فهي في جوهرها قضية تمس جميع فئات المجتمع،ومؤسساته وأفراده، بغض النظر عن مكانة أي من تلك الفئات، السياسية أو الاجتماعية. لكن الحوارات التي غالبا ما تثير النزاعات أو الخلافات تدور حول: تعريف الأمن الوطني أو مفهومه، إذ غالبا ما تتسم المفاهيم والتعريفات ببعض الغموض، ولعل ذلك يعود في بعض أسبابه إلى حداثة مصطلح "الأمن الوطني".

فالبعض مثل أستاذ الدراسات الإستراتيجية المدير الأسبق لأكاديمية ناصر العسكرية بمصر، "زكريا حسن"، يرجعه إلى " نهاية الحرب العالمية II"، حيث ظهر تيار من الأدبيات

---

(1)- من أعمال الملتقى الدولي الأول لكلية العلوم السياسية والإعلام حول: "**الدولة الوطنية والتحولات الدولية الراهنة**"، منشورات كلية العلوم السياسية والإعلام، 2004، ص ص. 160-161.

يبحث في كيفية تحقيق الأمن، وتلافي الحرب، وكان من نتائجه بروز نظريات الردع والتوازن، ثم أنشيء مجلس الأمن القومي الأمريكي عام 1947، ومنذ ذلك التاريخ، انتشر استخدام مفهوم الأمن بمستوياته المختلفة طبقا لطبيعة الظروف المحلية والإقليمية والدولية[1].

وقد شاع استخدام مصطلح الأمن بعد الحرب العالمية الثانية، إلا أن جذوره تعود إلى القرن السابع عشر، وخاصة بعد إبرام معاهدة وستفاليا عام 1648، التي أسست لولادة الدولة القومية أو الدولة الأمة (Nation-States)، وشكلت الحقبة الموصوفة بالحرب الباردة، الإطار أو المناخ الذي تحركت فيه محاولات صياغة مقاربات نظرية وبنى مؤسساتية، وصولا إلى طغيان استخدام تعبير "إستراتيجية الأمن القومي"، منذ تسعينيات القرن المنصرم[2].

ومن التعاريف السائد للأمن، نورد ما يلي:

تفيدنا دائرة المعارف البريطانية، بأن تعريف الأمن هو: "حماية الدولة – الأمة من خطر القهر على يد قوة أجنبية". بينما يقدم "هنري كيسنجر"، الذي احتل منصبي الأمن القومي والخارجية في السبعينات رأيه في الأمن على النحو التالي: "الإجراءات المتخذة من قبل المجتمع توخيا الحفاظ على حقه في البقاء"[3].

يتميز التعريفان السابق ذكرهما بالشمولية والعمومية، وعدم الدقة، والتحديد الوافي لمصادر التهديدات والأخطار وأنواعها، وكذا مختلف الإجراءات التي يكون الهدف منها، الحفاظ على الحق في البقاء.

وتعرف جامعة الدول العربية الأمن بأنه: "مجموعة من الإجراءات التي يمكن أن تتخذ للمحافظة على أهداف وكيان أمان المنطقة العربية في الحاضر والمستقبل، مع مراعاة الإمكانات المتاحة وتطويرها، أي استغلال المصادر الذاتية، وجعلها الأساس في بناء القدرة وإدراك المتغيرات التي تحدث من حولنا، وفي داخلنا"[4].

---

(1)- عبيدلي العبيدلي، مرجع سابق.

(2)- د. سليمان منذر، "**نحو إعادة صياغة مفهوم الأمن القومي ومرتكزاته**"، تم تصفح الموقع يوم: 2009/04/26م. <www.achr.nu/art.htm>.

(3)- المرجع نفسه.

(4)- د. عامر مصباح، **معجم مفاهيم العلوم السياسية والعلاقات الدولية**، مرجع سابق، ص. 33.

يسعى تعريف الجامعة العربية إلى الاعتماد على المصادر الذاتية، واستغلالها في سبيل تحقيق الأمن، على مستوى المنطقة العربية، وهذا ما يسمى بالأمن الإقليمي، والذي يعني الأمن المشترك لمجموعة من الدول تشترك بالجوار والمصالح والتاريخ في نطاق جغرافي واحد.

غير أن أحدث تعريف للأمن، والأكثر تداولا هو تعريف "باري بوزان، Barry Buzan"، والذي يعتبر أحد أبرز المتخصصين في الدراسات الأمنية في العالم، إذ يعرفه على أنه: "العمل على التحرر من التهديد[1]. كما يعرف الأمن في سياق النظام الدولي على أنه: "قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي تعتبرها معادية"[2].

يعتبر "بوزان" الأمن كمسألة بقاء تفترض تهديدا وجوديا أو حياتيا، والأمن حسبه يقتضي "موضوعا مرجعيا"، لهذا فقد تبنى في تحليله ثلاث مستويات للأمن: الأفراد، الدول، النظام الدولي؛ ورغم اعترافه بوجود مواضيع مرجعية أخرى للأمن. لذا بقي "بوزان" واقعي التصور بقوله بمركزية الدول كمرجعية لموضوع الأمن.

- بناء على ما سبق، يمكن القول، أن وضع تعريف للأمن الوطني[*]، بحيث يكون مقبولا لدى شرائح واسعة من الباحثين مازال لم يتحقق بعد، غير أنه يجب الإنطلاق من تعريف، يكون وفقه الأمن توفير الدولة لجميع الظروف المساعدة على تدعيم وحماية خياراتها السياسية، ومصالحها الاقتصادية، وكذلك هويتها الحضارية والثقافية، وتماسكها الاجتماعي، بالقدر المناسب، لإستمرار وجودها كدولة، وذلك بإستعمال الوسائل العسكرية (التقليدية والمعاصرة)، وكذلك مختلف الوسائل الأخرى الدبلوماسية، والاقتصادية، وكل الوسائل التي يمكن أن تحقق ذلك الهدف.

ومنه نقترح التعريف التالي:

---

(1)- Barry Buzan and olé woever, **Regions and powers : the structure of international security** (combridge studies in international relations, 2003), p. 42.

(2)- Ibid, p. 46.

(*)- أمن الدولة La sécurité D'état، والذي نطلق عليه بسهولة: الأمن الوطني La sécurité nationale، كما أن هناك من اعتبره مرادف للأمن القومي.

"الأمن هو حالة من السلم التي تسود وتتوفر وفقا لمجموعة من الإجراءات الملائمة، والوسائل الاقتصادية والعسكرية، السياسية والاجتماعية، البيئية، ... التي تهدف إلى حماية الدولة من الداخل، ودفع التهديد الخارجي عنها، سعيا للحفاظ على ثقافتها وهويتها، بما يكفل لشعبها حياة مستقرة توفر له شروط التطور والتقدم."

ومن خلال ما سبق، نقول أن مفهوم الأمن، ينبغي أن يرتكز على المنطلقات التالية:

1- أن مفهوم الأمن هو مفهوم شامل يرتبط بمجموعة من العناصر السياسية والعسكرية والاقتصادية والجيوبوليتيكية.

2- أن مفهوم الأمن ليس ظاهرة سلبية في العلاقات الدولية، بل يمكن أن يولد ظاهرة إيجابية تتجلى في مظاهر التنمية المختلفة، والعمل على إقامة تحولات سياسية إيجابية من أجل بناء نظام جديد للعلاقات الدولية.

3- إنه ظاهرة ديناميكية متطورة، وليس حقيقة ثابتة تستطيع الدولة تحقيقها دفعة واحدة، بل هو مسألة متغيرة تتأثر بتطور الوضع الداخلي أو بالوضع العام القائم في المجتمع الدولي.

4- إنه حقيقة نسبية، بمعنى أنه لا يمكن أن يتحقق الأمن لأية دولة بشكل مطلق.

5- إن مفهوم الأمن في ظل التسلح النووي الواسع، لم يعد مرتبطا بأمن دولة أو مجموعة من الدول فقط، بل بالمجتمع البشري بشكل عام[1].

ومن هنا نستنتج أن الأمن أصبح مفهوما شاملا يرتبط ارتباطا وثيقا بقدرة المجتمع البشري على تطوير مظاهر الصراع، وتحقيق التضامن الاجتماعي الشامل، وتحقق التقدم والرفاه العام للمجتمع البشري في حدوده الجغرافية الواسعة.

المطلب الثاني: مجالات الأمن.

ظهرت جملة من التغيرات على الساحة الدولية، التي فرضت على العالم إعادة ترتيب أولوياته، وقد حددت هذه المتغيرات في كل من مجالات الأمن التالية:

(1)- معمر بوزنادة، مرجع سابق، ص ص. 19-20.

1- الأمن العسكري:

ويخص المستويين المتفاعلين أو المتقابلين للهجوم المسلح، والقدرات الدفاعية، وكذلك مدركات الدول لنوايا أو مقاصد بعضها تجاه البعض الآخر. وقد تراجعت مع نهاية الحرب الباردة، الأهمية الإستراتيجية للقواعد العسكرية، وقل بذلك الحافز إلى استخدام الأسلحة كوسيلة للتقارب الإيديولوجي مع الحكومات المحلية[(1)].

2- الأمن السياسي:

ويعني الاستقرار التنظيمي للدول، نظم الحكومات والأيديولوجيات التي تستمد منها شرعيتها.

ويتجسد المجال السياسي من خلال العلاقة بين الأمن كمتغير والعناصر المكونة للدولة، على وجه التحديد: السيادة والوحدة الإقليمية.

في إطار هذا المجال، يمثل الحفاظ على الوحدة الإقليمية الحد الأدنى من الأمن، وهذا يكون بواسطة جملة من الإجراءات ذات الأوجه المتعددة، مثل الحفاظ على الاستقرار على مستوى العلاقات بين مختلف فواعل البيئة الداخلية، بهدف تجنب التراعات الداخلية، خاصة في الدول المتعددة عرقيا.

وعلى العموم، فإن المجال السياسي للأمن الوطني، هو حرية الدول من الضغوط السياسية الناتجة عن التفاعل السياسي في البيئتين الداخلية، والخارجية، فعلى المستوى الداخلي يكون الأمن من خلال ضمان أو فرض احترام الفاعلين السياسيين لمختلف الشروط المؤدية للاستقرار السياسي والوحدة الوطنية، أما على المستوى الخارجي فيكون من خلال قدرة الدول على التكيف مع الضغوط الهادفة إلى إجبارها على تغيير مواقفها، أو تبني مواقف قد تتعارض مع المبادئ التي تؤمن بها، أو المصالح التي تهدف إلى تحقيقها[(2)].

---

(1)- إسماعيل كرازدي، "**العولمة والسيادة**" (مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2003)، ص. 17.

(2)- طارق رداف، مرجع سابق، ص ص. 16-17.

3- الأمن الاقتصادي:

ويخص النفاذ أو الوصول إلى الموارد المالية والأسواق الضرورية للحفاظ بشكل دائم على مستويات مقبولة من الرفاه وقوة الدولة.

ويتعلق الأمن الاقتصادي، بالمعوقات الهيكلية المستمرة الناتجة عن التأخير في التنمية والوجود في الدرجات الدنيا مع الثروة والتصنيع. ذلك لأنه سيزداد وضع الأطراف سوءا بسبب الاستمرار في إنخفاض أسعار السلع الأولية، وازدياد اختلاف المصالح بين البلدان النامية، وتحتاج إستراتيجيات المركز القائمة على فرق تسد، واحترام مشكلة الديون، وفقد الميزة النسبية الناتجة عن رفض القوة العاملة في مواجهة التكنولوجيا الأوتوماتيكية الذكية في البلدان الصناعية المتقدمة[1].

وانطلاقا من ذلك، يتضمن المجال الاقتصادي للأمن الوطني مجموعة من العوامل أو المتغيرات، أهمها:

1- مجال حرية الدولة في اتخاذ القرار الاقتصادي، أو الذي له علاقة بالمجالات الاقتصادية.

2- القدرة على إزالة التناقض بين المطالب المختلفة، ومنه بين البدائل المقترحة على ضوئها.

3- استغلال الاعتماد المتبادل لصالحها، ومنه احتلال موقع أقوى في عمليات المساومة في العلاقات الدولية[2].

غير أنه من الخطر النظر إلى المجال الاقتصادي بصفة مجردة عن المجالات الأخرى، لأن ذلك يفضي بنا إلى صورة مركبة قد لا تساعد على فهم المضمون الحقيقي لمفهوم الأمن.

---

(1)- Mikkel vedby rasmussen, **A parallel Globalization of terror : security and Globalisation** (London : Nordic international studies Association, 2002), pp. 326-329.

(2)- طارق رداف، مرجع سابق، ص. 19.

4- الأمن الاجتماعي:

أول من أدخل مفهوم الأمن الاجتماعي في الدراسات الأمنية هو "باري بوزان"، وتم تطويره فيما بعد عبر مدرسة "كوبنهاجن"، خاصة عبر أعمال ويفر. ويخص الأمن الاجتماعي، قدرة المجتمعات على إعادة إنتاج أنماط خصوصياتها في اللغة، الثقافة، الهوية الوطنية والدينية، العادات والتقاليد، في إطار شروط مقبولة لتطورها، وكذا التهديدات التي تؤثر في أنماط هوية المجتمعات وثقافاتها[1].

وعليه فإن الأمن الاجتماعي مرادف للبقاء الهوياتي، وهذا يعني التمييز بين "نحن" و"هم"، حيث تعد الهوية من أبرز الأولويات التي ينبغي الحفاظ عليها، وبالتالي مواجهة كل ما يتعلق بالأخطار ونقاط الضعف التي تؤثر في أنماط هوية المجتمعات وثقافتها. ويتعلق الأمر، بكل ما من شأنه أن يهدد الهوية، وثقافة المجتمعات المحلية، بإحداث تغيير في التركيب العرقي والثقافي والديني واللغوي للسكان، وهو ما يجعلها مصدر خطر على الأمن الاجتماعي.

5- الأمن البيئي:

ويتعلق الأمر بالمحافظة على المحيط الحيوي (الكائنات الحية ومحيطها)، المحلي والكوني كعامل أساسي تتوقف عليه كل الأنشطة الإنسانية.

ويمكن التعبير عن تأثير قضايا البيئة على الأمن عندما تصبح هذه القضايا ذات خطر يهدد معيشة البشر على نطاق واسع[2].

هناك أيضا المجال السكاني الذي يعتبره بعض الكتاب (مثل هنتنغتون وبول كيندي) أحد مكونات الأمن الغربي، على أساس أن النمو السكاني في الدول الأخرى يشكل تهديدا للأمن الغربي. ويمكن إضافة مجالات أخرى هامة، كالأمن المائي، بالنسبة للعديد من البلدان العربية مثل: العراق، سوريا، ... ،الأمن الغذائي، أي قدرة الدولة على توفير المواد الغذائية، وبشكل منتظم، والذي يخص تقريبا كل البلدان العربية، التي تعاني عجزا غذائيا مزمنا منذ سنوات[3].

---

(1)- عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص. 16.

(2)- إسماعيل كرازدي، مرجع سابق، ص. 17.

(3)- عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص. 17.

هناك مجال آخر تناوله تقرير التنمية البشرية الصادر عن الأمم المتحدة عام 1994، والذي ركزت وثيقته الرئيسية على المفهوم الأمني من زاويته الإنسانية. حيث يعتبر أول من نظر لمفهوم الأمن الإنساني، وأدخله بالتالي وبقوة في الدراسات الأمنية الموسعة وفي الاهتمامات الدولية وتعميم استخدامه، ويعد هذا التقرير اليوم مرجعية مفهومية في هذا المجال[1].

*** الأمن الهوياتي:**

لم يعد الأمن الهوياتي في حياتنا المعاصرة مجرد هدف ثقافي- فكري، وإنما أصبح هدفا حضاريا شاملا، ينطوي على جوانب سياسية ووطنية لا تقل أهمية عن جوانبه الأخرى.

فالأمن الهوياتي يعد عنصرا لا غنى عنه من عناصر النهضة الاجتماعية، ومظهرا من مظاهر القدرة على التحرر من المؤثرات الخارجية الوافدة، فهو أعلى مظاهر استرداد الهوية، التي سعت وتسعى مختلف القوى عبر التاريخ إلى جعلها تابعة لها بشكل أو بآخر، كخطوة أولى لعملية السيطرة والإحتواء.

والوصول إلى سبيل تحقيق الأمن الهوياتي ليس بغلق الأبواب، وتكثير لائحة الممنوعات، والابتعاد عن وسائل الاتصال والإعلام الحديثة، بل إنه يعني بناء قوة الوجود الذاتية، التي لا تقوى على المقاومة والصمود فحسب، وإنما على الاندفاع والفعل المؤثر، ولذلك فإن الأمن الهوياتي يقوم على عنصرين أساسيين:

1- الاعتزاز بالذات الثقافية الحضارية، لأنها بمثابة الإطار أو الوعاء الذي يمثل رموز وأفكار وقيم المجتمع، وبهذا نعطي للذات الأفق الطبيعي للدفاع عن كينونتها الاجتماعية والتاريخية وهو الخيار الإستراتيجي الذي نتمكن من خلاله من تحقيق الأمن الهوياتي.

2- الانفتاح والحوار مع الثقافات المعاصرة، ويعني ذلك الاعتزاز بالذات الحضارية مع هضم معطيات الآخر الحضاري، ومجارات انجازات العصر، والتطور والتكنولوجيا[2].

---

(1)- نفس المرجع السابق، ص ص. 27-28.

(2)- محمد محفوظ ، **الحضور والمثاقفة: المثقف العربي وتحديات العولمة**،ط.1 (بيــروت: المركز الثقافي العربي، 2000)، ص ص. 117-118.

وبناء على ذلك، نقول أن هناك فرقا شاسعا بين الأمن الهوياتي، والهوية الأمنية، فالأخيرة هي مجموعة من الأنشطة التي تستهدف خلق الوعي الأمني، أما الأمن الهوياتي فهو بيان الأسس والقواعد المتوفرة في مجتمع ما، وتكوين قاعدة صلبة تمنع حالات الاختراق الثقافي والغزو الفكري.

لذلك نقول أننا نقصد بالأمن الهوياتي: **تحصين هوية المجتمع من كل ما من شأنه أن يهدد أو يخل بها بإعتبارها النظام الذي يسير به وعليه المجتمع. وتبعا لذلك، فإنه يمكن تشبيه الأمن الهوياتي بنظام المناعة الذي يصد كل عوامل التخريب التي يكون مصدرها داخليا و/أو خارجيا.**

يتضح من خلال ما سبق، أن موضوع الأمن يندرج ضمن قسم السياسة العليا، التي تحضى بأهمية قصوى في سياسات الدولة، والتي يكون من واجبها أن تسخر له الإمكانات، وترسم لإنجازه الإستراتيجيات، وتعد لتحقيقه والمحافظة عليه الوسائل الضرورية والمتاحة، من أجل دفع الأخطار المحتملة التي تمس المواطنين وممتلكاتهم، ذلك أن الدول تدور وجودا أو عدما مع مدى ما تحققه لأفرادها من إشباع لحاجاتهم الأساسية، بما فيها الحاجة إلى الإحساس بالأمن.

المبحث الثالث: الهوية وإشكالاتها.

المطلب الأول: مفهوم الهوية.

تعتبر الهوية أساسا لشخصية الأمة، حيث أن كل أمة أصيلة لها هويتها الخاصة، القائمة على مقومات وثوابت تجعلها متميزة عن باقي هويات الأمم الأخرى.

إذ تكمن أهمية الهوية في الحفاظ على كيان الأمم وحمايتها من الذوبان، ومن كل الضربات الموجهة لها من الخارج كالحملات الاستعمارية التي تعمل من خلالها الدول الحاكمة على تذويب وتهديم هوية الأمم المحكومة، مع إحلال هويتها الأجنبية في محلها.

وقد ازدادت حدة الاهتمام بموضوع الهوية منذ العقد الأخير من القرن الماضي، بطريقة غير مسبوقة، حيث أن هذا الموضوع أصبح يفرض نفسه على واقع العديد من المجتمعات، فمع الانفتاح الكبير للشركات الغربية، على وجه الخصوص، في كل أنحاء

المعمورة، دخل العالم مرحلة جديدة تزامن الاهتمام فيها بموضوع الهوية، ألا وهي مرحلة العولمة، تلك الظاهرة التي لا تزال في طريق التبلور، وإن اتضحت بعض الجوانب منها، إلا أنها لم تأخذ مداها الكامل بعد. لذا فما هي دلالات هذا المفهوم؟ وما هو التطور الذي طرأ على المستوى المفاهيمي له عبر العصور؟.

مفهوم الهوية بين الثبات والتحول:

لقد ذاع مفهوم الهوية عالميا وعربيا منذ ستينات القرن المنصرم، ومع الصعود القومي والثوري في العالم ، نتيجة للصراع الدولي أو الثقافي منذ هذا التاريخ، واهتمام العديد من المجالات العلمية بدراسته، حتى يصح في ذلك قول المؤرخ: "ألفرد كروسر، Alfred Grosser" يقول: "القليل من المفاهيم هي التي حظيت بالتضخم والاهتمام الذي عرفه مفهوم الهوية، حيث أصبحت الهوية شعارا، وأصبح بديهيا أن يحل كل الإشكاليات المطروحة"[1]. فصرنا نسمع عن خطاب الهوية، أي تلك الخطابات التي تقوم في أسسها الفكرية على تصور خاص للهوية، يمكن التمثيل لها بالتيارات القطرية والقومية والوحدوية والإسلامية، كما نسمع عن سياسات الهوية، أي السياسات التي تمثل الهوية مصدرا لشرعيتها، وسندا لها، كحقوق الأقليات في تقرير مصيرها أو الصراعات الأهلية، وسلطات الحكم الذاتي، ...

ومفهوم الهوية ظهر بداية في كتابات الفيلسوف والمؤرخ الألماني والاجتماعي: "فلهلم دلتاي" (1833-1911)، وقد جعله "ماكس فيبر" (1864-1920) " Max Weber"، على مستويين: يتعلق أولهما بما يطلق عليه "دلتاي" اسم: الصورة الكونية، التي تؤلف الكتلة الأساسية للمعتقدات والمسلمات الإفتراضية على العالم الحقيقي الواقعي، ويتعلق المستوى الثاني بالسياق التصوري، الواعي والإرادي، الذي تضع فيه الذات الجمعية نفسها ضمن تقسيمات العالم الواقعية أو المركبة من النواحي الثقافية في الأصل، لكن أيضا من النواحي الأخلاقية والاجتماعية والثقافية[2].

---

[1]- هاني نسيرة، "**مفهوم الهوية بين الثبات والتحول**"، منتديات اليراع الأدبية، تم تصفح الموقع يوم: 2009/06/30.
<www.alyara3.com/yara3vb/show thread.php>.

[2]- نفس المرجع السابق.

وموضوع الهوية موضوع حساس، شائك ومعقد، وقد اهتم به المفكرون منذ أكثر من قرنين، في جميع النواحي، ومفهوم الهوية من ناحية الدلالة اللغوية:كلمة مركبة من ضمير الغائب "هو"، مضاف إليه "ياء" النسبة التي تتعلق بوجود الشيء المعني كما هو في الواقع بخصائصه ومميزاته التي يعرف بها[1].

والهوية بهذا المعنى هي اسم الكيان أو الوجود على حاله، أي وجود الشخص أو الشعب أو الأمة كما هي، بناء على مقومات ومواصفات وخصائص معينة.

والهوية تمثل الإطار أو القالب الذي يمكن أن ينتمي إليه أو يشعر الإنسان أنه ينتمي إليه مع الآخرين من أبناء مجتمعه، أي هي أشبه بالرابطة القيمية أو المسلكية والروحية بين أفراد المجتمع ككل.

ويتحدد مفهوم الهوية بناء على الأطر والدلالة اللغوية والفلسفية السوسيولوجية والتاريخية، لهذا المصطلح، ففي اللغة العربية، يتضمنه مصطلح الهوية، ويقابله باللغة الفرنسية كلمة Identité، والإنجليزية كلمة Identity، وهي من أصل لاتيني يعني الشيء نفسه، أو ما هو عليه، أي أن للشيء الطبيعة نفسها التي ليست للشيء الآخر.

وتعرف الهوية على أنها حصيلة لمجموعة من العلاقات والدلالات التي يستقي منها الفرد معناه لقيمته، ويصنع لنفسه في ضوئها نظاما يشكل في إطاره هويته، بحيث تتوافر له من جراء ذلك إمكانية تحديد ذاته، داخل الوسط السوسيوثقافي، بإعتباره مرجعا على المستوى السلوكي[2].

كما تعرف الهوية بأنها: "مركب من العناصر المرجعية المادية والاجتماعية والذاتية المصطفاة التي تسمح بتعريف خاص للفاعل الاجتماعي"[3].

---

(1)- لمياء صالح السويلم، ود. محمد السيد، "**الهوية وإشكالاتها**"، تم تصفح الموقع يوم: 2009/06/30.
<www.Lahaonline.com/index-livedialouge-php>.

(2)- ناظم عبد الواحد الجاسور، **موسوعة علم السياسة**، مرجع سابق، ص ص. 383-385.

(3)- Sélim Abou, "**L'identité Culturelle-suivi de cultures et droits de l'homme**", (press de l'université saint-Joseph, imprimerie dar el koutob, 2002), p. 37.

ويعرف الد. "أحمد زردومي" الهوية بأنها: "مجموعة قيم ومبادئ وأفكار تشكل اتجاه عام: اجتماعي، سياسي،.. حول قضايا معينة في إطار التاريخ والمستقبل، في إطار الماضي، كونها ممتدة عبر التاريخ، الذي هو ملك للجميع"[(1)].

ويذكر الدكتور، أن الهوية بمثابة روح الجماعة والمجتمع، الذي يفتخر بها، ويمجدها، وهي تتعلق أساسا بالقيم والاعتقادات، والسياق الاجتماعي، ... وأنها إطار مرجعي لتقييم الأحداث، وتساعد في اختيار المشاريع والإختيارات وفقا لمرجعيات معينة.

ويحدد الأستاذ "أحمد زردومي" عدة أوجه للهوية كالتالي:

- الوجه الثقافي العميق: ويتمثل في الماضي العميق من ما قبل التاريخ إلى يومنا هذا.
- الوجه الاجتماعي: التقاليد، العادات، الأعراف،...
- الوجه الديني: كيف نتعامل مع الديانات.
- الوجه النفسي: ممثلا في سيكولوجية الشعور (اللباس، الأكل، ...).
- الوجه السياسي،والوجه الإقتصادي.

المطلب الثاني: أنواع الهوية.

حدد العلماء والمفكرون نوعان للهوية:

1- فردية:

وهي تعتمد أساسا على المميزات "الجسدية" التي تميز كل كائن بشري عن الآخر، من بين ملايير البشر في المعمورة، وأبرز مثال على ذلك بصمات الأصابع التي تحدد أو تثبت هذا الاختلاف عمليا.

---

(1)- د. أحمد زردومي، "**الهوية الوطنية لدى الشباب الجزائري بين المحافظة وأزمة الانفتاح**" (ورقة بحث قدمت في الملتقى الوطني حول: "دور الإعلام الجزائري في تعزيز الهوية وتحقيق التنمية"، جامعة باتنة، 10-11 ماي 2009).

2- هوية وطنية أو قومية(*):

إن هوية أية أمة من الأمم، هي مجموعة الصفات أو السمات الثقافية العامة، التي تمثل الحد الأدنى المشترك بين جميع الأفراد الذين ينتمون إليها، والتي تجعلهم يعرفون ويتميزون بصفاتهم تلك عما سواهم من أفراد الأمم الأخرى(1).

والإختلاف في مقومات الهوية الفردية والقومية، هو اختلاف في النوع وليس في الدرجة. فالهوية الفردية ذات سمات جسدية في الأساس، والهوية القومية ذات سمات ثقافية في الأساس، هذا دون أن يوجد ي تناقض بين الهويتين، بل هما ترتبطان بعلاقة جزء بكل(2).

وهناك من يعتبر أن الهوية تنقسم إلى شقين: شق ذاتي وشق مكتسب.

1- الذاتي: يتمثل في المكونات الرئيسية الأصلية التي تميز فرد عن آخر، ودولة عن أخرى، ...

2- المكتسب: وهو ما يكتسبه الفرد طيلة حياته، من يوم ولادته، من قيم وأفكار واعتقادات، ... التي تسهم كلها في تكوين شخصيته: الدينية، الوطنية، الشخصية، ... وتؤثر سلبا أو إيجابا على قراراته وأعماله(3).

وقد أصبح الاهتمام بالهوية متزايدا نظرا للأسباب التالية:

1- طرح الحداثة الغربية كنموذج يجب تمثله والتزامه، خاصة بعد أن صار تفوق الحضارة الغربية والاستعمار واقعا لا يمكن إنكاره. ما نشط مفهوم الهوية واستعماله كتعبير عن الخصوصية كما نشط كتعبير عن الإنتماء، وتجل للحديث عن المواطنة.

2- ما جدّ من أسئلة وجدل حول دوائر الانتماء الثقافية والجغرافية المختلفة، وما زاد الهوية وإشكالاتها حضورا، هو عدم حسم أي من هذه الدوائر والتيارات التي تحملها الإجابة لصالحها، فقد استمر الجميع بجوار الجميع ولا يزالون.

(*)- نسبة إلى الوطن أو إلى الأمة التي ينتسب إليها شعب متميز بخصائص هويته.

(1)- د. أحمد بن نعمان، **الهوية الوطنية: الحقائق والمغالطات** (الجزائر: شركة دار الأمة للطباعة والترجمة والنشر والتوزيع، 1995)، ص. 23.

(2)- نفس المرجع السابق، ص. 24.

(3)- د. صحراوي مقلاتي، "**تعزيز الهوية الوطنية، بإعتماد مقاربة العلاقات العامة**"، الملتقى السابق ذكره.

3- صعود ما يسمى بعصر القومية دوليا وعربيا، وتصورات الأمة- الدولة، كطريق للوحدة Sate-Nation، خاصة التصور اللغوي والثقافي لها، الذي كان حلا لمسألة التنوع الديني بالخصوص، وإن فجر التنوع العرقي بشكل آخر، ولكن كان للصعود القومي الذي استمر عقودا، ونجح في الوصول إلى سدة الحكم في عدد من البلاد العربية منذ الخمسينات، وما حملته معها من خطاب قومي، يعادي الاستعمار وسياساته، كما يتخذ موقفا مضادا لتصورات النهضة والمرجعية الإسلامية والوطنية، في الآن نفسه، وكذلك للتنظيمات الأقلوية ومطالبها الاستقلالية، ففي ظل الصب الوحدوي على المستوى الداخلي، وفي وجه الآخرين تفجرت التمايزات والتنوعات الداخلية والإثنية والدينية والفكرية، كل يسائل كينونته ويطرح تصوراته المنطلقة منها لنهضة الوطن أو الدولة[1].

وبهذا يتضح من خلال ما سبق، أن الهوية هي اسمنت الوحدة التي هي أساس القوة، وبدون قوة لا وجود للبناء والتشييد، ولا إزدهار للفكر والإبداع في العالم وفي الوطن العربي على وجه الخصوص.

---

(1)- هاني نسيرة، مرجع سابق.

خلاصـــة:

إن المجتمع المدني في جوهره يمكن أن يتصف بالتوتر ما بين وجهة نظر فردية مضمونها توفير الحقوق الأساسية للفرد، وبين البعد الإجتماعي للمجتمع الذي يعكس الحاجة إلى إحترام متطلبات ما أسماه "وليام جالستون، willam galston"، بـــ: الفضيلة المدنية. (général virtues).

وعموما هناك عدة مقاربات لإدراك هذا الهدف، وكل مقاربة تضع قيما أساسية من أجل أن يتبناها المجتمع ككل، وتدعمها الجماعات المختلفة التي تشكل المجتمع المدني، وأهمها تلك المقاربات التي تشير إلى مجتمع مدني ديموقراطي، وأخرى تشير إلى رؤية ليبيرالية للمجتمع المدني.

ويعد المجتمع المدني موضوعا مهما لأنه فقط في المجتمع المدني يطور الأفراد الطاقة الأخلاقية والوعي، مما يساعد على حماية الحرية الأساسية التي يقدرها الناس في المجتمع الحديث.

وهاته الأهمية لاتقل عن الأهمية التي أولاها المفكرون والباحثون للأمن و الهوية على حد سواء، إذ تناولها الباحثون بشيء من التفصيل والتحليل-كما رأينا-، من خلال إعطائها القدر الذي ينم عن دورها الفاعل في سبيل ترقية المجتمع و تقدمه.

الفصل الثاني/
الهوية في الوطن العربي:
الإكتساح العولمي وآليات المقاومة

تمهيـــد:

كثر الحديث في الفترة الأخيرة عن مسألة الهوية في العالم العربي، سواء كانت وطنية، قومية أو إسلامية، إذ لم يكن الحديث عن الهوية فيما مضى من الزمن يتجاوز دوائر محدودة تقتصر على المشتغلين بالفلسفة والمنطق الذين تعتمد مناهجهم على التجريد ومناقشة المفاهيم والتصورات الفلسفية. أما اليوم فإن الحديث عن الهوية أصبح من الموضوعات الثقافية العامة، ومن قضايا الفكر السياسي والإجتماعي، فالمتغيرات المتسارعة التي يعيشها كل مجتمع، ذي تراث وهوية حضارية، تدفع أبناء هذا المجتمع إلى طرح مسألة هويته الثقافية أو الوطنية، بوصفها تعبيرا عن ذاتيته وإستقلاله وأصالته، وبوصفها كذلك مرجعا للحفاظ على تلك الذاتية وسط المتغيرات.

وبالنظر إلى الواقع العربي، فإن أهم تجليات الأزمة التي تطفو على السطح هي مسألة الهوية، سواء تعلق الأمر بالعراق أو السودان أو فلسطين أو لبنان، وإن كانت مسالة الهوية أخذت طابعا صداميا ودمويا أحيانا في هذه البلدان، فهي قابلة للتفجير في بلدان أخرى.

نتناول ضمن هذا الفصل واقع الهوية في العالم العربي، وأهم مكوناēا، إضافة إلى كيفية تأثير التيارات الغربية وبخاصة أمريكا على الأحداث والمجريات التي يسير عليها العالم اليوم، وخاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، وهذا مع ربطها بالتنمية، ودور الاقتصاد وتأثيره على ثقافة وأصالة الدول العربية.

فما هي إذن مقومات الهوية في العالم العربي؟، وإلى أي مدى استطاعت الثقافة الغربية ومختلف العوامل الأخرى، التأثير على الهوية والأمن العربيين؟، وما حجم ودرجة هذا التأثير؟.

المبحث الأول: واقع الهوية في العالم العربي.

إن دراسة واقع الهوية في العالم العربي، لاسيما على مستوى التأصيل النظري، أساسي لفهم ملامح الأزمة التي تمر بها الدول العربية في الوقت الراهن. وعلى هذا الأساس، يتم التطرق إلى مقومات الهوية في الوطن العربي، وكذا إلى سعي النظم العربية ومنها المجتمع المدني إلى تحقيقها.

ويمكننا أن نؤكد أن القرن العشرين، كان بالنسبة لعالمنا العربي، ومن خلال كل الأحداث التي عاشها، من إستعمار وإحتلال ومقاومة وتحرير وإعادة بناء الدولة الوطنية، كان بمثابة إختبار للهوية العربية الإسلامية، ومدى قدرتها على الصمود في وجه التحديات المتعاقبة. وخلال هذا التاريخ الحديث تداول الفكر العربي مسائل النهضة والتحديات ومفاهيم الأصالة والمعاصرة، والقديم والجديد والخصوصية. فكان يعالج هذه المفاهيم والقضايا بإعتبارها إشكاليات يفرزها الواقع الناشيء عن اللقاء الحضاري بين الشرق والغرب. وبقدر ما كان التحديث والعصرنة أمرين مرغوبا في تحقيقهما في المجال السياسي والإقتصادي لبناء مجتمعاتنا على أسس حديثة، وتحقيق تنمية إجتماعية شاملة، بقدر ما كان التحفظ والرفض يتنامى تجاه نتائج التحديث والعصرنة في مجال الثقافة القومية.

المطلب الأول: طبيعة الدولة في الوطن العربي.

يتكون الوطن العربي من 22 دولة، ونسبة سكان تفوق 280 مليون نسمة. وتتفاوت أنظمة الحكم في الدول العربية، حيث يأخذ البعض شكل الجمهورية في الحكومة مثل: مصر، سوريا، لبنان، العراق، تونس، الجزائر،... بينما يأخذ عدد آخر من الدول شكل الحكومة الملكية مثل: المغرب، العربية السعودية، الأردن. أما دولة عمان فأخذت شكل سلطنة، والكويت شكل الإمارة، وهو الحال بالنسبة للامارات العربية المتحدة، وبرغم تقدم معظم الدول في بنيتها المؤسسية، إلا أنها لم تصل الى مستوى القدرات الأساسية للدول المتقدمة.

وبرغم ما حققته الدول العربية من تطور، وإن كان هناك تفاوت في منهجية عمل بعض الحكومات، من خلال الانفتاح السياسي، وزيادة الممارسات الديموقراطية والمشاركة

السياسية، ورغم الإنجازات الإنمائية الاقتصادية والاجتماعية، إلا أن المشكلات الأمنية والسياسية وغيرهما لا تزال تواجه الدولة في الوطن العربي[1].

ويعتبر الوطن العربي بحكم موقعه الإستراتيجي، وبفضل أهميته الاقتصادية ومكانته الاجتماعية على خريطة العالم، من أكثر المناطق التي ظلت تتجه اليها أنظار المهتمين بالشؤون الأمنية خلال النصف الثاني من القرن العشرين. إذ أن الظروف السياسية والمتغيرات التي مرت بها دول المنطقة، جعلت المجتمعات العربية شديدة الإهتمام بكثير من القضايا التي تتصل بحياتهم، وتؤثر على استقرارهم ورفاهيتهم وتنميتهم الاجتماعية والاقتصادية، وبالدرجة الأولى على هويتهم، وأمنهم الداخلي.

إننا لا نبالغ إذا قلنا أن الوطن العربي يمثل بالنسبة للعالم موضع القلب من الجسد، وذلك لما توافر لهذه المنطقة من مميزات وخصائص جغرافية وموارد طبيعية وموروثات ثقافية تضعها في موقع من الواجب فيه الإهتمام بالأمن، كما تجعلها ضابطة ومنظمة لأسباب الرخاء والرفاهية للمجتمع العربي.

ومن تلك الخصائص نذكر:

أولا: الموقع الجغرافي الإستراتيجي للوطن العربي الذي يجعل دوله حاكمة على مياه إقليمية وشواطئ طويلة تمتد على طول الجانب الجنوبي والشرقي للبحر الأبيض المتوسط، وجميع السواحل والمياه الإقليمية[2].

ثانيا: يضم الوطن العربي الأراضي المقدسة وقبلة المسلمين في جميع أنحاء العالم. فالدين الإسلامي كعقيدة ونظام متكامل لحياة الإنسان، يعد الثروة الأولى والطاقة المحركة لأبناء الوطن العربي و المسلمين كافة.

ثالثا: يعتبر الوطن العربي موطن اللغة العربية إحدى اللغات العالمية الحية، وهي لغة القرآن الكريم ولغة الآداب والعلوم العربية التي سبقت العلوم الحديثة بقرون عديدة[1].

---

[1]- د. زهير عبد الكريم الكايد، **الحكمانية– قضايا و تطبيقات** (القاهرة: منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2003)، ص. 215.

[2]- إسماعيل كرازدي، "**العولمة والسيادة**" (رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2003)، ص. 28.
)

يتضح من خلال هذا أن الوطن العربي يزخر بإمكانات هائلة، طبيعية كانت أو بشرية أو حضارية، وهذا ما جعله محط أنظار وأطماع الدول الخارجية.

*** طبيعة النظم السياسية في المنطقة العربية ومؤسسات المجتمع المدني:**

لم يرد المجتمع المدني في الأدبيات الإسلامية العربية بمثل هذه العبارة، وإنما المصطلح الذي تداوله العلماء والمفكرون العرب هو المجتمع الأهلي، لكن بعض القيم مثل التسامح، التعاون والمحبة، كانت موجودة هذا إضافة إلى المؤسسات والمنظمات المستقلة.

إلا أن العقود الموالية، ولبعض العوامل أهمها طبيعة النظم السياسية وعلاقتها بالمجتمعات أدت إلى دخول هذا المصطلح بهيئته الحديثة التداول العربي المعاصر خلال الثمانينات بشكل كبير نتيجة فشل الدولة القومية ومشروعها في شتى المجالات وبروز العنف السياسي وفقدان الشرعية السياسية وغياب الديموقراطية[2].

كذلك تأثر كثير من المفكرين الذين أعجبوا بالتجربة الغربية الديموقراطية وما عايشوه من تسلط النظم العربية. وقد أجملت د. ثناء فؤاد عبد الله، الأزمة السياسية في البلدان العربية أو طبيعة النظام السياسي كالتالي:[3]

1- الوضع الدستوري:

- تتبنى الدساتير النظام الديموقراطي مع عدم وجوده في الممارسة.

- الإلتزام بالقانون ملتزم به دستوريا مع صياغة القوانين بشيء ما يحفظ للمشرع الحقوق.

- حرية الرأي والتعبير والتجمع تكفلها الدساتير العربية، لكن في حدود القانون دائما.

- ضعف القضاء الدستوري في حماية حقوق الإنسان.

---

[3]- المرجع نفسه، ص. 29.

[1]- عبد اللطيف باري، "**المجتمع المدني العالمي وتأثيره على المجتمع المدني الجزائري**" (رسالة ماجستير في التنظيمات السياسية والإدارية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2007)، ص. 31.

)- ثناء فؤاد عبد الله، **آليات التغيير الديموقراطي في الوطن العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997)، ص ص.75-94[3])

– النظم السياسية العربية لم تصل إلى مفهوم الدولة القانونية والمؤسساتية، ففي الغالب توجد نظم عشائرية أو عائلية أو فردية أو ذات الحزب الواحد.

– انتشار ظاهرة إعلان العمل بالأحكام العرفية قصد القضاء على المعارضين للحكم مثل مصر منذ 1967، والجزائر منذ التسعينات.

2- وضع الدولة العربية:

أوضاع الدولة في الأنظمة العربية لم تتغير برغم التغيير الدائم للحكومات والرموز، فطبيعة الدولة التسلطية تبقى على الساحة وخاصة على تنظيمات المجتمع المدني، ومثال ذلك الجزائر بعد إنقلاب 1965، وبعد وفاة الرئيس هواري بومدين وخلافة الشاذلي بن جديد، فإن التغيير ظل دائما تحت المؤسسات ورموز الدولة نفسها.

كما أن الدولة العربية وسيرورة الحكم تعتمد على مظاهر وعناصر أهمها: المشاركة المحدودة التي تقتصر على العناصر المؤثرة في الغالب، وعدم وعي المواطن بما يجري في الساحة السياسية، والإستعانة من جهة أخرى بوسائل السيطرة وهي أجهزة الأمن بتفرعاتها. أما مؤسسات المجتمع المدني التي وجدت فأهمها:

*النقابات المهنية: مثل نقابة الأطباء والمهنيين والمحامين،...وقد أصبحت تكتسب أهمية كبيرة لما لها من علاقة مباشرة بالعملية الإنتاجية مثل ما يحدث في مصر، حيث أصبحت نقابة العمال تمارس ضغطا على النظام.

* الجمعيات الأهلية: والتي تتعلق بالطابع الخيري، الإقتصادي، التعليمي،...وهي بعيدة عن العمل السياسي رغم وجود المسيّسة منها.

* منظمات وجمعيات مراكز ولجان حقوق الإنسان: تشغل هذه المؤسسات دورا هاما في عملية التحول الديموقراطي وحماية حقوق الإنسان[1].

---

[1]- عبد الرحمن برقوق وصونيا العيدي، "**المجتمع المدني والتحول الديموقراطي في الجزائر**" (ورقة بحث قدمت في الملتقى الوطني الأول حول: "التحول الديموقراطي في الجزائر"، الجزائر، 10-11 ديسمبر 2005)، ص ص. 96-98.

وفي حدود العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني، فإن القيود هي السمة المميزة لذلك، سواء من ناحية التشكيل والإجراءات الصارمة حتى الأمنية منها، ومن جهة العمل والنشاط للحد من فاعليتها خارج إطار النظام السياسي، وعدم معارضته وخلق المشاكل، كل هذا بإستخدام نصوص قانونية ملزمة.

وقد شهد ظهور الدولة الحديثة وانتشارها، ما يبدو أنه إنحلال لا رجعة فيه للتوازن التقليدي لطريقة الحكم وما صاحبه من تآكل إجتماعي وإقتصادي، وهو ما كان بمثابة دلالة لتطور المجتمع العربي وإندماجه في النظام العالمي.

فمع مطلع القرن التاسع عشر عرفت الهياكل الإجتماعية والإقتصادية في المجتمعات العربية تغيرات متواصلة، وقد زادت حدقما مع الإختراق الغربي، والتغلغل العسكري، الأمر الذي أدى فيما بعد إلى تآكل الهياكل الإجتماعية التقليدية، وبدأت هياكل جديدة تظهر في الوجود، ففرضت نفسها كبديل للمؤسسات التقليدية، حاملة لشعار المجتمع المدني الذي ينظم المشاركة السياسية، ويمنع العنف والفساد، ويوسع المساهمة الشعبية في وضع السياسات العامة، وتوفير آليات المشاركة للنظام السياسي، فهي الكفيلة بتقليص الإستغلال من خلال آليات توازن المصالح، وتحويل مؤشرات النمو الكمي إلى معدلات تنمية حقيقية من خلال تعظيم مشاركة الأفراد في صياغة حياقم السياسية والإجتماعية والإقتصادية. لذلك فالتكوينات التقليدية تآكلت بعد قيام الدولة العربية الحديثة، وحلت محلها تكوينات حديثة تمثلت في مؤسسات المجتمع المدني، التي أوكلت له مهام إجتماعية مختلفة بحيث أصبحت تشكل وسيط بين الدولة ومواطنيها، ومنها: النقابات والإتحادات، جمعيات حقوق الإنسان،..[1]

وعليه فإن المنظمات التي عرفتها الدول العربية وغيرها من التنظيمات الأخرى، قد شكلت أحد أهم مكونات المجتمع المدني العربي، والتي ظهرت إلى الوجود في ظل الإستقلال السياسي وبشكل أكثر وضوحا مع إتجاه هذه الدول نحو النظام الديموقراطي، إلا أن التحكم الذي تمارسه النظم العربية على هذه المنظمات يشكل عائقا أمام إمكانية إسهامها الفعال في

[1]- خيرة بن عبد العزيز، "**دور المجتمع المدني في ترقية الحكم الراشد– نموذج المنطقة العربية**" (رسالة ماجستير في التنظيمات السياسية والإدارية، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2006)، ص. 69.

تحقيق المشاركة السياسية ومراقبة النظام العربي، هذا على الرغم من الدور الذي تقوم به. وعليه فإنه يقع عليها اليوم مسؤولية كبيرة، وهي المطالبة بالمشاركة في تحقيق الإصلاحات السياسية، وتكريس الرشادة المفقودة.

المطلب الثاني: مقومات الهوية في الفكر العربي.

نظرا لأهمية موضوع الهوية سواء على المستوى المحلي الخاص، أو على المستوى العام، فإن الكثير من الباحثين اختلفوا حول تحديد عوامل ومقومات هوية جماعة ما، فلقد أشار البعض إلى أن هذه المقومات تنحصر في عاملين مهمين هما: اللغة المشتركة والتاريخ المشترك، حيث أن اللغة تكون وحدة الفكر، والتاريخ يكون وحدة الضمير. وهناك اجتهادات الكثير من الباحثين، التي تؤكد أن مقومات الهوية لا تنحصر في المقومين السابقين، بل تفوق ذلك إلى خمسة مقومات وهي: اللغة المشتركة، التاريخ المشترك، الوحدة الدينية، الثقافة المشتركة والوطن أو وحدة الإقليم.

1- اللغة المشتركة:

تعتبر اللغة عند الكثير من الباحثين في هذا الموضوع، هي معيار القومية والأساس في تكوين الأمة وبناء القومية. فهي تعد القلب النابض للأمة، حيث أن وحدة اللغة توجد نوعا من وحدة الشعور و التفكير لديهم، وتقوي الروابط الفكرية والعاطفية بينهم، حتى قيل: "إن اللغة والأمة أمران متلازمان ومتعادلان، وإن اللغة هي العامل الأول في تكوين الأمة ونشوء القومية، وهي المعيار الجوهري للتمييز بين الأمم"[(1)].

وإن للغة تأثير واضح وقوي على الفكر، فهي ليست مجرد ألفاظ ورموز فحسب، وإنما تمتد إلى أعماق الإنسان فتحدد فكره، إرادته وعواطفه، وكل ما يصدر عنه من تصرفات تصبح مشروطة بهذه اللغة. فالذي يدقق الملاحظة في العلاقة بين اللغة والقومية يجدها علاقة تلازم ضروري، فهي رمز الشخصية والسيادة، لذلك أولاها الباحثون مكانتها اللائقة في جميع المجالات التي قد تمس الفرد من طرق تفكير وعادات وتقاليد وقيم، ووسيلة

[(1)]- تركي رابح، **التعليم القومي والشخصية الجزائرية**، ط.2 (الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1982)، ص. 28.

تعبير كاملة، وفلسفة حياة، لذا فإن الأمة تبقى خالدة ببقاء لغتها والمحافظة عليها، وتزول بزوالها.

وعن مؤيدي اللغة العربية في العصر الحديث، نجد الكثير من المفكرين العرب ساهموا في تبيين نظرتهم القومية والتأكيد على اللغة العربية كلغة جامعة ومقوم أساسي في الهوية العربية، إذ أنهم يؤكدون على أن إصلاح اللغة العربية يعني إصلاح حال الأمة العربية، ويبقى ذلك مرهون بمدى الاهتمام والمحافظة على اللغة وآدابها.

وبهذا يمكن القول أن هذا التيار المؤيد للغة العربية باعتبارها جامعة تحقق القومية للأمم وأنها سبيل لنهضة العرب، وإن زوال اللغة يعني زوال الهوية، وهو التيار السائد والغالب في الوطن العربي.

وما يثبت أهمية المكانة التي تحتلها اللغة العربية وأهميتها، هي تلك العناية التي أولتها الحكومات الاستعمارية الأوربية في محاربتها، باعتبارها اللغة الجامعة لأبناء الأمة العربية الواحدة، حيث تدعو هذه السياسات لنشر اللهجات المحلية من أجل قتل الروح القومية وعدم توحيد اللسان العربي.

وقد لعبت الإرساليات التبشيرية الأوربية دورا كبيرا في ذلك، حيث سعت إلى تقويض كيان الأمة العربية بنشر اللهجات العامية في كل أنحاء الوطن العربي، حتى تتمزق الهوية العربية ولا تبقى سوى أشتات هوية، وهذا ما يدل على أهمية اللغة العربية في بناء الأمة وبناء الشخصية القومية بصفة عامة.

وهذا ما يجعلنا نتأكد بأن "اللغة هي القومية، أو القومية هي اللغة"[(1)]. لهذا فمن الطبيعي أن تكون اللغة وسيلة للتقارب، للشعور الموحد بالإنتماء لأمة واحدة، وللتضامن بين الأفراد الذين يتكلمون لغة واحدة.

[(1)]- شهيدة لعموري ،" **اشكالية الهوية في فكر جمعية العلماء المسلمين الجزائريين – محمد البشير الابراهيمي نموذجا –** "(رسالة ماجستير في

الفلسفة، قسم الفلسفة، جامعة الجزائر، 2006)، ص .17.

2- التاريخ المشترك:

إذا كانت اللغة هي روح الأمة، فإن التاريخ هو بمثابة وعيها وشعورها، فالتاريخ المشترك إلى جانب اللغة من أهم عوامل الهوية بالنسبة للعالم العربي.

وهناك اتفاق واسع بين الباحثين على أن التاريخ من أهم دعائم القومية العربية، فالأمة لا تتوحد إلا بتاريخها. فهو السجل الثابت لماضي الأمة، ومفاخرها، ومدخر ذكرياها، وعلى ضوئه تسير الأمة إلى مستقبل أفضل، وبهذا "فكل اللذين يشتركون في ماض واحد يعتزون به، ويفخرون بمآثره، وينتسبون إليه، هم أبناء أمة واحدة"[1].

ونظرا لهذه المكانة التي يمتاز بها التاريخ كمقوم أساسي لهوية الأمة العربية، فقد لاقى إهتمام كبير من طرف الدول المستعمِرة، حيث أعطته أهمية كبيرة، وبذلت ما في وسعها من مجهودات من أجل محو التاريخ الأصلي للأمة المحكومة، عن طريق إماتة الشعور بالوحدة للأمم، حيث نجد أن الأمم المستعمِرة، تعمد إلى مكافحة تاريخ الأمة المستعمَرة، وتبذل ما استطاعت من الجهود لإقصاء ذلك التاريخ من الأذهان.

وبهذا، فإن إقصاء التاريخ يؤدي لا محالة بالأمم إلى فقدان شعورها ودخولها في سبات عميق، لا تستيقظ منه إلا بالعودة إلى تاريخها الأصيل، والإهتمام الفعلي الذي يمكنها من استعادة وعيها وشعورها.

3- الوحدة الدينية:

تعتبر الوحدة الدينية بين الشعوب عامل مهم من عوامل الترابط الإجتماعي، وتكوين الهوية في العالم العربي، بإعتبار الدين رابطة روحية تقوي أواصر التماسك بين أفراد الأمة الواحدة. ولقد اختلف الباحثون حول أهمية الدين واعتباره مقوما أساسيا من مقومات الهوية، فقد أكد على أهميته البعض، وأنكر البعض الآخر أن يكون عاملا من عوامل الهوية، فما من شك أن سيادة دين واحد في أمة ما يجعلها متماسكة متوحدة،كما هو الشأن بالنسبة للدين الإسلامي، خاصة في المغرب العربي، أين تلعب الرابطة الإسلامية الدعامة الأساسية في توحيد أفراد الأمة الإسلامية، ذلك أن الإسلام في هذه الأقطار، وجه آخر للقومية العربية،

---

[1]- تركي رابح، مرجع سابق، ص. 34.

حيث لا يمكن فصل القومية فيها عن الإسلام. فالعروبة تعني الإسلام،كما أن الإسلام يعني اللغة العربية، وبهذا، فإن وحدة الدين تلعب دورا كبيرا في توحيد مشاعر الأمم وحفظها من عوامل الهدم والتخريب.

وبهذا فإن الدين الإسلامي في الأمم العربية كان مقوما هاما في الوحدة العربية والشعور بالإنتماء الموحد لاسيما وأن القرآن هو كتاب الإسلام الخالد، والذي يبث القوة الروحية التي تعمل على لم شمل أفراد الأمة الإسلامية.

وخلاصة القول، أنه على الرغم من هذا الإتفاق الجزئي، وكذا التباين الجزئي بين الدارسين حول أهمية وتأثير عامل الدين في وحدة الأمم وتكوين هوية شعبها، لكونه من مقومات الشخصية بصورة عامة، فإنه لا يمكن إنكار تلك الجامعة الإسلامية التي وحدت الأمم وجعلت منها كيان موحد، وأن تفاوت أهميته يختلف من أمة إلى أخرى، ومن فترة زمنية إلى أخرى.

4- الثقافة المشتركة:

تلعب الثقافة دورا كبيرا في تكوين شخصية الأمة العربية وهويتها، فهي تعد عاملا مهما من عوامل بناء الهوية لأمة ما، ذلك لأن شخصية الأمة هي نتاج الثقافة الإجتماعية المشتركة. وبما أن الثقافة ظاهرة اجتماعية بالدرجة الأولى، فهي تؤثر تأثيرا واضحا في عقول الأفراد، لاسيما وأنها تمس بكل جوانب الحياة.

واشتراك أفراد أمة ما في هذه العناصر الثقافية الإجتماعية المختلفة يجعل من شخصيتهم تعبيرا عنها، وتقربهم من بعضهم البعض. حيث أكد ذلك "رالف لينتون" في أن: "الثقافة مسؤولة عن الجزء الأكبر من محتوى أي شخصية"[(1)]. وبهذا فلثقافة الإجتماعية الطابع القهري الذي يفرض على الأفراد نمط عام من الحياة يشترك فيه الفرد مع غيره من الأفراد في الأمة الواحدة، حيث يكون هذا النمط العام هو المقوم الأساسي لعملية التماسك الإجتماعي بين أفراد الجماعة الواحدة[(2)].

---

(1)- JEAN CAUNE, **CULTURE ET COMMUNICATION** (PARIS :PRESS UNIVERSITAIRES DE GRENOBLE ,2006),P.87.

(2)- Ibid, p.89.

ونظرا لأهمية الثقافة، فقد حرصت المجتمعات على تطبيع وغرس ثقافتها الخاصة في نفوس وعقول أفرادها، فتعمل على تكوينهم تكوينا ثقافيا يتماشى وعاداتها وماضيها وثقافتها الخاصة، وبناء على ذلك فإن "الأمة وشخصيتها هي مفهوم ثقافي في الأساس". وعليه فإن الثقافة تعد وسيلة أساسية ومقوم رئيسي من مقومات الشخصية لأمة ما للمحافظة و الإبقاء عليها.

5- وحدة الإقليم أو الوطن:

المقوم الأخير من مقومات الهوية هو وحدة الإقليم أو وحدة الوطن. والوطن لغة: يعني المحل أو المكان الذي يحل فيه الإنسان ويقيم. والوطن اصطلاحا: يعني الأرض التي نشأ عليها الشخص واختلط بأهلها وتعلم منهم طريقة الحياة، فأصبح يشعر بأنه جزء لا يتجزأ منها[1].

والوطنية تعني أن يشعر جميع أبناء الوطن الواحد بالولاء والتعصب له، أيا كانت أصولهم التي ينتمون إليها، وأجناسهم التي انحدروا منها، أي أن الولاء فيها للأرض بصرف النظر عن القوم أو اللغة أو الجنس.

ويعتبر الإقليم أو الوطن عاملا هاما من عوامل أو مقومات الهوية في العالم العربي، ذلك أنه يوحد الجماعة أو الأفراد في وطن أو أرض واحدة، ويوحد بين عواطفهم، وطرق تفكيرهم وأسلوب حياتهم، وينمي فيهم الشعور الموحد بالإنتماء لأمة واحدة يعيشون تحت كنفها، مما يوطد أواصر الأخوة والشعور بالتقارب.

يتضح من خلال ما سبق أن التاريخ واللغة الواحدة والدين الواحد لمواطني الدول العربية يجعل منها مجتمعا واحدا يَسهل التعايش والتداخل فيه في أمن وسلام، كما يَسهل توحيدهم حول أهداف وغايات أمنية مشتركة عندما تمس المخاطر ثوابت الأمة.

تشكل هذه القيم والخصائص الأمنية الكامنة في الوطن العربي قوة لا يستهان بها على خريطة العالم متى أحسن استخدامها وتوجيهها على ضوء مبادئ ثابتة وواقعية، تراعي المتغيرات المحيطة بالوطن العربي. وبقدر ما تحمله تلك القيم والخصائص من عناصر القوة

---

(1)- شهيدة لعموري، مرجع سابق، ص. 22.

والثبات والتطور، بقدر ما تمثل مصدرا للتهديد والأطماع، حيث تتجه نحو الوطن العربي الأطماع الخارجية وتتجمع حوله المخاطر الأمنية المضادة. ويرجع السبب في ذلك إلى أن تلك الأمم ترى في قوة الوطن العربي ونموه وازدهاره، خطرا على تطلعاتها وأهدافها، وقد يكون من بينها أنظار تتجه نحو السيطرة على الوطن العربي وجعله يبتعد عن مكونات شخصيته وينسلخ عن هويته العربية[1]. وتحيط بالدول العربية ثلاث صور من المخاطر الدائمة وهي:

أولا: صورة الدول الأجنبية التي كانت تستعمر الدول العربية، وتزعم أن لها حقا في الدول العربية مقابل ما قدمته لها من خدمات في تطوير البنيات التحتية وإكتشاف الثروات.

ثانيا: صورة الدول الإقليمية التي تزعم أن لها حقوقا تاريخية في المنطقة لكونها سادت المنطقة في عصر من العصور القديمة.

ثالثا: صورة دول الجوار الفقيرة التي تطمع في مد حدودها للنيل من الخيرات التي تتوافر في الدول العربية، وحجتها في ذلك سندها النابع من التداخل والترابط العرقي على الحدود[2].

وتواجه الدول العربية في وقتنا الراهن العديد من المتغيرات التي تشكل تهديدا حقيقيا لهويتها، وهي ممثلة في مستويات ثلاثة:

1- الأوضاع الداخلية التي أدت إلى التسارع تبعا للتحولات الراهنة، وهذا دون الإهتمام بالهوية، أي على حساب أصالة وعادات وتقاليد الشعوب العربية.

2- المستوى الجهوي والإقليمي، والمتمثل في السباق والتوجهات الإقليمية التي تفرضها أوربا على حساب الهوية.

---

(1)- د. محمد الأمين البشرى، **الأمن العربي–المقومات والمعوقات** (الرياض: مركز الدراسات والبحوث، 2000)، ص. 16.

(2)- نفس المرجع السابق، ص. 17.

3- المستوى الدولي، وما تفرضه العولمة من قيم وأساليب سادت دول العالم دون استثناء، والتي جعلت الدول تنساق وراءها وتتأثر بها وبمخلفاتها، وإن إختلفت درجة هذا الإنسياق وهذا التأثير[1]، وهذا ما سنتناوله في المبحث الموالي:

المبحث الثاني: ثنائية العولمة والهوية: قراءة في تأثير الثقافة الغربية.

عادة ما تقدم العولمة بإعتبارها مصطلحا قلقا، يرتبط بالتوجس والتحفظ بالنظر لتعدد حضوره في مختلف الخطابات السياسية والإقتصادية والثقافية المعاصرة.ولئن كان كذلك فإن أثره على هوية وثقافة وبالتالي أمن المنطقة العربية أثر بالغ وظاهر ولا يمكن إنكاره.لذلك فإننا نتناول في هذا المبحث آثار العولمة والتغيرات الحالية التي يشهدها العالم، على الوطن العربي،وعلى هويته وأمنه خاصة.

المطلب الأول: الهوية في العالم العربي: الواقع والتحديات.

إن سؤال الهوية يطرح اليوم من باب الإشكال أو الأزمة وان تزين بزي التحول الديموقراطي، وهو إشكال مزدوج، فهناك التهديد الخارجي الذي يواجه الهوية العربية والإسلامية من طرف العولمة الثقافية، وهناك التهديد الداخلي الناتج عن التعارض والتصادم ما بين الهويات وبعضها البعض، حتى داخل الدولة القطرية (الوطنية). وإن كانت العولمة الثقافية تشكل تهديدا حديثا، -لا يقتصر على الهوية العربية أو الإسلامية، بل كل الهويات والثقافات الوطنية عبر العالم، فإن التعدد الهوياتي سواء أخذ طابع التعايش السلمي أو الإكراهي، أو أخذ طابع التصادم، قديم في عالمنا العربي. ويمكن القول بأن اتفاقية سايكس بيكو لعام 1916، هيأت الجغرافيا السياسية التي أفسحت المجال لظهور الدولة العربية القطرية، والتي سميت فيما بعد بالدولة الوطنية[2].

وقد كانت مسألة الهوية وطوال أكثر من خمسة عقود كامنة وراء الكثير من الإشكالات التي شغلت الفكر السياسي العربي، تجلت مسألة أو إشكالية الهوية خلال هذه

---

(1)- د. حسين قادري، مداخلة ألقيت في الملتقى الوطني حول: "**دور الإعلام الجزائري في تعزيز الهوية وتحقيق التنمية**"، جامعة باتنة، 10-11 ماي 2009.

(2)- د. إبراهيم أبراش، "**سؤال الهوية في العالم العربي– تثاقف الهويات أم تصادمها؟**"، تم تصفح الموقع يوم: 2009/08/05.
<www.grenc.com /show-article-main.cfm>

المرحلة في التنازع بين مكونات (الرباعية): الهوية القومية، والهوية الأممية، الإشتراكية والشيوعية، الهوية الإسلامية والهوية الوطنية. مع اختلاف الترتيب حسب الأهمية والأولوية لكل منهم من بلد لآخر، ومن فترة زمنية لأخرى.

وإنّ عجز العرب عن إقامة دولة الوحدة لا يلغي هذه الهوية، ولكن من المؤكد أن قيام الوحدة كان سيسبغ على الهوية عمقا ومتانة شرعية، وهو ما لا تتمتع به الهوية العربية بالوضوح ذاته في ظل التجزئة الراهنة، بل تتداخل معها هويات، بعضها قطري، وأحيانا ولاءات ما دون القطرية، وتتخللها أحيانا ولاءات تتجاوز أطر الأمة.كما أن التزاع العربي حول هذه الهويات، هو ما عمق من الأزمة، وهناك أمثلة شاخصة على ذلك: التزاع الإسلامي- المسيحي، والعربي- الأمازيغي، والكردي- العربي، والفلسطيني- الأردني، والفلسطيني- اللبناني، وحتى الشيعي العلماني- الشيعي الأصولي، وهذا ماجعل القومية العربية في خطر حقيقي يعرضها إلى ما يسمى بـــ: الإنكشاف القومي[1].

وفي الوقت الحالي نلاحظ أن خطر الهيمنة الثقافية الغربية بدأ يزحف في كيان الثقافة العربية، في تراثها وعقائدها وقيمها السلوكية والإجتماعية، الذي ورثته منذ أجيال بعيدة.

ويعد التأثير الثقافي من أهم المشكلات التي تعاني منها البلدان العربية في ظل تجليات العولمة، وهذه المشكلات تتجسد أساسا في الإتجاه نحو صياغة ثقافة عالمية لها قيمها وأفكارها، التي هي الثقافة الغربية الرأسمالية، والغرض منها ضبط سلوك الشعوب والدول، وهنا يثار التساؤل: هل من الممكن لهذه الثقافة العالمية أن تسود على باقي الثقافات الأخرى أو تتلاءم معها؟ أم إنها ستؤدي حال قيامها إلى العدوان على الخصوصيات الثقافية مما يهدد هويات المجتمعات العالمية؟.

وهنا لابد لنا من أن نميز بين مصطلحين يحملان الثقافة عاملا مشتركا، أولهما التثاقف، والثاني: العنف الثقافي. فالتثاقف، يعني الإصغاء المتبادل والحوار المفتوح بين الأطراف المتفاعلة، والإعتراف بحق الإختلاف وحدود القيم والمعايير الثقافية التي لا تقبل التعدي عليها.

(1) - وميض جمال عمر نظمي، " **المثقف العربي بين السلطة والجماهير-إشكالية العلاقة الصعبة**"، المستقبل العربي، 1994، ص ص. 65-67.

أما العنف الثقافي، فيتضمن الإنكار والتجاهل والتعدي على ثقافة وهوية الآخرين، ويراد من التثاقف، التفاهم والحوار، بينما العنف الثقافي يشتمل على الإكراه والعدوان، إن لم يكن المراد منه التسلط الفكري.

إن العولمة في صراعها مع الثقافات القومية للأمم الأخرى، تستخدم نمطا من أيديولوجيا الإختراق تقوم على نشر جملة من أوهام، تنظم على أساسها مكونات الثقافة الإعلامية الغربية، وتهدف إلى تكريس الإيديولوجيا الفردية، وضرب الهوية الثقافية على مستوى الفرد- الجماعة، الوطنية- القومية[1].

إن الثقافة الغربية أخذت تغزو العالم، والغزو الثقافي هنا قد لا يعتمد عل أسلوب المواجهة المسلحة أو استخدام القوة، فالوسائل التي يتميز بها هذا النوع من الغزو تكون ناعمة خادعة ومحفوفة بوسائل الترغيب، ورغم وجود هذا النوع من الغزو منذ عهود الإستعمار الأوروبي وحتى قبل ذلك، إلا أنه تطور بشكل كبير، وزادت مخاطره، بسبب التقدم الذي شهدته أجهزة الإعلام العالمية وتقنية الإتصال والمعلومات. فالعولمة، تعبر عن نمط معين للحياة، شاع الإعتقاد بضرورة اتباعه، بل وتعبئته فلسفة ونظرة معينة إلى الحياة، والتخلي عن الخصوصية، بدعوى أن الأخيرة قد فشلت في قيادة مجتمعاتها نحو التطور والتقدم.

إن الهجمة الثقافية الغربية على الوطن العربي، بدأت بإنتصار الرأسمالية الأمريكية وإنهيار الإتحاد السوفياتي في أوائل التسعينات عن طريق عاملين هما: الإعلام الغربي والأمريكي الذي جند ما يزيد عن خمسمائة قمر صناعي تدور حول الأرض مرسلة ثقافة أورو-أمريكية للدول النامية طوال ساعات النهار والليل، حاملة برامج ثقافية واجتماعية واقتصادية تبثها تلك الأقمار لغرض السيطرة الثقافية على الدول النامية.

---

(1)- ثامر كامل الخزرجي وياسر علي المشهداني، **العولمة وفجوة الأمن في الوطن العربي**، ط. 1(الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004)، ص ص. 114-115.

والعامل الثاني هو هيمنة الثقافة الغربية على الدول النامية من خلال العولمة، وما صاحبها من حرية التجارة، وتنقل رؤوس الأموال، وتسويق البرامج الثقافية، والحماية الفكرية على منتوجات الغرب الثقافية[1].وهكذا يمكن الحديث عن مايلي:

- تغيير شامل في القيم والسلوكيات الإستهلاكية، من خلال التركيز على العلامات التجارية العالمية، وانتشار السلوكيات الإستهلاكية الغربية، الشيء الذي من شأنه أن يهدد الموروث الثقافي والإجتماعي العربي في جملته بالإندثار.

- تراجع مستمر للغة العربية في شتى المجالات أمام اكتساح اللغات الأجنبية- الإنجليزية في دول الشرق الأوسط، والفرنسية في دول المغرب العربي- التي أصبحت أكثر تداولا من اللغة العربية حتى في العلاقات البين العربية، بل وداخل الدولة نفسها.

- فقدان الثقافة العربية للقدرة على التجديد المتوازن لذاتها، فتخلف الآليات والمعايير المنتهجة في هذا السياق، أضحى يهدد حتى مستقبل الإنتاج الأدبي بالبلدان العربية.

- إنكماش وسائل الإعلام العربية أمام الإكتساح الهائل للإعلام الغربي،وقصورها عن حماية وتجديد الثقافة العربية.

وبذلك فإن الهوية تواجه ضروبا من المتغيرات والتحديات التي لا تتوقف، بسبب كون الواقع الموضوعي يحملها على التكيف مع تلك المتغيرات. ونحن نعيش اليوم هذا الواقع المتطور، الذي ينقل العلاقات الإنسانية والإجتماعية من البساطة إلى التعقيد، ومن الوحدة إلى التنوع، ومن التقليد إلى التجديد، ومن يقين المعرفة إلى ثورة العلم وتسارع التطور وتغير المفاهيم. وهذا ما حملته الثقافة الغربية إلى عالمنا الإسلامي، فأتاحت للأجيال الجديدة الأخذ بهذه الثقافة بكل الوسائل التي أتاحتها الحضارة الغربية نفسها. فكان ذلك اللقاء الحضاري منطويا على صدام وصراع عميق، صراع بعث فينا من جهة النقد الذاتي والرغبة في تصحيح الأوضاع، كما بعث فينا من جهة أخرى روح المقاومة ورفع التحدي بإثبات هويتنا واسترجاع سيادتنا الوطنية العربية في المشرق والمغرب على السواء.

---

(1)- د. محمد الشبيني، **صراع الثقافة العربية الإسلامية مع العولمة**، ط.1 (بيروت: دار العلم للملايين، 2002)، ص. 86.

إن التحديات الصعبة التي تواجه الهوية العربية من جراء هيمنة الثقافة الغربية، يمكن بلورتها في ستة تحديات رئيسية هي:

التحدي الأول: قيام الغرب بوضع نظام ثقافي جديد يشمل صياغة ثقافية عالمية واحدة، يقوم بفرضها على الدول النامية، ومنها الدول العربية بدلا من التعددية الثقافية، وبذلك تواجه شعوب العالم الثالث بأحادية ثقافية تزول على أثرها هويات تلك الشعوب، وتذوب خصوصياتها العقدية والتراثية والفكرية فيها، وسيكون شعار الهيمنة الثقافية الغربية حينئذ "الثقافة الواحدة ليكون عالما واحدا".

التحدي الثاني: فرض لديكتاتورية الثقافة الغربية، وغزوها لمكونات الفكر العربي، واختراق حصون ثقافته، وذلك عن طريق الثورة العلمية، والتكنولوجيا الحديثة، والمعلوماتية الإتصالية، وشبكات الأنترنيت وكلها آليات يسخرها الغرب من أجل الهيمنة على مقدرات العالم الثالث الثقافية[1].

التحدي الثالث: عمل الثقافة الغربية على تغريب الثقافة العربية، وإحلال الحضارة الغربية مكان الثقافة العربية بحجة أن الثقافة العربية تقليدية متخلفة، فاتها قطار التجديد والتحديث منذ قرون عديدة، فاتها عصر النهضة الأوربية، وعصر التنوير بها، وعصور الصناعة والتكنولوجيا وما بعد الحداثة.

التحدي الرابع: توحيد ثقافات العالم في بوتقة الثقافة الغربية، ومن ثم تحطيم حدود الثقافة العربية، وإلغاء سيادتها القومية، والقضاء على مقوماتها التاريخية الفكرية، ومن ثم تتحقق السيادة الثقافية للغرب وتحل مكان السيادة الثقافية العربية.

التحدي الخامس: خضوع الثقافة العربية لقوى سوق البرامج الإعلامية والسينمائية والتلفزيونية المنحازة لثقافة الغرب وتقاليده وعقائده وتراثه، ومالها من تأثير ضار على سلوكيات الشباب العربي وقيمه العربية الأصيلة. فالعولمة تسعى إلى إزالة جميع الحواجز الجمركية، وتعزيز الجهود الرامية إلى تسويق المنتوجات الثقافية الغربية في الدول النامية.

---

(1)- علي أحمد الطراح وغسان منير حمزة سنو، **الهويات الوطنية والمجتمع العالمي والإعلام- دراسات في إجراءات تشكل الهوية في ظل الهيمنة الإعلامية العالمية**، ط.1(بيروت: دار النهضة العربية، 2002)، ص. 140.

التحدي السادس: توظيف العلم والتكنولوجيا الحديثة للإختراق الثقافي والهيمنة على الثقافات التقليدية في الدول العربية، بهدف تهميشها وطمس ثقافتها وهويتها، بحجة دونية تلك الثقافات، وأنها متخلفة عن ركب الحضارة الحديثة[1].

وعندما تحاول الشعوب العربية أو الإسلامية اليوم حماية هويتها، فلن يتحقق لها ذلك إلا إذا إستطاعت أن تحصن تلك الهوية بتعميقها واصطناع كل تقدم تكنولوجي وإعلامي في حمايتها ونشر إشعاعها. بل إنه يتحتم علينا أن ننتقل في الحفاظ على هوياتنا الثقافية، من موقع الدفاع إلى موقع المواجهة، ولا نعني بالمواجهة سوى العمل على نشر إشعاع ثقافتنا، وتعميق قيمنا الروحية والدينية، وسط الفراغ الذي تعانيه الأجيال وذلك بوضع سياسات ثقافية شاملة توازي سياسات التنمية وتحتويها، مع دعم الفكر الحر الملتزم بتلك القيم الروحية العليا، وسط التيارات المتطرفة التي تريد وأد قيمة الحرية الإنسانية نفسها. لأنه بقدر ما يتسع الفراغ الروحي وتهتز القيم الروحية، ويشيع التطرف في أي إتجاه ويسوده النظام الإستبدادي، بقدر ما يكون المجتمع أكثر تطلعا إلى من يخرجه من متاهاته، ويدله على فطرته، وينقذه من المادية ومن الأنانية. وبهذا المنهج قد تتحول تحديات العولمة إلى استنهاض الإرادات نحو النضال من أجل استعادة حرية الإنسان في أن يتماهى مع هويته، ويحقق فيها ذاته عن طريق الإبداع والتميز والإختلاف[2].

المطلب الثاني: الهوية العربية والتطورات الدولية الراهنة.

أما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، فقد سعت الولايات المتحدة الأمريكية تحت شعار مكافحة الإرهاب لدمج كافة الهويات في هويتها السياسية والثقافية، وبذلك، فإن أمريكا اتخذت من أحداث 11 سبتمبر 2001 ذريعة لمحاولتها ليس لإستعادة هويتها السياسية الثقافية، بل في محاولة فرض نموذجها السياسي والفكري، وبالنتيجة فرض نموذجها الثقافي الهوليوودي الذي دخل إلى حقل الصراع الثقافي العالمي منذ بداية السبعينات، حيث الثقافة الهوليوودية إلى جانب الصناعة الثقافية الإستهلاكية الأمريكية أصبحتا من العوامل

---

(1)- نفس المرجع السابق، ص ص. 142-145.

(1)- محمد الكتاني، "**أي منظور لمستقبل الهوية في مواجهة تحديات العولمة**" (ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي حول:" **العولمة والهوية**"، الرباط، المغرب، 5-7 ماي1997)، ص. 87.

المهددة لهويات ثقافات الشعوب الأخرى بما فيها الثقافة الأوربية، ومن هنا نلاحظ ردة فعل الشعوب والدول الأخرى في التمسك الشديد بهويتها كرد فعل لذلك، وهو ما يفسر تنامي تيار الهوية الإسلامية الذي بدأ يأخذ شكلا أكثر قوة وتصلبا في التعبير عن ذاته ووجوده. أي أن أحداث 11 سبتمبر قد خلقت حالة من الحساسية الزائدة على الهوية، وهي في حالتنا العربية ردة فعل سلبية تجاه الخارج، لم تخرج في تعبيرها عن نفسها عن دائرة الضعف والعجز الحاصلين في الواقع والنظام العربيين [1].

وفي ضوء هذا تتمثل الهوية بمجموعة العادات والقيم التي تمثل الإطار الفكري للأفعال السياسية للأفراد في دولة معينة، وفي هذا الجانب تؤدي النظم السياسية دورا أساسيا في بناء هوية مجتمعاتهم، معتمدين على العديد من الوسائل المتاحة لهم. غير أن الدول الغربية وعبر ظاهرة العولمة تحاول نشر وفرض نموذجها الثقافي على بلدان العالم، ولهذا النموذج أبعاد سياسية تحاول استغلالها واعتمادها كأسباب للتدخل في شؤون هذه الدول، وذلك في مجالات الحريات العامة، وحقوق الإنسان، والديموقراطية، موظفة في ذلك آليات فعالة ومؤثرة، بفضل التطور التقني وما تتمتع به من سيطرة إعلامية ومعلوماتية على مستوى العالم. فالصادرات الثقافية تأتي في المرتبة الثانية بعد الإقتصادية بالنسبة للصادرات الأمريكية، بسبب هيمنة الشركات الأمريكية على وسائل الإتصال العالمية والتحكم بمضمون وتوجهات هذه الوسائل. فهذه الوسائل تهدف إلى القضاء على الهوية العربية وتشتيتها، مقابل ترسيخ ثقافة وهوية عالمية ذات قيم وأفكار وتقاليد نابعة من الواقع الرأسمالي الغربي، وتوصف هذه الثقافة بـــ: الكونية، وربط المكونات الثقافية القومية بهذا المكون الكوني من موقع التابع والخاضع، بعد إفراغها من خصوصيتها الذاتية وتفكيك أنماط هويتها القومية أو الوطنية، وهذا يعني على صعيد البلدان العربية، إلغاء الثقافة والهوية العربية [2].

والجدير بالذكر أن الدول الغربية وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية تعمل في إطار سعيها لنشر ثقافتها على البلدان العربية، إلى توظيف آليتين رئيسيتين في هذا المجال، هما: الغزو الثقافي، والإختراق الثقافي.

---

(2)- أحمد حيدر قادري، "**تحديا للهيمنة الأمريكية ،الطريق إلى عولمة بديلة ديموقراطية**"، قضايا فكرية: من أجل تأصيل العقلانية والديموقراطية والإبداع، القاهرة، مكتبة مدبولي، 2004، ص. 395.

(2)- ثامر كامل الخزرجي و ياسر علي المشهداني، مرجع سابق، ص. 117.

-**الغزو الثقافي**: إن أسلوب الغزو الثقافي يستند إلى نقل نموذج ثقافي إلى بلد آخر بطريقة شاملة وكلية، وهذا هو حقيقة ما تمارسه الدول الغربية تجاه البلدان العربية المؤيدة والمنجرفة مع تيار العولمة، وقدرتها على التلاعب بالعقول عبر وسائل الإعلام، كالأقمار الصناعية، وشبكة الإتصالات الفضائية،... وغيرهما، والتي بواسطتها يتمكن من يمتلك مثل هذه الوسائل أن يبث ويرسل الأخبار والتقارير والمعلومات التي يرغب بها لأي مكان في العالم، وهي تعبر عن قيم وأفكار وعادات ومعتقدات كامنة وراء ما يتم إرساله.

لذلك، فوفق هذا الأسلوب يتأثر ولاء أفراد المجتمع للوطن أو للأمة، وتسعى العولمة في جانبها الثقافي إلى إفراغ الهوية الوطنية والمواطنة من محتواها، ويصبح الفرد مرتبط ومدين بالولاء لأطراف خارجية أو للنموذج الغربي، ويبدأ بالمطالبة بإرساء هذا النموذج بكل ما يحتويه ويتضمنه. وقد جاء هذا الأمر بعد التعرض لفيض كبير من الشعارات والأحداث والصور المؤثرة والأفكار والمعلومات، بل وحتى الخدمات والسلع والقيم الإجتماعية الآتية والموجهة من الغرب.

وفي ظل هذه الأوضاع يبرز التحدي الكبير الذي تواجهه الأنظمة السياسية العربية، حول مدى إمكانيتها في بناء هوية وطنية قادرة على جذب المجتمع بكل فئاته إليها، بالشكل الذي يحافظ على خصوصيتها النابعة من واقعها الثقافي السياسي على مر التاريخ من دون أن تنغلق على الثقافات الأخرى.

وهنا نذكر على سبيل الإشارة، وفي دراسة أجراها إتحاد إذاعات الدول العربية، حول تأثير البث المباشر على مجتمعات عدة دول عربية، كانت النتائج الآتية:

1- إنخفاض الإهتمام بالبرامج الوطنية وصل إلى مستويات متدنية.

2- تزايد الإهتمام بالبرامج التي تبثها القنوات الأجنبية.

3- تعبر المضامين الإعلامية لهذه القنوات الأجنبية عن ثقافة غربية لا تتلاءم مع واقع هذه المجتمعات[1].

[1]- عبد العزيز بن التويجري، "**الهوية والعولمة من منظور حق التنوع الثقافي في ظل فلسفة حوار الأديان والحضارات**" (ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي حول:" **العولمة والهوية**"، الرباط، المغرب، 5-7 ماي1997)، ص. 166.

لذلك يمكن القول أن هناك إرتباطا بين المجتمعات العربية وهذه القنوات الأجنبية، وإن هذه الأخيرة تعبر عن ثقافة نابعة من واقع مجتمعات تختلف كثيرا عن المجتمعات العربية، وهذا يقودنا للقول بأن تأثير البرامج الوطنية التي تتضمن أفكار حكومات هذه البلدان وقيمها، أصبحت ضعيفة وغير فاعلة، وبالتالي فالهوية المراد نشرها عبر الإعلام الوطني أصبحت أقل قدرة على التأثير، وبالمقابل وجود شبه سيطرة على أفكار وقيم المجتمع من قبل أطراف خارجية.

وبناء على ما سبق، فإن الهوية العربية عموما قد أصبحت اليوم تعاني من ثنائية أو إزدواجية، فأحد طرفي هذه الثقافة هم الفئات التي تحمل قيما وعادات وتقاليد وأفكار الغرب، بعد أن تعرضت هذه الفئات إلى مختلف وسائل التأثير السمعية والبصرية والمرئية واللامرئية، وغالبا ما تكون هذه الفئة هي ما يسمى بـــ: النخبة في المجتمعات العربية، التي لها ارتباطات ومصالح مع قوى الغرب بطريقة أو بأخرى.

–الإختراق الثقافي: تتبع الدول الغربية وفي إطار العولمة، أسلوب الإختراق الثقافي وتوظفه ضد البلدان التي تتمتع بثقافة سياسية تحمل صفة الخصوصية، معبرة عن واقع مجتمعها. فالإختراق الثقافي يعني:" التدخل في شؤون الدول الأخرى بقصد التأثير في ثقافتهم وسلوكهم ومعتقداتهم بمختلف الوسائل المتاحة"[1].

والإختراق الثقافي يتضمن أنشطة إعلامية وفكرية توجهها جهة معينة نحو مجتمع ما، بهدف خلق قيم وأفكار وتقاليد وسلوكيات أخرى في ذلك المجتمع، بما يخدم أهداف ومصالح الجهة التي تبث تلك الأفكار. إن العولمة تسعى إلى اختراق الهوية العربية (الوطنية والقومية) للأفراد والجماعات، لتحل محلها قيم وأفكار معبرة عن الذوق الإستهلاكي، والرأي العام السياسي الذي يتفق معها. لذلك فالعولمة في هذا الجانب تعبر عن أيديولوجيا لا تقدم مشروعا للمستقبل وتقوم على نشر أوهام، هي نفسها أوهام الثقافة السياسية في الدول الغربية.

فهذه الأيديولوجيا تدمر الهوية الوطنية، وتجعل ولاء الفرد والمواطنين والجماعات مرتبطا بالمصلحة، من دون الإهتمام بما هو مرتسخ من قيم وأفكار متوارثة لعموم المجتمع،

---

(1)– ثامر كامل الخزرجي و ياسر علي المشهداني، مرجع سابق، ص. 120.

وهذا ما يجعلها أو يدفعها لأن تدين بالولاء إلى جماعة معينة. لقد أُريدَ للثقافة الأمريكية أن تكون هي الثقافة التي تعبر عنها العولمة، خاصة بعد أن توفرت لها الوسائل التقنية الفاعلة على صعيد العالم. في الوقت الذي تعيش فيه البلدان العربية حالة من التأخر والتخلف، لا تستطيع معها مواجهة هذه الأساليب الفاعلة التي تميز ظاهرة العولمة.

وقد أشار" سعد لبيب" إلى أن الإختراق الثقافي يتضمن عدة نتائج أهمها:

1- اعتماد الدولة المستقبلة على الدول الموردة في مسألة بناء وانتاج القيم والأفكار التي تحتاج إليها مجتمعات هذه الدول، عبر تقليد الأولى للثانية.

2- سيادة الإعتقاد بأن هناك تفوقا واستعلاء من قبل الدول الموردة مقابل تراجع وتخلف وتدني في مكانة الدول المستقبلة.

3- وضع العقبات والقيود أمام البلدان المستقبلة(قيود إقتصادية أو سياسية أو غيرها) من أجل تثبيت دعائم استغلال هذه البلدان، ورسم ونشر ثقافة سياسية نابعة من واقع الدول الغربية، خدمة لمصالحها.

4- ربط أفراد وجماعات الدول العربية بقيم الغرب، وبنموذجه في الديموقراطية وحقوق الإنسان وحرياته الأساسية، وبلورة صورة غربية يعمد بواسطتها أفراد هذا المجتمع إلى إجراء مقارنة مع ظروف واقعهم، وبالتالي محاولة تقليد تلك النماذج الغربية.

5- تغريب الثقافات الوطنية والهويات، من خلال وسائل الإعلام ذات التقنية الحديثة[1].

وبناء على ما تقدم، يمكن القول بأن الإختراق الثقافي الذي تسببه ظاهرة العولمة، يسعى ويهدف إلى إختراق النسيج الهوياتي للدول العربية، التي تشهد وجود ثقافة نابعة من خصوصية وواقع مجتمعها. فقوى العولمة، تعمل على تشويه أفكار وقيم فئات محددة من المجتمع، غالبا ما يكونوا أصحاب نفوذ أو كتاب أو أساتذة جامعات وغيرهم، وتحاول ربطهم بطريقة غير مباشرة بظروف وواقع الدول الغربية.

---

[1]- نفس المرجع، ص. 121.

إذن فكل من الغزو الثقافي والإختراق الثقافي، يعبر عن مأزق حقيقي تمر به الثقافة العالمية السائدة. فالموقف المناهض للعولمة الثقافية ينبني على أساس الإيمان بأن الثقافة السياسية العربية، وباقي أنواع الثقافات بكل ما تمثله من عمق تاريخي وما تحمله من موروث حضاري، كانت ومازالت في وضع يمكنها من مواجهة العولمة بكل جوانبها، والتصدي لها، وذلك بالإستناد إلى جذورها الحية وانتمائها الأصيل.

إن ما يمكن إستخلاصه من نتائج حول تأثير العولمة سياسيا في المنطقة العربية، وبالخصوص على الهوية العربية، يتمثل في الآتي:

1- هناك تأثير كبير تمارسه آليات العولمة وخصوصا الشركات المتعددة الجنسية، والمنظمات الإقتصادية والمالية الدولية، التي بدأت بتقديم وصفات جاهزة لسياسات عامة في ميادين مختلفة، بينما لجأت للتأثير على البلدان الرافضة للعولمة بإستخدام الوسائل العسكرية والعقوبات الإقتصادية من أجل دفعها بإتجاه تغيير سياساتها وتوجهاتها العامة.

2- إن السيادة في الدول العربية قد تعرضت إلى خلل كبير، خاصة بعد ان أفرغت من محتواها، فالدول هذه لم يعد بمقدورها ممارسة حقوقها السيادية في الكثير من المجالات.

3- إن السيطرة الإعلامية العالمية للشركات المتعددة الجنسية قد أتاحت لها التأثير على المجتمع الدولي، بما يخدم مصالحها ومصالح بلدانها الأم، التي تنشر بإستمرار أفكار الليبرالية السياسية وقيمها وما تتضمنه من حريات إعلامية وسياسية وغيرها،...هذه البيئة استطاعت من خلالها القوى الغربية أن تفرض توجهاتها على عدد من البلدان العربية[1].

لا يمكن للثقافة العربية أن تصمد أمام التيار الجارف لسيطرة العولمة الثقافية والهيمنة الغربية، إلا إذا وضع المفكرون العرب بدعم من حكوماتهم ومؤسساتها الثقافية استراتيجية موحدة تعتمد على مجموعة من الركائز أهمها ما يأتي:

الركيزة الأولى: تحرير الثقافة العربية من القوالب التقليدية التي ورثتها طوال القرون العشرة الماضية من تاريخها الطويل، التي يغلب عليها التبعية والتكرار.

[1] - عبد العزيز بن التويجري، مرجع سابق، ص. 170.

الركيزة الثانية: إحياء التراث الفكري العربي، وتنقيته من الشوائب الدخيلة عليه التي عملت على إضعافه وتأخره، وإعادة تركيبه بما يتفق مع تطور العصر وأحداثه، ولا يمكن أن يتحقق كل هذا إلا بإعادة بناء الفكر العربي وربط ماضيه المجيد بحاضر العصر الذي نعيش فيه في اتجاه المستقبل وتحدياته.

الركيزة الثالثة: الدعوة إلى ديموقراطية الثقافة العربية، وممارسة حرية التعبير عن مختلف العلوم والفنون و الآداب، وعدم حجر السلطات السياسية والدينية على الفكر والمفكرين.

الركيزة الرابعة: أنه في عصر ثورة التكنولوجيا الحديثة والأقمار الصناعية والإتصالات المعلوماتية لن يكون للثقافة العربية قائمة في القرن القادم، ولن يكون لها مكان في العولمة الثقافية من دون حدوث صحوة ثقافية عربية تنطلق في أجواء العولمة متسلحة بالإبتكار والإبداع، ومستخدمة أدوات العلوم الحديثة وتكنولوجيا الإرسال المتقدمة، والبرامج التي تتميز بالفن والإتقان والحداثة، وهذا مع مراعاة ما يتماشى والأصالة العربية، وحفاظا على هوية الشعب العربي.

الركيزة الخامسة: ضرورة وضع إستراتيجية مستقبلية لرؤية إبداعية للثقافة العربية قادرة على تكيفها مع العولمة التي تضعها الدول الغربية في الألفية القادمة، وتكون قادرة على تكيف ثقافتنا للتحدي الذي سوف يواجهها في عصر المعلوماتية، وهو عصر تقوم المعرفة العلمية والتكنولوجية الحديثة بدور هام في تشكيل المنظومة الثقافية والهوياتية فيه[(1)].

وفي إطار رسم إطار عام بين العولمة والهوية الثقافية، يطرح الدكتور الجابري عشر أطروحات وهي كالآتي:

– ليست هناك ثقافة عالمية واحدة بل ثقافات متعددة تعمل كل منها بصورة تلقائية أو بتدخل إرادي من أهلها.

(1)- د. محمد الشبيني، مرجع سابق، ص ص. 88–89.

– الهوية الثقافية مستويات ثلاثة: فردية وجمعوية ووطنية قومية، والعلاقة بين هذه المستويات تتحدد أساسا بنوع الآخر الذي تواجهه. فالفرد داخل الجماعة الواحدة، والجماعات داخل الأمة، والأمة إزاء الأمم.

– لا تكتمل الهوية الثقافية إلا إذا كانت مرجعيتها: جماع الوطن والأمة والدولة.

– ليست العولمة مجرد آلية من آليات تطور الرأسمالية، بل هي بالدرجة الأولى إيديولوجيا تعكس إرادة الهيمنة على العالم.

– العولمة شيء والعالمية شيء آخر، العالمية تفتّح على العالم والثقافات الأخرى واحتفاظ بالخلاف الإيديولوجي، أما العولمة فهي نفي للآخر وإحلال للإختراق الثقافي محل الصراع الإيديولوجي.

– ثقافة الإختراق تقوم على جملة أوهام هدفها" التطبيع" مع الهيمنة وتكريس الإستتباع الحضاري.

– نظام يعمل على إفراغ الهوية الجماعية من كل محتوى ويدفع إلى التفتيت والتشتيت لربط الناس بعالم لا وطن ولا أمة ولا دولة أو يغرقهم في أتون الحرب الأهلية.

– العولمة وتكريس الثنائية والإنشطار في الهوية الثقافية العربية.

– إن تجديد الثقافة، أية ثقافة، لايمكن أن يتم إلا من داخلها.

– إن حاجتنا إلى الدفاع عن هويتنا الثقافية، لاتقل عن حاجتنا إلى اكتساب الأسس والأدوات التي لابد منها لدخول عصر العلم والتقانة، وفي مقدمتها العقلانية والديموقراطية[1].

نخلص من كل هذا، إلى أن خطر الهيمنة الثقافية الغربية على الهوية العربية لن يتوقف، طالما كانت للدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية السيطرة الإقتصادية الرأسمالية على سوق التجارة والمال لصالح شركاتها العملاقة المتعددة الجنسية، والتفوق في العلوم والفنون والتكنولوجيا الحديثة. فبعد أن أحكمت تلك الدول قبضتها على

---

[1]– محمد عابد الجابري،" **العولمة والهوية الثقافية: عشر أطروحات**"، في المستقبل العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998)، ص. 22.

إقتصاديات العالم وإخضاعه لمصالحها، حان الوقت لممارسة الهيمنة على ثقافات الدول النامية والسيطرة على خصوصياتها الحضارية، والإعتداء على سيادتها الثقافية القومية، وإخضاعها لتبعية الثقافة الأحادية الغربية، بحجة توحيد العالم ثقافيا، وتحطيم الحدود التي تفصل بينها، وإلغاء سيادة الأمم النامية.

المبحث الثالث: إمكانات المجتمع المدني ودوره في تحقيق وبناء الأمن الهوياتي.

وكما رأينا أن المجتمع العربي يعاني من أزمة هوية، متأثرة أساسا بالتيارات الغربية، وبما تمليه التطورات الحالية والتغيرات الحاصلة على الساحة الدولية، فإن جهود النظم العربية في سبيل الحفاظ على الكيان العربي والهوية العربية قائمة، ومنها نذكر جهود تنظيمات ومؤسسات المجتمع المدني، والذي نتناوله في الآتي:

المطلب الأول: دور المؤسسات والتنظيمات المختلفة.

1- المنظمات والجمعيات:

إن منظمات المجتمع المدني في المنطقة العربية، تعمل من خلال فضاء إجتماعي وثقافي وسياسي وإقتصادي، يتسم بقدر كبير من التنوع والتعقيد. ففي حين يتسم الفضاء المجتمعي اللبناني والمصري والشمال إفريقي بشكل عام بقدر كبير من الإتساع والمرونة الإجتماعية، يتسم الفضاء الإجتماعي في الخليج والجزيرة العربية، بقدر كبير من المحافظة يزيد بعض الشيء هنا ويتقلص هناك داخل هذا الإقليم.

وتصنف المنظمات العربية من حيث الإقليم إلى نوعين:

أولا: منظمات عربية عبر قطرية، وهي رغم كثرتها العددية إلا أن إنتاجيتها العملية محدودة المدى والتأثير، ولا يذكر منها إلا المنظمة العربية لحقوق الإنسان واتحاد المحامين العرب،... وقد لعبت هذه المنظمات أدوارا مهمة فيما يتعلق بقضايا تطوير الهوية إضافة إلى المطالبة بتحسين أوضاع حقوق الإنسان والتطور الديموقراطي، وكذا مواقفها من القضية الفلسطينية والعلاقة بالغرب وخصوصا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.

ثانيا: المنظمات الوطنية والتي ترتفع أعدادها في بلاد الشام ومصر والمغرب العربي وفي دول الخليج العربي، ويمكن تصنيف هذه المنظمات من حيث النشاط إلى التالي:

1- المنظمات والجمعيات الخيرية: وهي الكثيرة من حيث العدد والنشاط، ويأتي إنشاؤها استجابة لحاجة بدت متزايدة في منطقة بدت تتسع وتتعقد فيها مشكلات الهوية، وتندرج تحت هذه الجمعيات بعض المنظمات الأهلية التي تقوم بالتوعية والإصلاح.

2- الجمعيات والمنظمات النسوية وتلك المهتمة بالرعاية الأسرية، والتي تهتم بشؤون المرأة السياسية والإجتماعية.

3- المنظمات والنقابات المهنية.

4- المنظمات والجمعيات الحقوقية.

5- المنظمات والجمعيات الثقافية والفنية والأدبية.

6- المراكز والمنتديات الفكرية والبحثية[1].

وتقوم هذه الجمعيات والمنظمات عموما بالسعي نحو تطوير التعليم والتنشئة خاصة بالنسبة للأطفال، وكذا تحسين أوضاع المرأة، والحفاظ على الحقوق والحريات العامة.

2- المساجد والأوقاف:

من المعروف أن المسجد هو المكان الذي يجمع المسلمين لأداء العبادات، وهو المؤسسة التي تطهر وتربي الأفراد، وتزرع في نفوسهم حب التعاون والتماسك الإجتماعي، وأداء المسؤوليات. وبالإضافة إلى هذا فهو يؤدي وظائف أخرى، فهو عبارة عن مكتبة، ومكان لجمع التبرعات وتوزيع الزكاة وإعداد الكوادر عبر الأساليب الصوفية التي تعمل على تعبئة الشعب خاصة ضد حملات الغزو الخارجية[*].

---

(1) - adam elback ,**la société civil en afrique : la réalité et les défis** ,dans :le role de la société civil dans le développement de l’état, 8 eme colloque international, algerie,université d’adrar,20-22 novembre 2005, p.2.

(*)- وخير مثال على ذلك هو الدور الكبير الذي لعبه شيخ الطريقة الصوفية حمزة ظافر في عام 1882 في تحريض التونسيين لمقاومة الفرنسيين

بدعم من العثمانيين.

وعليه فقد استطاع المسجد من خلال الأدوار التي كان يؤديها في المجتمعات العربية الإسلامية ولا يزال يؤديها في الوقت الحاضر، أن يؤسس لنفسه مكانة إجتماعية ذات وظائف إجتماعية أساسية تظهر في أبعادها الوظائف التي تؤديها مؤسسات المجتمع المدني الحديثة.

وإلى جانب المسجد والوظيفة التي يؤديها، توجد هيئة الأوقاف بوصفها أسلوبا متميزا أسس له المسلمون وفقا لثقافتهم، بحيث اعتبره الفقهاء من الصدقات الدائمة، حيث فسر العلماء الصدقة بالوقف.

وعليه فإن مؤسسة الوقف قد لعبت دورا كبيرا في المجتمعات العربية الإسلامية وأسهمت إلى حد كبير في دعم العمل الجماعي والإجتماعي، وفي بناء الدولة الإسلامية وهذا ما أكده الدكتور "**إبراهيم البيومي**" بقوله: "فإن الوقف ظاهرة اجتماعية أهلية إسلامية أسهم هذا النظام بفعالية في بناء صرح الحضارة الإسلامية وعمل على تقوية المجتمع وتماسكه"[(1)]. وهو ما يوضح الدور الذي يؤديه الوقف في بناء المؤسسات الإجتماعية داخل الدولة العربية الإسلامية.

3- الطـــائفيـــة:

إلى جانب تلك المؤسسات والتكوينات الإجتماعية، توجد الطائفية التي يقصد بها: جماعة من الناس يمارسون معتقدا دينيا بوسائل وطرق وفنون معينة، فهي تجمع ديني في الأصل والممارسة والغاية، ثم إكتسب بعدا اجتماعيا وسياسيا، وهذا راجع إلى نوع فهمها وتطبيقها للدين وظروف تكوينها ومسارها التاريخي[(2)].

ولقد ساهمت هي الأخرى في أداء الدور الإجتماعي الذي تبنته المؤسسات الإجتماعية الأخرى، وهذا بفضل غرسها للقيم والروح الإجتماعية والجماعية لأفرادها وجماعاتها.

والملاحظ أن هذه التكوينات التي عرفها المجتمع العربي الإسلامي كتنظيم ذاتي خارج السلطة، كان لها الفضل في أداء الوظائف الإجتماعية، حيث كان المسجد مركز

---

(2)- خيرة بن عبد العزيز، مرجع سابق، ص. 64.

(2)- المرجع نفسه، ص. 65.

إشعاع ثقافي وكان الوقف مؤسسة مستقلة ومصدر مالي لمستلزمات الدفاع الإجتماعي والأمني، كما كانت هذه التكوينات تشكل نوعا من الحماية والأمن للمواطن من تسلط وتعسف السلطة.

كما أنها حققت مهام مؤسسات المجتمع المدني وظفرت بوظائفه، على الرغم من أنها تفتقد لخصائص وركائز هذا الأخير، إلا أن القبيلة شكلت - وعلى سبيل المثال في الخليج العربي- قناة لإعادة توزيع الدخل، كما شكلت العشيرة في الأردن وفلسطين قاعدة أمنية ثقافية واجتماعية للمجتمع. ومثلت القبيلة في الصومال واليمن والسعودية، تنظيم بارز قبل قيام الدولة الحديثة، وذلك عندما تولت الدفاع عن نفسها وإبرام معاهدات في حدود حاجاتها المختلفة.

ومنه فإن هذه التنظيمات قد لعبت دورا كبيرا في غرس الأسس والركائز الإجتماعية التي ارتكزت عليها الدولة العربية فيما بعد، والتي كان بمقدورها أن تشكل عامل إيجابي في بناء مؤسسات المجتمع المدني الحديثة التي ظهرت مع قيام الدولة العربية المستقلة، لو تم توظيفها والإستفادة منها بشكل إيجابي من طرف الدولة والمجتمع.

4- دور المؤسسات الثقافية:

نقصد بها تلك المؤسسات التي تعنى بقضايا المجتمع من الناحية الثقافية. وتختلف نوعية هذه المؤسسات من دولة عربية إلى أخرى، لكننا نلاحظ أيضا أن غالبية هذه المؤسسات على الرغم من اهتماماتها، إلا أن موضوع الهوية قد يكون مغيبا لديها، وإن وجدت تشريعات تؤكد على أهمية تعزيز الهوية الثقافية. لذا فإنه من الواجب إعادة النظر في برامجها وأهدافها بإعطاء موضوع الهوية العربية بعدا إستراتيجيا، ومن هذه المؤسسات، يمكن ذكر:

1- وزارة الثقافة، التي يمكن أن تؤدي دورا أساسيا في هذا الشأن بحكم تخصصها.

2- قصر الثقافة، والأندية المختلفة.

3- المنظمات والجمعيات ذات الأهداف الثقافية: إتحاد الأدباء والكتاب، الجمعيات الفلسفية ،...

4- وزارة الأوقاف والإرشاد، عن طريق إعداد خطباء المساجد والتأكيد على الأبعاد المستنيرة للدين الإسلامي[1].

المطلب الثاني: الإستراتيجية الإعلامية العربية للتوعية الأمنية وتعزيز الهوية.

نظرا لأهمية الإعلام في مجال تحقيق الأمن وتعزيز الهوية، وتفعيلا للإستراتيجية الأمنية العربية فيما يتعلق بتحصين المجتمع العربي بالقيم الدينية والأخلاقية. رأى مجلس وزراء الداخلية العرب وضع استراتيجية خاصة للإعلام الأمني وإنشاء مكتب متخصص لشؤون الإعلام الأمني ضمن المكاتب المتخصصة المرتبطة بالأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب. وقد تم إعتماد إستراتيجية إعلامية، وفيما يلي نصها:

أولا/ المنطلقـــــات:

ترتكز هذه الإستراتيجية على المنطلقات التالية:

1- إن الإسلام عقيدة وشريعة ومنهج حياة، وهو الركيزة الأساسية التي تحكم هذه الإستراتيجية وتحدد أهدافها ووسائلها.

2- إن الوقاية من التأثيرات الخارجية، يتطلب تعاونا ثابتا بين مختلف الأجهزة الإعلامية في الدول العربية.

3- إن الحفاظ على مقومات المجتمع العربي يستدعي مواجهة ما تنطوي عليه المواد الإعلامية من مخاطر وسلبيات.

ثانيا/ الأهـــداف:

1- تحصين المجتمع العربي ضد ما يهدد القيم الدينية والأخلاقية والتربوية.

2- توجيه المواطن نحو التحلي بالسلوك السليم واحترام القوانين والأنظمة.

3- تطوير المؤسسات الإعلامية للنهوض بمسؤولياتها للوقاية والتحسيس والتوعية.

(1)- **<u>Etude sur le renforcement du role de la soiété civil maghrebine</u>**, dans la mise en œuvre des pan et du pasr, p. 08.

ورغم هاته الجهود والبرامج المسطرة، والتي تبذل في سبيل المحافظة على الهوية وخصوصيات المنطقة العربية، إلا أنها لا تزال تعاني الكثير من النقص و القصور، وهذا ما يستدعي الإهتمام أكثر بالهوية وبالخطر المحدق بها من الخارج. كما ينبغي الإهتمام بتطوير المجتمع المدني، وإعطائه هامشا أكثر فعالية في تحقيق الأمن، والحفاظ على المجتمع العربي من خطر التمزق الهوياتي.

المطلب الثالث: دلالات تفعيل دور المجتمع المدني ومتطلبات التطبيق في المجتمع العربي.

إن تعزيز مشاركة مؤسسات المجتمع المدني في تحمل المسؤوليات، والتي من بينها بناء وتحقيق الأمن الهوياتي، يعتبر عاملا جوهريا في العالم العربي. وإن هذا الأمر يتطلب توفير الحرية لإنشاء مؤسسات المجتمع المدني، وإعادة النظر في التشريعات الحاكمة لإنشاء ومراقبة ومتابعة نشاطات تلك المؤسسات بما يسمح بسهولة الإنشاء وزيادة الشفافية على نشاطاتها ومساءلتها في حال وجود ممارسات لا تتسم بخدمة مصالح المشاركين بها، أو بخدمة المصلحة العامة للمجتمع.

إن تشجيع إنشاء مؤسسات المجتمع المدني، وإشراكها في تحمل المسؤوليات المجتمعية، يساعد على تحقيق القدر الكافي من الموارد المالية التي تجنبها الإعتماد على المنح والموارد المالية الخارجية، والتي قد يُساء استخدامها أو يساء اختيار الأهداف التي يتم التمويل من أجلها، بما لا يخدم، بل قد يضر بمصالح المجتمع[1].

وفي سبيل ترسيخ الهوية العربية، فإنه ينبغي لمؤسسات المجتمع المدني أن تعمل كالآتي:

- تنمية روح التسامح بين الأديان والمذاهب.
- الإعتراف بالتنوع الثقافي، واحترام الآخر في معتقداته.
- البحث عن القواسم المشتركة التي تشكل الهوية الموحدة للأمة.

---

(1)- د.زهير عبد الكريم الكايد، مرجع سابق، ص. 232.

– تنمية ثقافة الإعتدال والوسطية، ورفض العصبية والإنغلاق حول الذات، ورفض كل أشكال العصبية التي لا تعترف بالآخر.

– تفعيل دور المؤسسات الثقافية العربية، في تنمية الثقافة العربية والإنسانية، التي تنمي شخصية الفرد وتوسع من معارفه.

– إقامة مكتبات عامة في مراكز الشباب والأندية، وتزويدها بالكتب الهادفة لتعميق الولاء والوحدة الوطنية والعربية لدى النشئ والشباب.

– عقد دورات وورش عمل لخطباء المساجد، ومعدي البرامج الإعلامية والتعليمية، حول مفهوم الهوية، والوعي الوطني لديهم.

– تبني إصدار سلسلة كتب تعنى بالتراث وملامح الهوية الثقافية في العالم العربي، ويمكن لجامعة الدول العربية رعاية هذه السلسلة.

– تضمين الخطاب الديني والحث على اكتساب إيجابيات الثقافات الوافدة، والإستفادة من المعارف المفيدة وعلوم التكنولوجيا الحديثة، وضرورة تجنب التأثير السلبي لتلك الثقافات.

– تعزيز مفهوم الإنتماء للأمة العربية، وتذكير الشباب والنشئ بنضال الشعب العربي، ورجاله المخلصين ضد القوى الإستعمارية في كل مراحل التاريخ، من خلال إقامة ندوات وملتقيات، تناقش مراحل النضال العربي، من أجل الحرية والوحدة والتقدم[1].

وعلى كل دولة عربية أن لا تعمل بمعزل عن الدول العربية الأخرى، لأن كل دولة عربية تستطيع أن تحصن نفسها من خلال إتجاهين:

الإتجاه الأول: هو من خلال عمل عربي مشترك، يسعى إلى إعادة الروح في القومية العربية والتعاليم الإسلامية من خلال رصد تمويل عربي يسعى إلى العمل على:

(1)- د. حسن محمد الكحلاني، "**الهوية الثقافية العربية: مبادئ أولية حول ترسيخ الإنتماء ودعم مقومات الهوية العربية**"، صحيفة 26 سبتمبر عدد: 1421، تم تصفح الموقع يوم: 2009/08/11.

< www.26sep.net /news weekarticle.php ?ing.>

1- ترسيخ روح المواطنة للمواطن العربي، وتعزيز الإنتماء العربي، والهوية العربية الأصيلة.

2- المحافظة على اللغة العربية ونشرها، من خلال تعميق الفهم والذوق لدى المذيعين الإعلاميين بالثقافة العربية ذات الجذور، وليس الإعتماد على الثقافة السطحية.

3- تفعيل مؤسسات الجامعة العربية المختصة بهذا الجانب، من خلال زيادة التنسيق بين الدول العربية نفسها، وزيادة حجم تداول المبادلات الإعلامية والصناعات الثقافية.

4- وضع خطة عمل وإستراتيجية إعلامية بعيدة المدى، من خلال السياسات الإعلامية التي تعبر عن ثوابت الأمة العربية، وبالتالي وضع هذه الإستراتيجية موضع التنفيذ على شكل برامج عمل إعلامية، تدرس الواقع وتعمل على تحصين وحماية المجتمع العربي من الإختراق الإعلامي، الذي يسعى إلى هدم وإزالة الهوية العربية من الوجود، في عالم لا مكان فيه للآخر إن لم يكن قويا.

أما الإتجاه الثاني، فهو على مستوى الدول القطرية، وذلك عن طريق:

1- دراسة الواقع الإعلامي الحالي، دراسة علمية وافية تظهر مواطن الخلل والضعف، ومن ثم العمل على تفاديها.

2- وضع إستراتيجية إعلامية تنهض بمستوى الإعلام الوطني وتحميه من الإختراق الإعلامي.

3- العمل على إنتاج الصناعات الثقافية من مواد علمية تراثية تاريخية، تعيد للأذهان قوة الإنسان العربي إذا ما توفرت له الإمكانية الإبداعية.

4- إطلاق الحريات للإبداع، فالعمل المبدع يحتاج إلى مساحة كافية من الحرية والإنتهال من التراث العربي والإسلامي الأصيل[1].

يجب التركيز على النقاط السابق ذكرها، لأجل تفعيل دور المجتمع المدني، ذلك أن إنشغال منظمات المجتمع المدني ببرامجها المتخصصة المختلفة، أدى إلى ضعف الأدوار المتوقعة

---

[1]- حسن عبد الله العايد، **المتغيرات الدولية وسيناريوهات الثقافة العربية**، ط. 1(بيروت: دار النهضة العربية، 2004)، ص ص. 76-78.

منها في تعزيز الهوية العربية، ومازال العالم العربي يفتقد إلى منظمات مهمتها الأساسية تعزيز الإنتماء والهوية العربية، وهذا ما يجعلنا نطالب بإنشاء منظمة عربية لهذا الغرض، بحيث تكون مؤسسة مشتركة تضم في عضويتها كافة الدول العربية، ومبرر هذا المطلب هو أن منظمات المجتمع المدني مشغولة بقضايا متعددة ولديها أولويات لم تكن من ضمنها تعزيز الهوية العربية.

إن على الحكومات العربية، أن تشجع وتسهل تأسيس منظمات عربية تعنى بهذا الشأن حتى تحقق الدور المرجو من منظمات المجتمع المدني نحو تعزيز الإنتماء والهوية لدى المجتمع العربي.

خلاصـــة:

تناولنا من خلال هذا الفصل واقع الهوية في العالم العربي، والذي ينم عن واقع أزمة فعلية يعاني منها المجتمع العربي برمته، تظهر تجلياتها من خلال التأثير الواضح، الفعلي والقوي للعولمة ومختلف التطورات التي يشهدها العالم اليوم، من تكنولوجيا الإتصالات والثورة الرقمية،... التي تفرض على الدول النامية والعربية منها على وجه الخصوص الإلتحاق بها لأجل مواكبة العصرنة والتطور، وهذا على حساب العادات والتقاليد وأصالة وتاريخ المجتمع العربي.

كما أن دور المجتمع المدني في سبيل التصدي لهذا الغزو الخارجي منه والداخلي، يبقى محدود ومعدوم في أحيان كثيرة، ويرجع ذلك إلى ضعف إمكانيات المجتمع المدني من مختلف الجوانب: المادية، التنظيمية، تدخل وسيطرة الدولة،... والتي تؤدي إلى محدودية دوره، والقصور في جوانب عديدة منه.

وفي سبيل مواجهة هذه الأخطار التي تحيط بثقافة الأمة العربية الإسلامية من كل جانب، ينبغي على المفكرين والحكام العرب أن يبشروا بصحوة ثقافية قومية، تتميز برؤية إبداعية تعمل فيها على إحياء التراث والفكر العربيين في منظومة ثقافية متكاملة تجمع بين الأصالة والمعاصرة. وأن يدعوا إلى ثقافة عربية تتفق مع الألفية الثالثة وتحديات التغيرات الغربية التي تتسلح بأحدث ما وصلت إليه التكنولوجيا من أقمار صناعية ووسائل الإتصال، وشبكات الإنترنيت والمعلوماتية.

أمام كل هذه التحديات والأخطار المحدقة بمستقبل الهوية وبالتالي الأمن العربيين، ينبغي محاربة كل أشكال النقل والتقليد التي لا تراعي خصوصية المنطقة العربية وتراثها العربي الإسلامي العريق.

الفصل الثالث/
أزمـــة الهوية وتحقيق الأمن في الجزائر

تمهيـــد:

يتميز الخطاب الثقافي المنتج في الجزائر، وهو يتناول مسألة الهوية، بالتأزم وعدم القدرة على خلق خطاب جامع متفق عليه نسبيا حول هوية اجتماعية واضحة للمجتمع الجزائري، حيث نلاحظ أن مسألة الهوية في الجزائر تمثل: "إشكالية قصوى ضمن فسيفساء المشهد الثقافي ككل".

وهذه الهوية الواضحة اجتماعيا، والتي تحظى بالقبول النسبي من طرف جموع المواطنين أو أفراد الأمة، وكذا مختلف الفاعلين السياسيين داخل المجتمع، تسهم أكثر ما تسهم في دعم الأمن الاجتماعي، الذي يظل مرتبطا بتوافر الشرعيتين السياسية والثقافية، بالإضافة إلى عوامل أخرى مادية مرتبطة أساسا بمستوى الرفاه الاقتصادي والتقدم الحضاري الذي يبلغه المجتمع في مرحلة معينة من مراحله التاريخية.

لذلك فإن الأسئلة الواجب طرحها هي: ما هي مقومات الهوية الوطنية في الجزائر؟، وكيف كان الصراع حولها خلال الحقبة الاستعمارية؟، وبعد الاستقلال؟. وفيم تمثلت ردود فعل مختلف تنظيمات المجتمع المدني في سبيل بناء هذه الهوية في الجزائر؟.

- يبحث هذا الفصل أساسا في إشكالية الهوية، والأزمة التي شملتها خلال فترة الاستعمار الفرنسي، واستمرت حتى بعد الاستقلال. كما يبين السبل التي اتخذها المجتمع المدني كفاعل رئيسي – على غرار الفواعل الأخرى– في سبيل بناء وتحقيق الأمن الهوياتي في الجزائر، منذ الاستعمار، وهذا ما سنتناوله بالتفصيل من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: نشأة المجتمع المدني وأهميته في الجزائر.

سنحاول من خلال هذا المبحث تبيان التطور التاريخي للمجتمع المدني بالجزائر، من خلال مرحلتي الإحتلال والاستقلال (مرحلة الأحادية الحزبية وكذا التعددية)، إضافة إلى التعرض إلى أهميته ومكانته في الجزائر.

لذا، فما هي بوادر تشكل المجتمع المدني في الجزائر؟، وهل هي فعلا معبرة عن حاجة ملحة في المجتمع الجزائري؟.

المطلب الأول: الإرهاصات الأولى لنشأة المجتمع المدني في الجزائر.

لقد مر المجتمع المدني في الجزائر بعدة مراحل، فقبل التحدث عن وجوده، يجب أولا أن نتحدث عن جذور ونشأة هذا المجتمع المدني.

1- مرحلة الاحتلال:

فنشأة المجتمع المدني ارتبطت بالدين، خاصة الزوايا، ويرجع "أيمن الدسوقي"، البدايات الأولى لتشكل المجتمع المدني إلى القرن الحادي عشر ميلادي، مع بروز الطرق الصوفية، التي تشكل الإطار العام، الذي من خلاله يدافعون على الحرية الوطنية ضد الأفكار الدخيلة الآتية من الاستعمار، وأهمها: الطريقة التيجانية (1786)، الطريقة القادرية، ...[1].

ومع بداية الاستعمار الفرنسي للجزائر في 1830، اختفت التنظيمات التقليدية في العشرية الأولى، لكنها عادت إلى الظهور بعد ذلك، وذلك لحاجة الأفراد للتنظيم والتضامن للحفاظ على هويتهم وتراثهم الإسلامي من الضياع والإنطماس.

وتؤكد معظم الدراسات، التي تناولت تاريخ الجزائر المعاصر أن مؤسسات المجتمع المدني كان لها فضل كبير في مقاومة المحتل الفرنسي. بالرجوع مثلا لفترة الاحتلال الفرنسي للجزائر، يمكن تحديد العديد من المؤسسات ضمن نسيج المجتمع الجزائري، والتي ساهمت في

---

[1]- إبراهيم أيمن الدسوقي، "**المجتمع المدني في الجزائر: الحجرة- الحصار- الفتنة**"، مجلة المستقبل العربي، العدد 259، 2000، ص. 69.

مقاومة المستعمر. فمنذ بداية القرن العشرين ساهمت بعض الزوايا والطرق الصوفية والمدارس القرآنية ومؤسسة الأوقاف، بدور لا يستهان به في هذا الشأن[1].

و لم تمنع الوضعية السيئة التي آلت إليها الزوايا خلال فترة الاحتلال لتكون بمثابة المؤسسة الشاملة فهي مسجد للعبادة، ومدرسة للتعليم، وملجأ للهاربين، ومأوى للغرباء، ومركز للفقراء.

ولقد ساهمت هذه الزوايا في تجنيد المجاهدين لمحاربة المستعمر الفرنسي، لاسيما خلال العقود الأولى التي تلت الاحتلال، كما قامت زوايا أخرى بمواصلة رسالة التعليم، وذلك بالرغم من تأميم المستعمر الفرنسي للمصادر التي تقوم بتمويلها مثل الأوقاف[2].

هذا إضافة إلى العديد من الممارسات التضامنية، والتي تتجسد أولاها في "التويزة"، التي تعد بمثابة العرف في المجتمع التقليدي. وهي نوع من النشاطات التطوعية، والمكونة من جماعة صالحة وقوية، بناء على المرجعية الأصلية للهوية الدينية، وتكون حيويتها وقدرتها في تحقيق النفع العام، والحفاظ على المجتمع الجزائري. إضافة إلى أشكال أخرى مثل "الحلقة" التي يحكمها رجال الدين والزوايا، وكذا التنظيم التقليدي القبلي المتمثل في "ثاجمعت"، وهي عبارة عن مؤسسة اجتماعية تمارس السلطة الاجتماعية على مختلف التشكيلات الاجتماعية المكونة لها[3]. ويوجد تنظيم "ثاجمعت" خاصة في منطقة القبائل (وهي لا تزال موجودة إلى يومنا هذا)، ويتم اختيار ممثليها في المجلس، المكون من رجال، الشيوخ والعقال، الذين يتمتعون بشخصية محترمة وبالسلم الاجتماعي، إضافة إلى اعتبارات أخلاقية، ويفضل بالأخص الرجال المتدينين المنحدرين من الأسر ذات الأنساب العريقة[4].

---

(1)- د. صالح زياني، "**تشكل المجتمع المدني وآفاق الحركة الجمعوية في الجزائر**"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، ديسمبر، 2007، ص ص. 91-92.

(2)- نفس المرجع السابق، ص. 92.

(3)- فيروز حنيش، "**إشكالية المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الجزائر (1989–2005)**" (رسالة ماجستير في التنظيمات السياسية والإدارية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2008)، ص. 58.

(4)- نفس المرجع السابق، ص. 58.

وعليه، فقد عمد الشعب الجزائري على إحياء مؤسسات قبلية تضامنية لمواجهة الاستعمار الفرنسي، الذي عمل على نقل تنظيمات فرنسية إلى الجزائر، وتشجيعها وسط الأهالي، بغية القضاء على مقومات الشعب الجزائري.

2- مرحلة الاستقلال:

أ- فترة الأحادية الحزبية:

تميزت الفترة الأولى من المرحلة الثانية من عملية تشكل المجتمع المدني في الجزائر، وهي فترة الأحادية الحزبية (1962-1989) بإنتكاسة واضحة. حيث لعبت السلطة السياسية الحاكمة في الجزائر منذ الاستقلال دورا هاما في تشكيل مجتمع مدني على مقاسها، وذلك بالاعتماد على مسوغات، وعلى رأس هذه المسوغات: المحافظة على الوحدة الوطنية.

ويلاحظ أنه منذ السنوات الأولى للاستقلال، سعت السلطة السياسية للإستيلاء وصياغة الفضاء السياسي سواء كان رسميا أو غير رسمي، وذلك وفقا لما تقتضيه مصلحتها، وتؤكد العديد من الشواهد هذا الطرح، فالسعي مثلا للسيطرة على جهاز حزب التحرير الوطني كان واضحا.

وذلك لأن الدولة آنذاك كانت ترى أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية التربوية والثقافية، مدمجة في طبيعة النظام السياسي المتبع، إذ تعتبر من مهامه الأساسية، فأقصت بذلك كل مبادرة أو منافسة في الميدان، لأنه وبرأيها أن المجتمع لم يصل بعد إلى مرحلة التكفل الذاتي بشؤونه (وذلك عن طريق تأسيس وإنشاء تنظيمات جمعوية تدافع عن حقوقه وآرائه وتخدم مصالحه)[1].

وبذلك عمت روح الأبوية في جميع المجالات، وألبست الصبغة السياسية لكل المنظمات الاجتماعية والثقافية والتربوية. وعليه ظلت مؤسسات المجتمع المدني بمختلف تنظيماتها، تسير في نفس القوالب والأطر التي كانت قائمة في الفترة الاستعمارية والمتمثلة في عملية الهيمنة.

---

(1)- عمر دراس، "**الظاهرة الجمعوية في ظل الإصلاحات الجارية في الجزائر: الواقع والآفاق**"، مجلة إنسانيات، أفريل- جوان، 2005، ص. 25.

ويلاحظ وجود ثنائية غير متجانسة في بنية مؤسسات المجتمع المدني خلال فترة الأحادية، فقد تشكلت مؤسسات المجتمع المدني الرسمي، وهو ذلك المجتمع الذي يتحرك في إطاره كل من النقابة، وبقية الجمعيات الأخرى، ويسهر على إدارته وجهاء الناس من الساسة والمفكرين، ويتمركز غالبا في المناطق الحضرية الكبرى.

وفي المقابل نلاحظ هناك مجتمع مدني آخر غير رسمي، الذي لجأ إلى التعبير عن نفسه خارج النسق القائم، وهو يتشكل أساسا من تلك الفئات الاجتماعية المناهضة للسلطة المركزية، والتي تتميز خطاها بقدر معين من الراديكالية، فهذا المجتمع المدني غير الرسمي، له أيضا مؤسساته وتنظيماته ومنتدياته، مثل: حلقات الذكر في المساجد، جمعيات الطلبة، ...

وقد نجحت العديد من مؤسسات المجتمع المدني غير الرسمي (مثل المؤسسات التي كانت تتغذى من الأيديولوجية الشيوعية)، من الوصول إلى المجتمع المدني الرسمي، والإحتماء به، لتمرير أهدافها لاسيما خلال الفترة التي سبقت الإنتقال إلى التعددية السياسية سنة 1989[1].

إن هشاشة التشكيلات الرسمية وعدم قدرتها على الإمتداد الحقيقي داخل المجتمع، سواء تعلق الأمر بحزب جبهة التحرير الوطني أو مختلف المنظمات الجماهيرية الأخرى، دفع بالعديد من الفئات الاجتماعية إلى تنظيم نفسها خارج دائرة الفضاء السياسي والاجتماعي والثقافي الذي تحكم فيه الدولة. ومن الأمثلة التي يمكن الإستعانة بها، العودة لفحص أداء ونفوذ بعض مؤسسات المجتمع المدني، التي لم تحظ بإعتراف من قبل النظام الحاكم، ومنها: الحركة الإسلامية، الحركة البربرية، ... [2].

ولتدليل مسار المجتمع المدني في فترة ما بين 1962-1989، نتتبع مسار الحركة الجمعوية في هذه المرحلة، ونكتشف أوضاعها كنموذج للمجتمع المدني. فبموجب القانون 62-157 المؤرخ في 31 ديسمبر 1962، واصلت السلطات العمل بالقانون الفرنسي- بإستثناء المواد التي تمس بالسيادة الوطنية-، حيث من بينها قانون الجمعيات سنة 1901، ومن الجمعيات التي واصلت العمل، والتي تأسست: الإتحاد الوطني للطلبة الجزائريين

---

(1)- إبراهيم أيمن الدسوقي، مرجع سابق، ص ص. 72-75.

(2)- صالح زياني، مرجع سابق، ص. 94.

(UNEA)، الكشافة الإسلامية الجزائرية (SMA)، وقد ضيق النظام من هذا القانون، ومن مسار تكوين أي جمعية[1].

يلي ذلك الأمر 71-79 الذي صدر عام 1971، حيث وضعت نصوصه المزيد من القيود على تنظيمات المجتمع المدني إلى درجة الرجوع عن تأسيسها، أو دخولها تحت إطار الحزب، كما نص على ضرورة الموافقة المسبقة للسلطات عند منحها الإعتماد القانوني للجمعية[2].

أدى هذا الوضع إلى قيام تنظيمات خفية دون موافقة واتباع الإجراءات الإدارية، حيث تعرضت الحركة الإسلامية والبربرية[*] إلى ملاحقات قضائية وإعتقالات أججت الأوضاع وطورها إلى إنفجار شعبي متعدد الأطراف، ما أدخل البلاد في أزمات لم تنته حتى بعد إعلان التعددية.

بعدها جاء دستور 1976، والذي تبين فيه أن حرية تأسيس الجمعيات غير مرغوب فيه من طرف السلطة آنذاك، حيث وضعت قيود على الجمعيات بصفة خاصة، والمجتمع المدني بصفة عامة، مبررة هذا بالمحافظة على الوحدة الوطنية، أي أنه يجوز التضحية بالمجتمع المدني في سبيل الوحدة[3].

وتعتبر مرحلة السبعينات مرحلة التأميمات، بما في ذلك تأميم المجتمع المدني محاولة منها كما سبق الذكر، التحكم في عناصر الضغط والتوجيه.

واستمرت هذه الهيمنة حتى بعد إصدار قانون 15-87 الصادر في 21 جويلية 1987، المتعلق بالجمعيات، والذي كان من المفروض أن يقلص من هذه الهيمنة، ويتماشى أكثر ومتطلبات البيئة الداخلية والخارجية التي بدأت تطالب بالتغيير، وعوضا عن ذلك، فقد

---

(1)- عبد اللطيف باري، "**المجتمع المدني العالمي وتأثيره على المجتمع المدني الجزائري**" (رسالة ماجستير في التنظيمات السياسية والإدارية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2007)، ص. 103.

(2)- الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، الأمر رقم 71-79 المتعلق بالجمعيات. الجريدة الرسمية. عدد 105، الصادر بتاريخ 24 ديسمبر 1971، ص. 16-18.

(*)- الحركة الإسلامية والحركة البربرية، أقوى تيارات المعارضة للنظام السياسي في الجزائر، نتيجة عدم مشاركتها في العملية السياسية وتهميشها وردعها بالقوة. ومن أمثلة قوى الحركة الإسلامية: حركة القيم التي نشطت في الثمانينات لتفرز الجبهة الإسلامية للإنقاذ فيما بعد، حركة الربيع الأمازيغي بالنسبة للحركة البربرية وما نشط من منظمات أخرى فيما بعد.

(3)- الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، دستور 1976.

كرس هذا القانون سيطرة الإدارة على الجمعيات ومراقبتها، مما أدى إلى تضييق هامش الحريات الجمعاوية، لدرجة أن هذه الجمعيات لا تستطيع أن تستمر خارج دائرة الولاء الحزبي، مما أدى إلى مشاركة شعبية شبه إجبارية وخالية من القناعة وتغلب عليها النزعة الإنتهازية الفردية، وبالتالي فإن هذه المشاركة كانت ظرفية وغير بناءة بالنسبة للمجتمع الجزائري[1].

فترة الأحادية الحزبية، ومن خلال استعراض بعض النصوص وذكر بعض الممارسات، مثلت فترة حديدية جامدة في السياسة، جعلت النظام السياسي يضطلع بكل المهام المنوطة بالمجتمع، وللضرورات المتعددة خاصة الأمنية والتنموية، جعلت النظام يشك ويحذر من أي تكوين خارج التوجه الحزبي الاشتراكي الذي ترسمه النخب الحاكمة في أي نظام مماثل، وبذلك فقد منع المعارضة، واعتبر أي منظمة معادية لنهج الدولة- الحزب، خارجة عن القانون. وهذا ما أدى إلى ظهور المنظمات الجماهيرية التابعة للحزب، المشجعة لسياسته، والخاضعة لتمويله، ذات وصف معاد للمجتمع المدني الحديث، إضافة إلى تكوين منظمات سرية خارجة عن القانون، والتي تعتبر أقرب إلى الحركات المعارضة القائم أغلبها على أهداف سياسية.

ب- فترة التعددية:

إن الإقرار بالتعددية، وبالرغم من جوانبها الإيجابية، لم يكن لقناعة وإيمان النظام الحاكم في الجزائر بمزايا المشاركة السياسية والحرية، وفسح المجال أمام مؤسسات المجتمع المدني، بقدر ما عكس هروبا من أزمة صراع على مستوى التيارات والتوجهات والمصالح المختلفة الممثلة ضمن العلبة السوداء، أي النظام السياسي.

- المجتمع المدني من خلال دستور 23 فيفري 1989:

فدستور 23 فيفري 1989، يعتبر الولادة الحقيقية للمجتمع المدني في الجزائر، حيث اضطرت الدولة الجزائرية إلى تبني التعددية، والتخلي عن بعض وظائفها الاجتماعية، وإسنادها إلى الجمعيات المدنية للتكفل بها، والتي تعتبر صورة من صور الديموقراطية والتغيير.

---

(1)- فيروز حنيش، مرجع سابق، ص. 63.

حيث رخص للمجتمع المدني لينشط في ظل القانون، من خلال فتح مجال التعبير، وذلك من خلال المادة 39 من دستور 1989 التي نصت على: "حريات التعبير وإنشاء الجمعيات، والاجتماع مضمونة للمواطن"[1]. وكذلك المادة 40 التي تنص على: "حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي معترف به".

وأقرت المادة 53 مبدأ الحق النقابي لجميع المواطنين، حيث تنص المادة على: "الحق النقابي معترف به لجميع المواطنين، كما سمح بحق الإضراب، دون ممارسته في قطاع الدفاع الوطني، والأمن، أو في جميع الخدمات أو الأعمال العمومية ذات المنفعة العامة[2].

لقد ارتكز دستور 1989 على بعض الأسس الديموقراطية، التي تساعد على تفعيل دور الجمعيات، وكل هذا كان له أثر إيجابي على نمو مجتمع مدني مستقل عن السلطة نسبيا، وفتح الباب أمامه لينشأ وينمو.

- المجتمع المدني في ظل دستور 1996:

جاء دستور 1996، الذي يعد الوثيقة الدستورية الرابعة في تاريخ الجزائر، بحيث جاء هذا الأخير بتعديلات لبناء مجتمع ديموقراطي أكثر تكاملا يسود فيه القانون وتحترم فيه الحريات.

وأول ما يمكن ملاحظته حول دستور 1996، هو توسيعه لنطاق المجتمع المدني، وجعله يحتوي على حيز ينبيء بالتغيير من أجل التطور، فقد جاء بمواد جديدة وأضاف تعديلات إلى مواد كانت موجودة في الدستور السابق. وقد أعطى المشرع حيزا كبيرا للحريات والحقوق المدنية والسياسية، فتم تبني التعددية الحزبية في المادة 41 التي تنص على أن: "حرية التعبير والتجمع والاجتماع مضمونة للمواطن"، وكذا المادة 42 التي نصت صراحة على: "أن حق إنشاء الأحزاب السياسية معترف به ومضمون ..." [3].

لكن وردت قيود دستورية على هذا الحق في نفس المادة، وهي عدم جواز تأسيس الأحزاب السياسية على أساس ديني أو لغوي أو عرقي أو جنسي أو مهني أو جهوي.

---

(1)- الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، دستور 1989.

(2)- نفس المرجع السابق.

(3)- الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، دستور 1996.

وكذلك أقر حق تكوين الجمعيات فهو حق من حقوق المواطن، حيث نصت المادة 43 على أن: "حق إنشاء الجمعيات مضمون، تشجع الدولة بإزدهار الحركة الجمعوية، ويحدد القانون شروط إنشاء الجمعيات".

وقد أعطى دستور 1996 حيزا كبيرا للمواطن في ممارسة حقه في تكوين الجمعيات، وضمان الدفاع عن الحقوق الأساسية للإنسان، وعن الحريات الفردية والجماعية بواسطة الجمعيات سواء منها السياسية أو المدنية (المادة 33).

كما أن دستور 1996 لم يكتف بإنشاء الحركة الجمعوية فقط، ولم يؤهل الدولة لسن القوانين التي تنظم هذه الحركة فقط، وإنما أكثر من ذلك أعطى للدولة الدور البارز في تشجيع وازدهار الحركة الجمعوية اعتقادا منها - أي الدولة- بأن هذه الحركة يجب أن يكون لها دور أساسي في تنشئة المواطن وتوعيته وتعبئته من أجل المساهمة في إدارة الشؤون العامة للبلاد[1].

- وفي إطار تحديد مكانة المجتمع المدني القانونية، فإنه يجدر بنا الإشارة إلى أنه يوجد بالإضافة إلى الدستور، ثلاثة قوانين أساسية لترسيخ الديموقراطية في الجزائر، وهي:

- قانون 90-31 الصادر في 4 ديسمبر 1990، والذي يحدد كيفية إنشاء وتسيير الجمعيات وقد مثل هذا القانون الخاص بالجمعيات، التتويج الأول بعد دستور 1989، حيث خص بالجمعيات وتشكيلها وتنظيمها، وشجع الحركة الجمعوية على النشاط أكثر.

وتناول هذا القانون الجمعيات بالتفصيل، بداية تأسيسها، حتى أهدافها وحلها إن تطلب الأمر، فأعطى الحق لكل المواطنين الذين تتوفر فيهم شروط هي:

- الجنسية الجزائرية.
- التمتع بالحقوق المدنية والسياسية.
- عدم إبداء سلوك مخالف لمصالح كفاح التحرير الوطني[2].

[1]- نفس المرجع السابق.

[2]- الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، قانون رقم 90-31، المؤرخ في: 4 ديسمبر 1990، المتعلق بالجمعيات، الجريدة الرسمية، عدد 53، الصادر في 18 جمادى الأولى 1411هـ، الموافق لـ 4 ديسمبر 1990، ص. 1686.

كما يحدد القانون إلى جانب هذا:

* الإجراءات القانونية لتأسيس الجمعيات بالتفصيل.

* في جانب الحقوق والواجبات يعطي القانون الشخصية المعنوية للجمعيات، بجانب ضرورة امتثالها للقانون.

* يكشف القانون حجم الرقابة والعقوبات والتشديد في ذلك: أولا بالتقارير الأدبية والمالية المقدمة دوريا، إضافة إلى الصلاحيات المخولة للسلطة، والعقوبات الصارمة كالحل والتقاضي من طرف القضاء بناء على طلب الإدارة.

* كما يعطي القانون أحكاما تخص الجمعيات الأجنبية[*]، وضوابط أهمها الاعتماد المباشر من طرف وزير الداخلية مع حق سحب الاعتماد.

لقد قدم هذا القانون تغييرات بما يوافق دستور 1989، حيث جسد الحق في تكوين الجمعيات من طرف المواطنين بشكل مشروط، إذ بصدوره فعلا شهدت الساحة تكوين العديد من الجمعيات واعتمادها من طرف السلطة. لكن هذا القانون لم يكن الوحيد الذي شكل منطلقا لنشاط المجتمع المدني، بل هناك قوانين أخرى أهمها:

- قانون الجمعيات (الأحزاب) ذات الطابع السياسي، المعتمد في 5 جويلية 1989، والمعدل في 1997.

- قانون الإعلام المعتمد في 1990 الذي شكل مجالا لبروز صحافة مستقلة[1].

ومن هنا نلاحظ أن دستور 1996 يبقى أهم الدساتير الجزائرية تأسيسا للمجتمع المدني، لكن تبقى إشكالية مدى تطابقه مع البيئة والواقع اللذان لا يساعدان على تشكل مجتمع مدني مستقل، وقائم بذاته نظرا للعوائق الكثيرة التي تحيط به.

إن أسباب ظهور المجتمع المدني تتمثل في بروز الحاجة للتعبير عن رغبة ملحة للتخلص من تأثيرات العصور الوسطى، التي عرفت سيطرة مطلقة للدين والكنيسة.

(*)- تعرف الجمعيات الأجنبية حسب المادة 39 من القانون 90-31 على أنها: كل جمعية مهما يكن شكلها أو هدفها، يوجد مقرها في الخارج، أو يكون مقرها داخل التراب الوطني، ويسيرها أجانب كليا أو جزئيا.

(1)- عبد اللطيف باري، مرجع سابق، ص. 106.

هذا، وإن كان المفهوم قد عرف تطورات من الناحية النظرية المفهوماتية، فقد شهد تطورات أخرى من حيث التطبيق في الجزائر، انطلاقا من مجتمع مدني موروث لفترة ما قبل الاستقلال وتأثيره على المجتمع المدني لما بعد الاستقلال في ظل الأحادية، وأولوية الحزب حفاظا على الوحدة الوطنية، وبالتالي سيطرة الحزب على المجتمع المدني الشكلي والانتقال إلى مجتمع مدني في ظل التعددية، يؤسس ولو شكليا- لمجتمع مدني مستقل عن الحزب والسلطة.

المطلب الثاني: هيكلة المجتمع المدني وتنظيماته.

تتنوع مؤسسات المجتمع المدني في التجربة الجزائرية، إذ أنها تشاطر معظم طبقات المجتمع نشاطاتها وأهدافها.

وخلال الفترة الاستعمارية، نلاحظ تواجد ثلاثة تيارات في القطر الجزائري:

أ- التيار الإصلاحي السياسي:

كان هذا التيار مجسدا في مجموعة الشبان الجزائريين، المتخرجين من التعليم الفرنسي، والمطالبين بمبدأ المساواة بين الأهالي الأصليين (les Indigènes)، والجالية الفرنسية، أي بتعميم حقوق وواجبات المواطنة الفرنسية على كل الجزائريين مع الاحتفاظ للمسلمين بقانونهم الشخصي، وتطبيق مبدأ المساواة يعني إعطاء الجزائريين إمكانية وحرية اختيار من يمثلهم في كل الهيئات المنتخبة. وكان الأمير خالد حفيد الأمير عبد القادر الذي قاد المقاومة ضد الاحتلال الفرنسي، من أبرز الممثلين لهذا التيار الذي يدافع عن مبدأ المساواة بين الجزائريين المسلمين والفرنسيين وعن تطبيق هذا المبدأ بتدرج[1].

ب- التيار الإصلاحي الديني:

يمثل هذا التيار جمعية العلماء المسلمين في الجزائر، التي تأسست سنة 1931، برئاسة الشيخ بن باديس، من بعده العلامة: البشير الإبراهيمي.

---

(1)- عبد القادر الزغل، "**المجتمع المدني والصراع من أجل الهيمنة الأيديولوجية في المغرب العربي**"، في المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديموقراطية، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية لمركز دراسات الوحدة العربية (بيروت: ط.1، 1992) ص ص. 445-446.

ولقد كان لهذه الجمعية دورا فعالا في القضية الوطنية، حيث أيقظت الشعب الجزائري من سباته وغفوته، ودعته إلى المطالبة بحقوقه المهضومة والقيام بالعربية لغة الدين والوطن[1].

ودعت إلى العمل بالقرآن والسنة الشريفة، وعملت على إحياء الشخصية الوطنية.

ج- التيار الثوري السياسي:

لقد تواجد في الجزائر بعد الحرب العالمية الأولى، تيار سياسي ثوري، منظم، في إطار الفرع الجزائري للحزب الشيوعي الفرنسي، ونقابة عمالية ثورية تابعة لهذا الحزب ويمثل هذا التيار حزب نجم شمال إفريقيا الذي تأسس سنة 1926، بزعامة مصالي الحاج، وقد كان الهدف الأساسي لهذا الحزب سياسي ونقابي بالدرجة الأولى، وقد كان يحظى في نشاطه بمساندة الحزب الشيوعي والنقابة التابعة له، إلا أنه مع ذلك كان يحتفظ بإستقلاله التنظيمي وبرنامجه الخاص. وسنة 1937 تم تغيير اسم الحزب إلى: حزب الشعب الجزائري[2]، هذا مع تغيير في المبادئ والأهداف التي يشتمل عليها الحزب.

- أما بعد الاستقلال، فقد استفاد المجتمع المدني بشكل عام من مرحلة التعددية التي دخلت فيها البلاد، حيث أنشأ على إثر ذلك كم هائل من الجمعيات والتنظيمات. ويتكون المجتمع المدني من:

أولا/ الجمعيات:

الحياة الجمعوية لم تكن وليدة الاستقلال وما بعده، إذ كانت ثقافة تكوين الجمعيات منتشرة لأهداف تتغير عن أسسها الحالية، كما أن فترة الاستعمار حوت تكوين عدة جمعيات لكن في ظل تذبذب وعدم استقرار، والتي غالبا ما تخضع للرقابة الاستعمارية.

وقد شرع العمل الجمعوي منذ مرحلة الأحادية الحزبية من خلال نشاط الجمعيات بمختلف أنواعها ضمن توجه حزب الدولة، وفي إطار سياسته، وقد كانت تتلقى الدعم من

---

(1)- نادية خلفة، "**مكانة المجتمع المدني في الدساتير الجزائرية**" (رسالة ماجستير في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة باتنة، 2003)، ص. 105.

(2)- عبد القادر الزغل، مرجع سابق، ص ص. 447-448.

طرفه، لكن البروز الكبيركان بعد دستور 1989، وخاصة قانون 90-31 في عام 1990، المتعلق بالجمعيات، فتأسست بذلك عشرات الجمعيات.

ويمكن رصد أنواع متعددة من الجمعيات هي:

1- الجمعيات النسوية:

تضم أكثر من 30 منظمة نسوية، 26 تدافع عن حقوق المرأة والقضايا المتعلقة بها من عنف ومشاركة وغيرها، خاصة المتعلقة بحقوق الإنسان، ويمكن تصنيفها إلى:

1- الجمعيات الخيرية النسائية: وهي الأكثر انتشارا.

2- الجمعيات والاتحادات النسائية التابعة للأحزاب: تشمل نوعين: الجمعيات التابعة للأحزاب المعارضة، التي تتبنى الطابع الأيديولوجي، والجمعيات التابعة لحزب أو أحزاب السلطة، وأهمها الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات (UNFA).

3- الهيئات النسائية التابعة للمنظمات المهنية أو الحرة.

4- النوادي النسائية، والتنظيمات النسوية المختلفة.

2- جمعيات حقوق الإنسان:

تكونت هذه التنظيمات بشكل لم يلق الرضا التام من قبل السلطة، وذلك حال العديد من الدول، وأهم تنظيماته:

- الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان: أسسها المحامي: علي يحي عبد النور، من أهم ما نادت به احترام الحقوق المدنية والسياسية في ظل دولة الحق والقانون[*].

-الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان: تضم عناصر مثقفة وقد برز نشاطها في أحداث أكتوبر 1988[1].

---

[*]- دولة الحق والقانون: مرادها الإنسان وحقوقه التي تتصف بالعالمية والتكامل كشرط. وهي تقوم على محورية الإنسان وحقوقه وأولوية أمنه عن طريق إعادة بناء فلسفة الإنسان وفلسفة الحكم، أي إعادة النظر في أسس الحكم والترابط بين الحاكم والمحكوم.

[1]- إبراهيم أيمن الدسوقي، مرجع سابق، ص. 78.

- المرصد الوطني لحقوق الإنسان: لاقى خلافا كبيرا من ناحية استقلاليته عن السلطة، إذ تأسس في 1992، من طرف الحكومة، ومهمته تقديم التقارير الدورية عن انتهاكات حقوق الإنسان، وكأنه أشبه بأي مؤسسة استشارية مثل المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي. وقد تم حل هذا المرصد الوطني لحقوق الإنسان، وتأسست مكانه اللجنة الوطنية الإستشارية لترقية حقوق الإنسان.

3- الجمعيات الثقافية: أهمها: الجمعية العربية للدفاع عن اللغة العربية، الحركة العربية الجزائرية، الحركة الثقافية البربرية.

4- الحركات الطلابية: لعبت قبل الاستقلال دورا كبيرا في الثورة التحريرية، إلا أنه قد غلب على نشاطها التبعية السياسية(*). ومؤخرا نسجل تنامي مستمر لعدد ونشاط الحركات الطلابية، كونها تعبر عن الطبقة العلمية للمجتمع.

5- الطريقة الصوفية: ومن أهمها:

أ- الطريقة القادرية: وتعد من أقدم الطرق المعروفة والمنتشرة في الجزائر، وتنتمي إليها عائلة الأمير عبد القادر، وقد أنشئت في القرن 12 في شرق الجزائر على يد عبد القادر الجيلالي.

ب- الطريقة الشاذلية: يرجع تاريخ تأسيسها إلى القرن 13، على يد أبو الحسن الشاذلي نسبة إلى قرية "شاذلة" القريبة من تونس، وتحث مبادؤها على طلب العلم.

ج- الطريقة السنوسية: أسسها الجزائري محمد بن علي السنوسي في مستغانم غرب الجزائر.

د- الطريقة الدرقاوية: تنتشر في غرب الجزائر، وقد أسسها سيد العربي الدرقاوي، انتمى إليها مصالي الحاج وأسرته، وللطريقة الدرقاوية العديد من الزوايا في تلمسان فاق عددها الثلاثين ويأتي على رأس كل زاوية شيخ يساعده مجلس من عشرة أشخاص، وهو لا

(*)- التبعية السياسية لهذه المنظمات تتجسد أساسا في الحملات الإنتخابية للأحزاب السياسية وهذا بشكل علني، حتى في الجامعات نفسها دون مراعاة أخلاقيات طبيعة المؤسسة العلمية.

يستلم مهامه إلا بعد أن يتعرف على أصولها، وتدعو مبادئها إلى التقشف والزهد وعدم التمسك بخيرات هذا العالم.

هـــ- الطريقة العليوية: أسسها الحاج بن عليوة في مدينة مستغانم على إثر الإنشقاق من الطريقة الدرقاوية، وقد اتصفت بالشعائر الدينية واعتمدت على تأسيس الأخويات التي اعتبرت شكلا من أشكال المقاومة للاستعمار. وكانت تدافع عن الهوية الوطنية والإسلامية في الجزائر.

ز- الطرق التيجانية: أسسها الشيخ أحمد تيجاني عام 1786، وتعد المنافس للطريقة القادرية، ودخلت معها في صراع انتهى بالخضوع للأمير عبد القادر[1].

ثانيا/ النقابات:

تمثل الممارسة النقابية في الجزائر أولوية سياسية، لذلك اكتسبت المنظمات النقابية مصداقيتها في كل دساتير الدولة، فالمادة 56 من دستور 1996، تنص على: "الحق النقابي معترف به لجميع المواطنين"[2].

وتنقسم النقابات إلى قسمين:

1- النقابات المهنية:

وتضم مجموعة الأعضاء الذين يزاولون المهن، ومن أهمها: نقابة الصحفيين، القضاة، اتحادات رجال الأعمال، ...[3].

تعد هذه التنظيمات نشطة لعدة اعتبارات، كالمستوى التعليمي لعناصرها والاستقلالية الإدارية والمالية النسبية لها.

---

(1)- عبد الرحمن برقوق وصونيا العيدي، "**المجتمع المدني والتحول الديموقراطي في الجزائر**" (ورقة بحث قدمت في الملتقى الوطني الأول حول: "التحول الديموقراطي في الجزائر"، الجزائر، 10-11 ديسمبر 2005)، ص. 97.

(2)- الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، دستور 1996.

(3)- عبد الرحمن برقوق، مرجع سابق، ص. 97.

2- النقابات العمالية:

العمل النقابي في الجزائر يمتد إلى 1923، أين انضم العديد من العمال الجزائريين إلى الكونفيدرالية العامة للعمل (confederation générale du travail "CGT"). بجانب ذلك وفي الأربعينيات تحت لواء حركة انتصار الحريات الديموقراطية MTLD، تأسست نقابة التجار المسلمين الجزائريين، ثم بعد ذلك تأسس الاتحاد العام للعمال الجزائريين UGTA في 24 فيفري 1956 وأمينه العام عيسات إيدير[1].

وقد سيطر الاتحاد العام للعمال الجزائريين على الحياة النقابية، خاصة أنه من ضمن منظمات حزب الدولة ، لكن دستور 1989 أقر التعددية النقابية التي أدت إلى ظهور تنظيمات أخرى مع بقاء تعامل الدولة مع هذا التنظيم.

هذا إضافة إلى تنظيمات نقابية أخرى أهمها:

- النقابة الإسلامية للعمل sit: تأسست في 1990 إذ مثلت النقابة الموازية التي تبنتها الجبهة الإسلامية للإنقاذ المحلة.

- اللجنة الوطنية لإنقاذ الجزائر: تأسست من طرف الاتحاد العام للعمال الجزائريين عام 1992، مواجهة للجبهة الإسلامية للإنقاذ.

-الاتحاد الوطني للمزارعين الجزائريين UNPA: تأسس سنة 1953، واستقل عن جبهة التحرير الوطني في 1988[2].

ثالثا/ الإعلام:

مما لا شك فيه أن الإعلام ركيزة أساسية في مسار التطور والتنمية، والتقويم الذي تنتهجه الأنظمة السياسية بغية مواكبة التقدم الحاصل من حولها، وكذا الإضطلاع بمهمة منح المجتمع آليات جديدة تساعده على التكيف مع أزماته ومشاكله. غير أن هذا الدور ينبغي أن

---

(1)- إبراهيم أيمن الدسوقي، مرجع سابق، ص. 64.

(2)- هشام عبد الكريم، "**المجتمع المدني ودوره في التنمية السياسية بالجزائر 1989-1999**" (رسالة ماجستير في التنظيمات السياسية والإدارية، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2006)، ص ص. 90-93.

يعطى له الإطار القانوني السليم حتى تتحدد الصلاحيات وترسم له الآفاق من أجل عمل إعلامي رشيد.

وقد خضعت التجربة الإعلامية الجزائرية لمرحلية متباينة، وتطور مستمر، فبرغم أن المشرع أعطى الحق للتعددية الإعلامية والحرية في ذلك، إلا أن هذا يتم مع التعامل الصارم إزاءها، زيادة إلى فتح المجال للصحف دون الوسائل الإعلامية الأخرى التي بقيت في يد الحكومة.

وقد تعرضت المؤسسة الإعلامية لتحولات أولها صدور قانون الإعلام في 1990 الذي أعطى آفاقا كبيرة للإعلام خاصة إلغاء وزارة الإعلام وتكوين المجلس الأعلى للإعلام في جويلية 1990، الذي تميز بالإستقلالية التامة، فانعكس ذلك على الوضع خاصة أن عدد الصحف بلغ 103.

تأثر الإعلام بإلغاء المسار الإنتخابي وإعلان حالة الطوارئ في فيفري1992، التي قيدت الحريات وألغت أي ضمانات للإعلام وممارسته. وقد تميزت هذه الفترة بضبط صارم للعمل الصحفي خاصة إن تعلق الأمر بمواضيع أمنية، إلى حد منع إصدار العديد من الصحف، ووصل الحد إلى الإعتقال والحظر.

وفي 04 جويلية 1998 أعلن عن تأسيس النقابة الوطنية للصحفيين snj، حيث عقدت مؤتمرها الأول في 25 نوفمبر 1999 على خلفية عدم مناقشة مشروع قانون الإعلام من قبل المجلس الشعبي الوطني لظروف تتعلق بالإنتخابات الرئاسية لعام 1999 [1].

وبهذا يظل الإعلام في الجزائر مكبلا وقيد تأويلات السلطة، رغم بروز جانب من الحرية مؤخرا، لهذا فإنه لا بد من وجود قانون يحمي حرية الصحافة ويمنع تدخل السلطة في شؤونها، وهذا في سبيل تطوير هذه المؤسسة المهمة والحيوية من مؤسسات المجتمع المدني.

(1) – عبد اللطيف باري، مرجع سابق، ص. 114.

المبحث الثاني: سياسة الاستعمار الفرنسي نحو محو الهوية وتهديد الأمن الهوياتي في الجزائر.

لقد اتخذ الاستعمار منذ دخوله أرض الجزائر أسلوبا ينم عن طبيعة تعامله مع مستعمراته لاسيما الجزائر منها، حيث عمل على نشر سياسة رباعية تتمثل في: التفقير، التجويع، التجهيل، والتجنيس، وذلك بغية تمييع الفرد الجزائري وسلبه شعوره بالوطنية، واتخذها بذلك سبيلا للقضاء على الهوية الجزائرية، ومن ثمة، لم تعد الجزائر مهددة في سلب أموالها، ولا في نهب أرضها فقط، بل أصبحت مهددة بأرذل أنواع الإنهيار البشري، ألا وهو نسيان الأصل، والتنكر للجنس والإنتساب للعدو الفرنسي. فما هي إذن السياسة الفرنسية المتبعة بالجزائر، والتي تسعى فرنسا الوصول من خلالها إلى الأهداف السالفة الذكر؟، وما هي ردود مختلف التنظيمات الشعبية الجزائرية؟.

المطلب الأول: السياسة الفرنسية المتبعة.

لقد انتهج الاستعمار الفرنسي منذ دخوله الجزائر خطة محكمة، لا يهدف من خلالها إلى الإستيلاء على الأرض الجزائرية وخيراتها الاقتصادية فحسب، بل كان يرمي إلى أبعد من ذلك، وهو القضاء على الكيان الجزائري، الذي يتم من خلال محو مقومات الشخصية الجزائرية، ومن ثمة القضاء على هويتها وبذورها الأصلية.

ولقد اتبع في ذلك سياسة تضم جميع المجالات الحياتية، الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية والثقافية، وقد سن لذلك قوانين تعمل على هضم الكيان الجزائري، واتبع وسائل عديدة ومختلفة من أجل تجسيد هذه السياسة، فعمد إلى عناصر الهوية الجزائرية بالطمس والتشويه، فاستهدف اللغة العربية عن طريق سياسة الفرنسة، ثم سعى نحو محو الدين الإسلامي عن طريق سياسة التنصير ونشر الديانة المسيحية، كما عمل على سلخ المجتمع الجزائري من جنسيته الأصلية، واحتوائه بإصدار قانون التجنيس والإدماج الكلي، وكل هذا لأجل تهديد أمن الشعب الجزائري، فيما يمس بالجانب الهوياتي منه، حيث عمد إلى الحياة الاقتصادية بهدف محاربة الشخصية الجزائرية، فحرم الفلاح الجزائري من أرضه وخيراتها، فصادرها ومنحها للأوربي الذي استولى عليها، وجعل من العامل الجزائري مجرد عامل ذليل، حيث أصبح سكان الريف يعانون البؤس والفقر، ويهاجرون بأعداد كبيرة إما إلى مدن

الجزائر، وإما إلى فرنسا، طلبا للعمل من أجل لقمة العيش. إضافة إلى زراعة الأراضي، وتصدير المنتوج إلى السوق الأوربية، مع الحاجة الماسة للشعب الجزائري لهذا المنتوج، وهذا سعيا إلى نشر الجوع، والتحكم في السوق الداخلية والخارجية للجزائر، وفي هذا قضاء وتحطيم لاقتصاد البلاد الذي يعني القضاء على الأسس الأخرى المرتبطة به.

ولقد نتج عن هذه السياسة الشاملة تدهور اجتماعي، وهي النتيجة الحتمية لها لا محالة، حيث انتشر بين الجزائريين، الجهل والفقر والبؤس ومختلف الأمراض وبشكل واسع، مما يجعل الفرد الجزائري لا يفكر إلا في حالته المزرية، ومن ثمة يسهل على المستعمر سلب مقومات هويته، وبلوغ كيانه دون أدنى جهد، مستهدفا بذلك بلوغ ثلاثة أهداف رئيسية، مبينة في العناصر التالية:

1- سياسة الفرنسة(*):

لقد كانت الفرنسة من أولى الوسائل والأهداف التي أراد الاستعمار الفرنسي تطبيقها على الجزائريين، لكنه جعل من التعليم وسيلته الأساسية في ذلك، فمن خلاله يتمكن من السيطرة على الفرد الجزائري، ويسهل بالتالي سلب معالم هويته. وتستهدف هذه السياسة صبغ الدولة الجزائرية، بالصبغة الفرنسية، وقطعها عن كل أواصل الربط بماضيها وتاريخها العربي وانتمائها إلى الحضارة العربية الإسلامية، فتنشأ بذلك أجيال ممسوخة عن أي انتماء سوى حاضرها المزيف.

وقد عمل الاستعمار الفرنسي على القضاء على مقومات الشعب الجزائري الثقافية، فأغلق المدارس وتابع المعلمين، وبذلك حرم الجزائريون من نور العلم. أما المدارس التي سمح لها بالاستمرار في عملها، فقد منعها من تدريس تاريخ الجزائر وجغرافيتها، كما منع تدريس أبواب الجهاد من الفقه الإسلامي(1).

(*)- يقصد بالفرنسة: إحلال اللغة الفرنسية محل اللغة العربية في جميع مجالات الحياة الاجتماعية، حتى يصبح المجتمع الجزائري فرنسي اللسان والثقافة، وينقطع بذلك عن تاريخه، ويفقد مقومات شخصيته القومية تدريجيا، ويذوب في بوتقة الأمة الفرنسية.

(1)- عبد القادر خليفي، "**دور الطرق الصوفية في المحافظة على الهوية الوطنية**" (ورقة بحث قدمت في الملتقى الوطني حول: "دور الزوايا إبان المقاومة والثورة التحريرية"، الجزائر، وهران، 25-26 ماي 2005)، ص. 95.

لقد انقلبت الأوضاع رأسا على عقب، فبعد أن كانت المدارس الرسمية منتشرة في كل قرية ومدينة يؤطرها رجال أكفاء، فقد استطاعت ثقافة المستعمر أن تغزو مراكز الثقافة القومية، وأن تقصيها من المدارس والجامعات، ثم بدأت تشوهها في عقول المواطنين، ليقتدوا بالمستعمر، فيأخذوا ثقافته ونظمه. وقد جعل المستعمر من اللغة الفرنسية شرطا لتقلد الوظائف والحصول على لقمة العيش، بينما أصبحت اللغة العربية، لغة أجنبية لا تفيد في شيء. ويعترف أحد الجنرالات الفرنسيين عام 1834، بأن وضع التعليم في الجزائر كان جيدا قبل التواجد الفرنسي، وأن "كل الجزائريين تقريبا يعرفون الكتابة والقراءة، إذ تنتشر المدارس في أغلبية القرى والدواوير". و"أن التعليم الإبتدائي – على الأقل- كان أكثر انتشارا مما كان عليه في فرنسا"[1]. ويقول ديشي – المسؤول عن التعليم العمومي في الجزائر–:"كانت المدارس بالجزائر والمدن الداخلية وحتى في أوساط القبائل كثيرة ومجهزة بشكل جيد وزاخرة بالمخطوطات، ففي الجزائر هناك مدرسة بكل مسجد، يجري التعليم فيها مجانيا، ويتقاضى أساتذتها أجورهم من واردات المسجد، وكان من بين مدرسيها أساتذة لامعون تنجذب إلى دروسهم عرب القبائل"[2].

وقد فرضت اللغة الفرنسية في الإدارة، والمحيط، وأجهزة الإعلام، فأصبحت هي اللغة الرسمية في الإدارة، والوحيدة في كتابة أسماء المحلات والشوارع والمدن وكل المرافق العامة، واستبدلت معظم الأسماء العربية للشوارع والمدن بأسماء لقادة الغزو العسكري والفكري للجزائر، أمثال: بيجو، كلوزيل، لافيجري،...ولأعلام الفكر والأدب الفرنسي أمثال: ديكارت، فيكتور هيجو، لامارتين، ... وكانت تهدف سياسة الفرنسة من وراء ذلك، إلى جعل البيئة الثقافية الجزائرية قطعة من البيئة الثقافية الفرنسية، حتى يكون لفرنسة التعليم سند من فرنسة الإدارة والمحيط الاجتماعي. ونذكر من القرارات التي أصدرتها السلطات لفرنسة الإدارة الجزائرية، قرار 1849 الذي يقول نصه: "إن لغتنا هي اللغة الحاكمة، فإن قضاءنا المدني والعقابي يصدر أحكامه على العرب الذين يقفون في ساحته بهذه اللغة، وبهذه اللغة يجب أن تكتب جميع العقود، وليس لنا أن نتنازل عن حقوق لغتنا، فإن

---

[1]- نفس المرجع السابق، ص.95.

[1]- د. أحمد بن نعمان، **فرنسا والأطروحة البربرية في الجزائر: الخلفيات– الأهداف– الوسائل– البدائل** (الجزائر: منشورات دحلب، 1990)، ص ص. 83- 84.

أهم الأمور التي ينبغي أن يعتني بها قبل كل شيء هو السعي وراء جعل اللغة الفرنسية دارجة وعامة بين الجزائريين الذين عقدنا العزم على استمالتهم إلينا، وإدماجهم فينا، وجعلهم فرنسيين"[1].

وعلى الرغم من هذه الأساليب المختلفة التي اتبعتها السياسة الاستعمارية في فرنسة الشعب الجزائري، إلا أنه ما يلاحظ هو عدم تحقيقها لما كانت تصبو إليه، فلم تحتوي سياستها هذه الشعب الجزائري برمته، بل كان يقظا محافظا على مقومات هويته، ولم تؤثر هذه السياسة إلا في ثلة قليلة جدا من الجزائريين، أطلق عليهم اسم "النخبة"، وهم من تثقفوا بالثقافة الفرنسية وتشبعوا بها وانبهروا بالحضارة الفرنسية، فأصبحوا دعاة متحمسين لفرنسة التعليم والإدارة وباقي المجالات الأخرى، وبذلك فقد شكلوا طبقة موالية لفرنسا تسعى لتحقيق سياستها الرامية لهدم الشخصية الجزائرية.

2- سياسة التنصير:

والمقصود بهذه السياسة التي انتهجتها فرنسا منذ دخول أرض الجزائر هو: "محاولة إخراج الجزائريين من دينهم الإسلامي وتنصيرهم كي يصبحوا مسيحيين يحملون عقيدة المحتل لبلادهم، كما يعني إحلال الديانة المسيحية محل الديانة الإسلامية في الجزائر"[2]. وهذا بهدف القضاء على مقوم أساسي آخر من مقومات الهوية، وهو الإسلام.

وقد أعلنت فرنسا عن هذه السياسة منذ بداية احتلالها للجزائر، حيث صرح سكرتير الحاكم العام الفرنسي للجزائر سنة 1832 وأكد على أن: "آخر أيام الإسلام قد دنت، وفي خلال عشرين عاما لن يكون للجزائر إله غير المسيح، ونحن إذا أمكننا أن نشك في أن هذه الأرض تملكها فرنسا، فلا يمكننا أن نشك على أي حال بأنها قد ضاعت من الإسلام إلى الأبد"[3].

---

(1)- المرجع نفسه، ص. 86.

(2)- شهيدة لعموري، "**إشكالية الهوية في فكر جمعية العلماء المسلمين الجزائريين- محمد البشير الإبراهيمي نموذجا-**" (رسالة ماجستير في الفلسفة، قسم الفلسفة، جامعة الجزائر، 2006)، ص. 36.

(3)- نفس المرجع السابق، ص. 37.

وإذا كانت سياسة التنصير وسيلة للفرنسة، وهدفا من أهداف الاستعمار الفرنسي في الجزائر، فلم يكن تطبيقها بالشيء الهين في مجتمع خال من الطوائف الدينية متمسكا بالإسلام كالمجتمع الجزائري، ولذلك عمدت الإدارة الاستعمارية إلى طرق عديدة لبلوغ الهدف منها:

أولا: تكثيف نشاط الإرساليات الدينية المسيحية التي تتوافد على القطر الجزائري تحت مختلف الأشكال والأسماء، من هيئات تعليمية، وجمعيات خيرية، ... وأظهرت نشاطا في ميادين الخدمات الاجتماعية، وتغلغلت في المناطق الأكثر فقرا، لإغراء الأهالي بالمساعدات المادية، واستدراجهم إلى الدين الجديد.

وقد جلبت فرنسا العديد من القساوسة الفرنسيين إلى منطقة القبائل، وقد ارتدوا ما يعرف في بلاد القبائل "بالبرنس الأبيض"، وعرفوا بالآباء البيض، وراحوا ينشرون بين الناس الأميين والبسطاء أن الإسلام هو السبب في القضاء على العرق البربري، وبأن العرب هم الذين دمروا لغتهم وعبثوا بمقدراتهم، وكذلك، بأن عنصرهم آري، وهو نفس العنصر العرقي الذي تنتمي إليه أوربا وفرنسا الكاثوليكية[1].

ثانيا: التركيز على تنصير الأطفال: ويتم ذلك بإغراء الأطفال، خاصة اليتامى والمشردين، بشتى الوسائل، لجلبهم وتنشئتهم على الديانة المسيحية. وقد نشط الآباء البيض في اصطياد هؤلاء الأطفال وجمعهم في ملاجئ أنشئت لهذا الغرض، منها: "ملجأ ابن عكنون" و"القديس ميشال"، ... والتي كانت تضم حوالي 250 طفل.

وجدير بالذكر أن ندرج ما قاله "الكاردينال لافيجري" في مقدمة برنامجه التنصيري الذي أعده سنة 1867: "علينا أن نجعل من الأرض الجزائرية مهدا لدولة عظيمة مسيحية، أعني بذلك فرنسا أخرى، يسودها الإنجيل دينا وعقيدة، فهذه هي آية الله". وقد سار بذلك لافيجري في خط (لوفيبو) سكرتير (الماريشال بيجو) الذي قال في تصريح له

---

(1)- نجيب أبو زكريا، "**من يقف وراء التنصير في منطقة القبائل في الجزائر؟**"، تم تصفح الموقع يوم: 2009/07/13.
<www.alarabnews.com/alshaab/gif>.

سنة 1838 أن: "العرب لا يقبلون فرنسا، إلا إذا أصبحوا فرنسيين، ولن يصبحوا فرنسيين إلا إذا أصبحوا مسيحيين"[1].

3- سياسة التجنيس والإدماج الكلي:

يعتبر الإدماج الأساس الثالث الذي قامت عليه السياسة الفرنسية في الجزائر، من أجل سلخ الشخصية الجزائرية وإذابتها في الكيان الفرنسي، وسلب مقوماتها من دين، جنس ولغة. ويعني الإدماج "ربط الجزائر سياسيا وإداريا بفرنسا، وهضمها ثقافيا وروحيا ولغويا في القومية الفرنسية". كما يعرف الإدماج من الناحية السياسية بأنه: "جعل الجزائريين سياسيا واقتصاديا واجتماعيا فرنسيين يتمتعون بالحقوق السياسية الفرنسية التي يتمتع بها الفرنسيون داخل بلادهم وخارجها ويتلقون التعليم الذي يتلقونه، ويرقون إلى الوظائف العامة بالطرق ذاتها التي تخولها القوانين الفرنسية للفرنسيين، كما أن لهم نفس الميزات الاجتماعية".

وعلى هذا الأساس تتمثل حقيقة الإدماج في:" إفراغ للجزائري من الداخل، أي التخلي عن دينه الإسلامي وعن لغته العربية، والإحتفاظ بنمط معيشته ولباسه، وتبني دين المستعمر ولغته وعاداته"[2]. فهذه السياسة الفرنسية ما جاءت إلا لسلخ الجزائري من جنسيته العربية الأصلية، ومحو ثوابت هويته المميزة له، لاسيما وأن التجنيس يعتمد على التخلي عن أحكام الشريعة الإسلامية، الذي يعني الإرتداد في الدين وتقبل أحكام القانون المدني الفرنسي، وهي الغاية التي تصبو إلى تحقيقها هذه السياسة.

ثم إن الإدماج ما جاء للتسوية بين الجزائريين والفرنسيين، وإنما من أجل إدماج الجزائر الأرض وإلحاقها بفرنسا، ونتيجة لتركيز هذه السياسة الفرنسية على منطقة القبائل من فرنسة وتنصير، فمن الطبيعي أن تسعى إلى إقناع سكان هذه المناطق بضرورة تقبل التجنيس والتخلي عن المقومات الأساسية، والتي أهمها الجنسية الجزائرية، ومن ثمة إدماجهم في المدنية الفرنسية.

---

[1]- د. أحمد بن نعمان، "**فرنسا والأطروحة البربرية في الجزائر: الخلفيات- الأهداف- الوسائل- البدائل**"، مرجع سابق، ص ص. 90-92.

[2]- شهيدة لعموري، مرجع سابق، ص. 40.

وعلى الرغم من أن سياسة فرنسا الاستعمارية التي قامت على أساس: فرنسة، تنصير وإدماج الشعب الجزائري في فرنسا، ومحو مقوماته الأساسية: اللغة العربية، الدين الإسلامي، والوطنية الجزائرية، فإنها لم تحقق ما كانت تصبوا إليه، بإستثناء مجموعة من الشباب الجزائريين، الذين استجابوا لهذه السياسة، وهو ما يمكن اعتباره نجاحا جزئيا، وتسعى هذه الفئة إلى إقناع بقية الشعب الجزائري بالتجنيس بالجنسية الجزائرية والإندماج في فرنسا، هذا لأنه لا وطن آخر لهم سوى فرنسا، وهذا ما جاء على لسان "فرحات عباس"، الذي يخص دوافع رغبته في التجنيس والإدماج في فرنسا بما يلي: "لو أني اكتشف القومية الجزائرية لكنت من القوميين ولما خجلت من ذلك، فالرجال الذين ماتوا من أجل مُثُلهم الوطنية مكرمون محترمون، ولا تساوي حياتي أكثر من حياتهم، ومع ذلك فلن أموت من أجل وطن جزائري، لأن ذلك الوطن ليس له وجود، ولقد سألت التاريخ وسألت الأحياء والأموات وزرت المقابر، فلم يحدثني أحد عنه، ولا يمكن البناء على الهواء. ولقد استبعدنا جميعا هذه الأوهام لنربط نهائيا مستقبلنا بما حققته فرنسا لهذه البلاد"[(1)].

مما سبق، فإذا كانت فرنسا قد استهدفت من سياستها هذه، من فرنسة، تنصير وإدماج، محو الشخصية الجزائرية وذوبانها في الحضارة الفرنسية، فإنها لم تحقق النجاح الذي كانت تصبوا إليه، ذلك أن الشعب الجزائري، وحتى شيوخ القبائل، نددوا كلهم بهذه السياسة ورفضوها رفضا قاطعا، محاولين بث روح اليقظة في أبناء الجزائر، كل على طريقته الخاصة، وهذا ما سنتعرض له بالتفصيل في المطلب الثاني.

المطلب الثاني: ردود فعل تنظيمات المجتمع المدني.

كان هدف الاستعمار الفرنسي، العمل على تدمير النسق المجتمعي، وطمس معالم الشخصية الوطنية، واجتثاث مقومات الشعب وتغريبه عن مرجعياته التاريخية، سعيا منه إلى طمس الهوية الوطنية الجزائرية.

لكن مع بداية القرن 20، وظهور الحركات التحررية العالمية، وانتشار مفهوم الحرية والتحرر، تولد لدى الجزائريين وعي الدفاع عن ملامح هويتهم، ولقد بزغت في الجزائر نور

---

(1)- د. عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962**، ط.1 (بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1997)، ص ص. 246-247.

حركة وطنية إصلاحية، وكذا ظهور جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، ومختلف التنظيمات الأخرى كما يلي:

1- الحركة الوطنية الجزائرية: نعني بالحركة الوطنية، حركة سياسية غير إصلاحية في نطاق بلد غير مستقل، تدعمها الجماهير، وهدفها الأساسي الحفاظ على الشخصية السياسية والمعنوية والروحية لهذا البلد، تلك الشخصية التي بدونها لايمكن أن يكون هناك إستقلال سياسي أصيل.

وقد بزغت في الجزائر حركة إندماجية سنة 1912 تحت إسم:" الشاب الجزائري، le jeune algerien"، تلتها إصدار فرنسا في 3 فيفري 1912 مرسوم التجنيد الإجباري. وقد عرفت مرحلة الثلاثينات في الجزائر المستعمرة نشاطا سياسيا مكثفا مثلته مختلف التشكيلات السياسية القائمة آنذاك بنشاطاتها المتعددة خاصة مع وصول الجبهة الشعبية للحكم في فرنسا في 5 جوان 1936،- والتي جاءت نتيجة تكتل اليسار الفرنسي والشيوعيين، وتم تعيين ليون بلوم رئيسا للحكومة، وموريس فيوليت حاكم عام للجزائر-، وإظهارها في بداية أمرها انفتاحا على مطالب الطبقة السياسية الجزائرية التي توحّدت لأول مرة في اجتماع تاريخي عقد بالعاصمة في شهر جوان 1936 وعرف هذا الاجتماع بالمؤتمر الإسلامي الجزائري، والذي جاء لأجل تدعيم الجبهة الشعبية، وإنعقد يومان بعد إنتصارها.

وقد قرر حزب الشعب الجزائري(حركة الانتصار للحريات الديمقراطية) إنشاء منظمة شبه عسكرية سرية تتولى الإعداد للعمل الثوري، هذه المنظمة التي يعود لها الفضل في تفجير ثورة نوفمبر المباركة، والتي استطاعت أن تمنح للجزائر و للجزائريين جميعا أكبر هدية و أروعها هي الاستقلال التام الذي كان ينادي به دعاة الاتجاه الاستقلالي، و هو الحلم و الأمل الذي كان يراود كل جزائري عايش الاستعمار.

وفي سبيل حمل الشعب الجزائري على الإعتقاد بأن الجزائريين المتغربين المولعين بالجدل، والشيوعيين الجزائريين قد إنضموا إلى التحالفات التي تريد جمعية العلماء المسلمين إنشاءها، فقد قرر فرحات عباس وإبن باديس أن يطلقا على الحلف المشار إليه إسم" المؤتمر

الإسلامي الجزائري". وقد قرر أصحاب فكرة هذا المؤتمر، فضلا عن ذلك أنه من الأنسب أن تتولى جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، مهمة الدعوة إلى هذا المؤتمر[1].

وقد انعقد المؤتمر الإسلامي يوم 07 جوان 1936 بالجزائر العاصمة بقاعة سينما الماجستيك (الأطلس حاليا) بحي باب الوادي في ظل ظروف مميزة داخليا وخارجيا.

1- داخليا:

- تأسيس جمعية العلماء المسلمين سنة 1931.

- بروز دور فيدرالية المنتخبين المسلمين الجزائريين، ونجاحها في الإنتخابات البلدية لعام 1934.

- تأسيس الحزب الشيوعي الجزائري سنة 1936.

- إنحراف جمعية العلماء المسلمين منذ 1936، نتيجة فرحات عباس، الذي إستطاع إقناع ابن باديس وأعضاء جمعية العلماء المسلمين، بأن فرنسا ليست عدونا، ولكن أعداءنا هم المستوطنون، وإذا أردنا التخلص منهم حقيقة، لابد من التحالف مع فرنسا.

- وصول الجبهة الشعبية إلى الحكم وطرحها لمشاريع إصلاحية منها مشروع بلوم فيوليت، الذي ينص على منح من 25 إلى 30 ألف الجنسية الفرنسية، بدون إجبارهم على التخلي عن أحوالهم الشخصية.

2- خارجيا :

- انعقاد عدة مؤتمرات إسلامية مثل: مؤتمر الخلافة بالقاهرة سنة 1926، مؤتمر مسلمي أوربا بجنيف عام 1935، والمؤتمر الإسلامي بالقدس في 1931.

- مشاركة بعض الجزائريين في هذه المؤتمرات مثل إبراهيم أطفيش الذي شارك في المؤتمر الإسلامي بالقدس.

- تأثير أفكار الأمير شكيب أرسلان الذي كان يدعو جميع المسلمين للاهتمام بشؤون الأمة الإسلامية و الدفاع عنها[1].

---

[1]- رابح بلعيد، "**الحركة الوطنية الجزائرية**"، رسالة الأطلس، 11-17 نوفمبر، 1996، ص. 11.

وكان أول خطوة اتخذها المنتدبون المجتمعون، هي إنتخاب بن جلول رئيسا للمؤتمر، وأصبح بن باديس الأب الروحي لهذه الهيئة، وبعد ذلك أقر المجتمعون ما أسموه:" ميثاق مطالب الشعب الإسلامي الجزائري"والذي يتكون من 6 بنود، أخطرها البند الثاني[2]:

1-إلغاء كل القوانين الإستثنائية.

2- ضم الجزائر إلى فرنسا دون قيد أو شرط، مع إلغاء التنظيمات الخاصة بالجزائر مثل الحكومة العامة، والمأموريات المالية، والبلديات المختلطة.

3-الإبقاء على الأحوال الشخصية للمسلمين، مع إصلاح الإدارة القضائية الإسلامية

4- مطالب إجتماعية: التعليم الإلزامي، تطوير المؤسسات، إنشاء صندوق للبطالة.

5- مطالب إقتصادية: توزيع معونات الميزانية على كل الأنماط الإقتصادية، إنشاء جمعيات تعاونية فلاحية،...

6- مطالب سياسية: العفو العام، حق كل ناخب في الإقتراع،...

وبذلك، فقد شكل بن جلول، الشيوعيون، وجمعية العلماء المسلمين، تحالفا ثلاثيا ضد مصالي الحاج، وحزبه نجم شمال إفريقيا. غير أن حب مصالي الحاج الشديد لوطنه وشعبه، جعلاه يضحي بالغالي والنفيس في وجه الأعداء، الذين تبين أنهم ليسوا من الخارج فقط، وإنما من الداخل كذلك. وأصبح بذلك يطالب صراحة باستقلال الجزائر، وعلى خلاف فرحات عباس، لم يسبق له أن أبدى ميولات الولاء ولم يدع للاندماج أبدا، كان راديكاليا في مطالبه منذ نجم شمال إفريقيا في العشرينيات،كما ويمثل مصالي الحاج أحد أقطاب التيار الوطني الشعبي، الذي كان يطالب بالإستقلال التام عن فرنسا، رافعا بذلك شعار: الله ربّنا، محمد- ص- نبيّنا، الإسلام ديننا، القرآن قانوننا، العربية لغتنا، الجزائر بلدنا، الإتحاد قوّتنا، والإستقلال مرادنا. فلقد أعلن مصالي الحاج، وبكل شجاعة في خطاب 2 أوت بملعب بلوزداد اليوم، عن رفضه التام للمشروع الإندماجي، أو ما يسمى بمشروع "

---

[1]- شهيدة لعموري، مرجع سابق، ص. 52.

[2]- رابح بلعيد، مرجع سابق، ص. 11.

بلوم فيوليت"، وصرخ بأعلى صوته، وهو يمسك بحفنة من تراب:" هذه الأرض أرضنا، ولن نبيعها لأحد".

ومنه نستنتج أن الظروف التي مر بها الشعب الجزائري أعطت رجالا وقفوا في وجه المستعمر بشتى الوسائل الممكنة، فأعطت رواد في مجال الفكر وقادة في المجال العسكري حيروا المستعمر وجنرالاته المتخرجين من الكليات العسكرية الغربية، وقفوا في وجه حلف شمال الأطلس برمته. وأعطت هذه المحنة روادا في الفكر حافظوا على انتماء الأمة وفكرها وحضارتها من الحملة الشرسة لتغريب الشخصية الوطنية وطمس كل معالم الشخصية الإسلامية.

2- جمعية العلماء المسلمين :

تعتبر جمعية العلماء المسلمين الجزائريين(*) أهم منظمة وطنية قادت حركة النضال من أجل مناهضة السياسة الاستعمارية، فقد اتجهت منذ البداية إلى غرس بذور الروح الوطنية في نفوس الشباب الجزائري وتعليمهم بلغة آبائهم وأجدادهم وتعريفهم بالتراث العربي الإسلامي. وفي الواقع، فإن جمعية العلماء المسلمين قد انطلقت في أعمالها كمنظمة تعليمية ذات أهداف محددة تشتغل في إطار دولة استعمارية عملاقة. فقد كانت جهودها وأعمالها الحضارية تهدف إلى:

1- إحياء الدين الإسلامي وتطهيره من الشوائب التي علقت به خلال القرون الأخيرة.

2- العمل من أجل بعث وتطوير الثقافة العربية الإسلامية.

3- السعي لتوحيد أبناء الشعب الجزائري تحت راية العروبة والإسلام.

4- توعية الشباب الجزائري بالشخصية الجزائرية وتهيئته للنضال في المستقبل.

5- نشر تعليم عربي مستوحى من الوحدة العربية الإسلامية[1].

(*)- هي جمعية ثقافية إصلاحية تأسست في 5 ماي 1931، بنادي الترقي بالجزائر العاصمة، على يد مجموعة من علماء الجزائر، يزيدون عن 74 عالما، ويقول البعض أنهم أكثر من 100 عالم، قدموا من كافة القطر في الذكرى المئوية للاحتلال الفرنسي للجزائر، واحتفال الفرنسيين بها، من روادها الكبار: عبد الحميد بن باديس، محمد البشير الإبراهيمي، الطيب العقبي، مبارك الميلي، العربي التبسي، ...

(1)- عمار بوحوش، مرجع سابق، ص. 246.

وقد بذلت الجمعية جهودا جبارة في المحافظة على اللغة العربية، كونها اللغة الأصلية للمجتمع الجزائري، التي تعبر عن جنسيته وقوميته العربية، سعيا إلى نفي كل الآراء والاعتقادات الفرنسية التي تعتبر اللغة العربية لغة أجنبية.

وفي إطار رد الجمعية على سياسة الفرنسة، فقد تقدمت بجملة من المطالب إلى حكومة الإحتلال، فيما يتعلق بالتعليم العربي تمثلت في: إلغاء جميع القرارات السابقة المتعلقة بالتعليم إلغاء صريحا، ووضع قانون صريح، يقرر حرية التعليم العربي، وعدم تقييده بشيء، مع إعطاء الحق لجمعية العلماء المسلمين وبقية الجمعيات الأخرى في إنشاء ما تشاء من المدارس واختيار المعلمين الذين تشاؤهم دون أن تواجه عمليات تعطيل مهما كانت الأسباب[1].

ومن ثمة فقد سعت جمعية العلماء إلى بناء المدارس، لأنهم أدركوا حقيقة هامة، وهي أنه كلما زاد عدد المثقفين، اشتدت الدعوة إلى المطالبة بالإستقلال، حيث أن للمدرسة دور فعال في يقظة الشعب الجزائري، وفي ترسيخ مفاهيم الوطنية في النفوس. ففي نهاية 1936، تمكنت جمعية العلماء من تأسيس 136 مدرسة حرة في الجزائر، وفي 1953 وصل العدد إلى 150 مدرسة تضم خمسين ألفا من بنين وبنات يدرسون مبادئ العربية، وعلوم الدين، ... [2] هذا بالإضافة إلى مشروع محو الأمية، حيث شملت حوالي سبعمائة ألف أمي.

وإلى جانب المدارس فقد سعى العلماء إلى اتخاذ وسائل أخرى متنوعة في توعية الشعب وتثقيفه، ومن بينها تأسيس صحافة راقية، كانت بدايتها في سنة 1925، بإنشاء جريدة المنتقد، لكنها سرعان ما عطلت من طرف الإدارة الفرنسية، بسبب لهجتها الإنتقادية، وفي نفس السنة أسس بن باديس جريدة الشهاب، والتي تميزت بطابعها الديني والمحارب، وقد حافظت على وجودها حتى سنة 1939[3].

وفي سنة 1935 أسست الجمعية جريدة البصائر، والتي أصبحت لسانها الرسمي، تكافح من أجل إحياء اللغة العربية، وإحياء مجد الدين الإسلامي.

---

(1)- شهيدة لعموري، مرجع سابق، ص. 47.

(2)- المرجع نفسه، ص. 50.

(3)- Charle Robert Ageron, **Histoire de l’algérie contemporaine (1871-1954)**, tome2, 1ere édition, presses universitaires de France, paris, 1977, p. 582.

هذا إلى جانب المدارس والصحف، فقد اتخذت جمعية العلماء من الجوامع والمساجد أماكن للتربية والتعليم وبعث الثقافة العربية الإسلامية بالجزائر، فهي بالإضافة لكونها محلا للتعبد، فقد كانت لمحاربة الأمية، وبث فكرة الإصلاح وتوجيه المسلمين، فقد أنشأت الجمعية نحو سبعين مسجدا في المدن والقرى، وعمرتها بالأئمة الصالحين والمدرسين النافعين، لأن المساجد العتيقة استولت عليها فرنسا من يوم الإحتلال[1].

إن هذا الإنتشار الواسع للمساجد داخل البلاد أثار خوف الإدارة الفرنسية، فسارعت لإغلاق الكثير منها، ومنعت العلماء من إلقاء الدروس والمواعظ، فبعد أن كان في مدينة الجزائر العاصمة وحدها سنة 1830 حوالي: 13 جامع كبير، 109 مسجد ومصلى، 12 زاوية، .. لم يبق منها سنة 1962 سوى: 4 جوامع كبيرة، 8 مساجد صغيرة، 9 مصليات! [2]. تعكس هذه الأرقام فضاعة ولا أخلاقية الجريمة الفرنسية المرتكبة في حق الإسلام ومعتنقيه بالجزائر، وهو ما يبطل دعوى التسامح الديني، التي طالما تغنى بها الفرنسيون.

لذلك، فيمكن تلخيص أعمال جمعية العلماء المسلمين في بنود ثمانية كالتالي:

1- تنظيم حملة جارفة على البدع والخرافات والضلال في الدين، بواسطة الخطب والمحاضرات، ودروس الوعظ والإرشاد، في المساجد والأندية، والأماكن العامة والخاصة، حتى في الأسواق، والمقالات في الجرائد الخاصة التي أنشأت لغرض الإصلاح والتوعية.

2- التعجيل في تعليم الصغار، سواء في البيوت أو مختلف الأماكن، وذلك ربحا للوقت قبل بناء المدارس.

3- تجنيد المئات من التلاميذ المتخرجين، ودعوة الشبان المتخرجين من جامع الزيتونة لتعليم أبناء الشعب.

4- العمل على تعميم تعليم الشبان، على النمط الذي بدأ به ابن باديس.

---

[1]- تركي رابح، **التعليم القومي والشخصية الجزائرية**، ط.2 (الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1982)، ص. 221.

[2]- يوسف قاسمي، "**المثقفون الجزائريون المعربون والثورة الجزائرية 1954-1962**" (رسالة ماجستير في تاريخ الثورة، قسم التاريخ، جامعة باتنة، 2001)، ص. 16.

5- مطالبة الحكومة الفرنسية برفع يدها عن المساجد والمعاهد التي استولت عليها، وذلك لاستخدامها في تعليم الدين واللغة.

6- مطالبة الحكومة الفرنسية بتسليم أوقاف الإسلام المحجوزة.

7- مطالبة الحكومة الفرنسية بإستقلال القضاء الإسلامي، في الأحوال الشخصية مبدئيا.

8- مطالبة الحكومة الفرنسية بعدم التدخل في تعيين الموظفين الدينيين[1].

- ونتيجة لهذا النشاط الواضح للجمعية في نشر التعليم، وتوعية الشعب الجزائري، وترسيخها للمفاهيم الوطنية في نفوس الشباب. فقد تفطنت الإدارة الفرنسية لهذا الدور الخطير الذي تلعبه الجمعية في تغيير العقلية الجزائرية مما جعلها تسارع في إغلاق المدارس واضطهاد معلميها، واعتبارهم خارقين للقوانين الإدارية.

ووضعت نتيجة لذلك قوانين صارمة، فقد قررت الإدارة الفرنسية سنة 1932، أن تعمل من جديد بقانون 18 أكتوبر 1892، وتمنع جمعية العلماء المسلمين من فتح أية مدرسة حرة إلا بموافقة السلطات الفرنسية في الجزائر.

وكذلك صدور منشور "ميشيل" المؤرخ في 16 فيفري 1933، والذي طلب فيه الأمين العام لولاية الجزائر من جميع المسؤولين أن يمنعوا أنصار جمعية العلماء من القيام بأي نشاط ثقافي أو سياسي أو ديني.

وخلاصة القول، أن جمعية العلماء المسلمين كحركة إصلاحية لم تدخر جهدا أو وسيلة في مقاومة الاستعمار، والمحافظة على صبغة الشعب الجزائري الإسلامية العربية، فناضلت من أجل ذلك سرا وعلانية، رغم الصعوبات والعراقيل الكبيرة التي تلقتها من المستعمر الفرنسي.

ونتيجة لهذه السياسة التي انتهجتها الجمعية في مقاومة الاستعمار وكل أساليبه، وقراراته، كان لزاما عليها أن تحدد معالم الشخصية الوطنية، ومقومات هويتها، والسعي إلى

(1)- عماد حسين، "**جمعية العلماء المسلمين الجزائريين**، ... **نجم سطع أم أفل**"، تم تصفح الموقع يوم: 7 ماي 2009.
<www.Islam online.net/servlet/satellite-Article>.

تحقيق الأمن الذي يؤدي إلى التمسك أكثر بهذه المقومات، وذلك انطلاقا من تحديها لمعطيات الواقع الذي يعيش تكتلا استعماريا، رافعة شعار "الإسلام ديننا، العربية لغتنا، الجزائر وطننا".

3- الزوايا:

يتفق علماء الأنثربولوجيا على وجود خصوصيات في الجوانب الاجتماعية والثقافية والفكرية والأخلاقية، تميز المجتمعات عن بعضها البعض، وإن ما يميز المجتمع الجزائري من خصوصيات تلك المتعلقة بالمؤسسات الدينية وعلى رأسها الزوايا، والطرق الدينية التي كانت تعتبر المركز الذي تدور حوله كل النشاطات السياسية والاجتماعية والثقافية والدينية على مدار قرون من الزمن. وقد قام شيوخ الطرق الصوفية، ورجال الزوايا بالتصدي للاستعمار ومقاومة حملات الغزو، وأهمها: الطريقة القادرية، الرحمانية، السنوسية والدرقاوية ... [1].

وقد أرجع بعض الكتاب الفرنسيين فشل سياسة الفرنسة في الجزائر إلى الزوايا التي بقيت منتشرة في البلاد، رغم قضاء الاستعمار على العديد منها وكانت بمثابة مراكز دينية وثقافية ومدارس للكبار والصغار[2]. والملاحظ أن هذا التحليل صحيح إلى حد بعيد، حيث أن العديد من الثورات التي قامت ضد الفرنسيين، كان يتزعمها مشايخ الزوايا حتى أواخر القرن التاسع عشر. ونذكر من هؤلاء: الأمير عبد القادر، أولاد سيدي الشيخ، ثورة لالا فاطمة نسومر، ثورة المقراني، ثورة الشيخ الحداد، ثورة بومعزة، ثورة بوعمامة، ... وقد كان هؤلاء المجاهدون، من أبناء تلك الزوايا التي كانت تخرج جنود الدفاع المادي والروحي ضد المستعمر.

إن التحليل السوسيولوجي لإبراز مكانة الزوايا اجتماعيا، ودورها الثقافي والفكري في المجتمع الجزائري طوال فترة تواجد الاستعمار الفرنسي، ينبئ عن ذلك الدور الرائد لها، باعتبارها قوة مجاهدة ومدافعة عن الأرض الجزائرية، ومعقل للمقاومة الشعبية ضد الاستعمار، حيث سعت إلى نشر التعليم العربي، وتطوير الكتاتيب القرآنية للنهوض بمستوى

(1)- صلاح مؤيد العقبي، "**الطرق الصوفية والزوايا بالجزائر، تاريخها ونشاطها**"، تم تصفح الموقع يوم: 2009/07/14.
<www.neelwafurat.com/itempage.aspx>.

(2)- د. أحمد بن نعمان، مرجع سابق، ص. 95.

اللغة العربية، الذي وصل إلى الحضيض في تلك الآونة، نتيجة الطرق العقيمة التي كانت تدرس بها اللغة العربية.

كما أن جل البحوث التي أنجزها بعض المختصين المكلفين من قبل السلطة الفرنسية حول دور الزوايا ومكانتها في المجتمع الجزائري، تكشف أمر خطورتها على المصالح الاستعمارية، نظرا لصلتها الوثيقة بمقاومة الجزائريين للمستعمر.

إن هذا الاهتمام كان موجها لمعرفة الواقع الإسلامي في الجزائر، ودور الزوايا فيه، على اعتبار أن أغلب زعماء المقاومة الوطنية ينتمون إلى هذه المؤسسات الدينية، فكان المحتل الفرنسي يرى فيها مراكز متعددة الوظائف، موجهة لمقاومة غزوه وإمتلاك أراضيه، وإن الغرض من فهم هذه الظاهرة حسب رأيهم يكمن في السيطرة عليها ومضايقتها للحد من نشاطها.

ويؤكد "مارسيل سيميان، M. Symmian" هذا الأمر قائلا: "لم تعد الزاوية مكانا لتعليم القرآن الكريم فقط، بل أصبحت منبتا للجهاد، ترسم في ظلام أركانها مخططات الانتفاضات والثورات".

أما "شارل بلوسرال، Ch. Blousralle" وصف أتباع الطرق الدينية بـــ: "الميليشيات المسلحة للدفاع ونشر العقيدة، مستعدة للإنطلاق بمجرد أول إشارة من قائدها"[1].

وعلى غرار المراكز العلمية والدينية الأخرى مثل المدارس والمساجد والكتاتيب القرآنية المنتشرة في القرى والمدن الجزائرية، عملت الزوايا على الحفاظ على الموروث الثقافي العربي الإسلامي، وبفضلها تم انتشار الدين الإسلامي بتعليم القرآن الكريم واللغة العربية في كامل أرجاء الوطن، فاللغة تمثل العمود الفقري للحياة الثقافية، وأداة التواصل الاجتماعي، وتؤكد على الذات الجماعية، وعلى الوعي بالإنتماء إلى الحضارة العربية الإسلامية. كما ساهمت الزوايا في الحفاظ على مقومات السكان الجزائريين، وتحصينهم ضد الإنحراف،

---

(1)- د. محمد مجاود، "**دور الزوايا في المقاومة والثورة التحريرية**" (ورقة بحث قدمت في الملتقى الوطني حول: "دور الزوايا إبان المقاومة والثورة التحريرية"، الجزائر، وهران، 25-26 ماي 2005)، ص ص. 154-155.

وتجنيب التفسخ والإنحلال والإندماج في الثقافة الفرنسية، ثقافة الغالب، كما مكنت المجتمع الجزائري من المحافظة على أصالته العربية الإسلامية، وهويته الوطنية طوال فترة الاحتلال.

من خلال ما سبق، نخلص إلى أن الزوايا تمثل فضاء اجتماعيا نظرا لما تقوم به من تأطير المجتمع المحلي وتوجيهه في إطار العلاقات الاجتماعية المحافظة على التراث والعادات والتقاليد المكرسة، نظرا للمكانة العالية التي تحتلها في السلم الاجتماعي، هذا رغم كل المضايقات التي مارسها الاستعمار الفرنسي عليها، وضرب الحصار على نشاطها، بهدف إضعاف مردودها التعليمي والديني، إلا أنها استمرت في أداء رسالتها الرامية إلى الحفاظ على المكونات الأساسية للشخصية الجزائرية، وترسخ الثوابت الوطنية للمجتمع الجزائري، وتكوين وبناء هوية الشعب الجزائري.

4- المؤسسات التربوية ومختلف النوادي:

إضافة إلى ما سبق ذكره من مؤسسات المجتمع المدني، ودورها في بناء الهوية والأمن في الجزائر خلال الفترة الإستعمارية، نذكر كذلك العدد الكبير من النوادي ذات الطابع العربي الإسلامي المنتشرة في بعض ربوع القطر الجزائري، فكانت خلايا للتكوين التربوي والثقافي الوطني وأداة للتأطير الجماهيري، حتى تلك المسيرة من قبل جزائريين مثقفين أو متعلمين بغير اللغة الوطنية.

فقضية اللغة المستعملة آنذاك – مع مطلع القرن 20م- لم تشكل حاجزا أمام توحيد الرؤية الثقافية، ومن ثم توحيد الجهود لمواجهة الاستعمار الفرنسي. وقد أدت هذه النوادي قبل وبعد الحرب العالمية، أدوار ثقافية هامة، وصانت عناصر الهوية الوطنية، واجتذبت كثيرا من الشباب الجزائري وحتى الكهول والشيوخ، وقد بدأ ظهورها منذ منتصف القرن التاسع عشر، واتسع نشاطها العملي إلى مطلع القرن العشرين، ومن أشهر هذه النوادي:

- نادي صالح باي: تأسس بقسنطينة في عام 1936، كان هدفه تربية الشعب تربية فكرية وتشجيع الهوايات الأدبية والعلمية، ونشر التعليم، والمساعدة على تحرير الجماهير.

هذا إضافة إلى العديد من النوادي في مختلف أنحاء الوطن، مثل: نادي الترقي في الجزائر العاصمة، نادي الشباب الجزائري في تلمسان، نادي الإقبال بجيجل، ... وكانت هذه النوادي تهدف إلى حث المواطنين على التأمل والتفكير في أسباب التخلف، ثم البحث عن سبل الرقي والتخلص من مخلفات المستعمر. ومن نماذج النوادي الأخرى، ما هو مبين في الجدول الموالي:

الجهة والمدينة	اسم النادي أو الجمعية	سنة التأسيس
الجزائر ومناطقها		
العاصمة	- الترقي	1927 -
	- الإصلاح	1934 -
تيزي وزو	- السلام	1933 -
البليدة	- النهضة	1932 -
شرق البلاد		
قسنطينة	- صالح باي + الرجاء	1936 -
باتنة	- الإصلاح	1933 -
بجاية	- الشباب الفني	1937 -
قالمة	- العندليب	1936 -
تبسة	- الشباب المسلمين	1930 -
غرب البلاد		
وهران	- الفلاح	1938 -
تلمسان	- الجمعية الإسلامية	1937 -
مستغانم	- الإتحاد الأدبي الإسلامي	1930 -
جنوب البلاد		
بسكرة	- جمعية إعانة الفقراء+الكشافة الإسلامية	1936 -
غرداية	- الإصلاح	1936 -
الأغواط	- الأدب	1937 -

المصـــدر: يوسف قاسمي، "**المثقفون الجزائريون المعربون والثورة الجزائرية (1954-1962)**" (رسالة ماجستير في تاريخ الثورة، قسم التاريخ، جامعة باتنة، 2001)، ص. 28.

هذا إضافة إلى مختلف الجمعيات الاجتماعية والثقافية، التي نشير إليها كما يلي:

1- الجمعية الراشدية: تأسست سنة 1894م من شباب جزائري خريجي المدارس الفرنسية الجزائرية، واستطاعت أن تنشئ فروعا لها عبر أنحاء الجزائر وتحقق بذلك الإنتشار بسرعة.

كان هدف الجمعية هو مساعدة الشباب الجزائري على العمل والتفكير، والعيش عيشة حديثة. ومن بين الوسائل التي ارتكزت عليها لتبليغ رسالتها، إلقاء المحاضرات لتوعية الشعب ونشر الثقافة الإسلامية للحفاظ على الشخصية العربية الإسلامية. ومن أهم عناوين المحاضرات التي نظمتها الجمعية لعام 1907: "التضامن والأخوة بين المسلمين"، "التشريع الإسلامي في الجزائر منذ 1832"، "الحضارة العربية قبل وبعد الإسلام"، "التنظيم السياسي لفرنسا".

ومن خلال عناوين هذه المحاضرات التي نظمتها الجمعية، نلاحظ إقحام وإدراج المواضيع ذات البعد السياسي والوطني والتركيز على بث وغرس القيم الوطنية والسياسية.

2- الجمعية التوفيقية: أنشأت عام 1908م، ثم أعادت النخبة تنظيمها سنة 1911، استطاعت هذه الجمعية أن تستقطب عددا كبيرا من الأعضاء، وصل إلى مئتي عضو خلال سنة واحدة، يرأسها الدكتور "ابن التهامي"، هدف هذه الجمعية الثقافية هم جمع الجزائريين الذين يرغبون في تثقيف أنفسهم وتطوير الفكر العلمي والاجتماعي[1].

المبحث الثالث: الصراع حول الهوية والسعي نحو تحقيق الأمن الهوياتي بعد الإستقلال.

هناك عدة عوامل تاريخية، محلية، ...، أسهمت في بلورة ثوابت معينة للهوية الجزائرية، تتمثل هذه الثوابت في ثلاثة محددات رئيسية هي: الدين الإسلامي، اللغة العربية، والأمازيغية.

---

(1)- عبد النور ناجي، "**البعد السياسي في تراث الحركة الوطنية الجزائرية**"، تم تصفح الموقع يوم: 15 أفريل 2009.
<http://awa-dam.net/index.php?mode-journalview>.

يبحث هذا المبحث أساسا في هذه المقومات، وفي الأزمة التي عصفت بالجزائر بعد الاستقلال، والتي مست بالجانب الهوياتي، وفي مدى تفاعل مؤسسات المجتمع المدني مع هذه الأزمة وسبل مواجهتها.

المطلب الأول: مقومات الهوية الوطنية في الجزائر.

حددتها الدساتير الجزائرية في ثلاث مقومات أساسية، وهي كالآتي:

1- الدين الإسلامي:

الدين مكون أساسي لهوية أية أمة، وربما كان في غالب الأحيان المكون الأساسي لها، وهو موجود كظاهرة صاحبت الإنسان في أطواره الثقافية عبر التاريخ. فالعامل الديني أو العقائدي لأية أمة يعتبر في الحقيقة الوعاء الذي تلتقي فيه جميع الروابط بين الأفراد، وقد اعتبر المفكرون منذ القدم الدين عاملا من عوامل القضاء على الهيمنة الأجنبية، والحفاظ على الأصالة الذاتية.

وللإسلام ثقله الخاص وأهميته الكبيرة في حياة الأمة العربية الإسلامية عامة، وعلى الشعب الجزائري بشكل خاص. وتأكيدا لهذه الدعامة، نص الميثاق الوطني لعام 1976 على أن: "الشعب الجزائري شعب مسلم، والإسلام هو دين الدولة، وهو أحد المقومات الأساسية لشخصيتنا التاريخية"[1]. وهذا ما يبين قدرة هذا الدين على توحيد أبناء المنطقة، فهو عامل من عوامل حب الوطن والدفاع عنه، كما جاء في الميثاق الوطني لعام 1986: "... صهر الإسلام المجتمع الجزائري، فجعل منه قوة بالمعتقد الواحد، وباللغة العربية التي مكنت الجزائر من استنشاق دورها في العامل الحضاري". فالحضارة العربية الإسلامية، صهرت الشخصية الجزائرية في بوتقة ثقافية متعددة التيارات ومتفاعلة العناصر، إذ كانت التيارات الروحية والثقافية تتحرك من المشرق إلى المغرب، ومن المغرب إلى المشرق، كما كانت تتحرك ولا تزال من الشمال إلى الجنوب، ومن الجنوب إلى الشمال[2].

فالدين الإسلامي إلى جانب كل ذلك، يعمل على مساعدة الأمة الجزائرية، ومدها بكل ما تحتاجه من حوافز ومناهج (إذ أنه دين ومنهاج الحياة)، لتطوير الشخصية الوطنية في

(1)- الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، الميثاق الوطني لعام 1976.

(2)- الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، الميثاق الوطني لعام 1986.

ظل توازن نفسي، مجنبا إياها مخاطر الإستيلاب والإنحراف والجمود. فهو كعقيدة وممارسات وقيم، تمجد الفكر وتحث على الإجتهاد وتحفز على العمل وتعطي للأخلاق مفهوما نضاليا، ويبقى دائما من أحسن الإنتصارات المضمونة في معركة البناء والتشييد، كما يؤكد ذلك الميثاق الوطني لعـــام 1986[1].

والدساتير الوطنية على غرار المواثيق، اعتبرت الدين الإسلامي من الثوابت الوطنية التي لا تقبل التبديل، بإعتباره الدين الوحيد للأمة الجزائرية، كما جاء في المادة 4 من دستور 1963 التي تنص على: "الإسلام دين الدولة، وتضمن الجمهورية لكل فرد احترام أدائه ومعتقداته، وحرية ممارسة الأديان"[2].

والمادة 2 من دستور نوفمبر 1976، تنص على أن: "الإسلام دين الدولة"[3]. وفي المادة 2 من دستور فيفري 1989، والتعديل الدستوري لعام 1996، جاءت نفس العبارة وأكدت نفس المعنى، وهو ما يبين أن الإسلام من الثوابت الوطنية التي لا تقبل المساومة ولا التنازل عنها. إذ يذكر عالم الإجتماع الفرنسي "**غوستاف لوبون**" أن: "تأثير دين محمد في النفوس، أعظم من تأثير أي دين آخر، ولا تزال العروق المختلفة التي خلفها القرآن مرشدا لها تعمل بأحكامه، كما كانت تفعل منذ ثلاثة عشر قرنا..." [4].

2- اللــغة العربيـــة:

اللغة أداة التفاهم، واكتساب المعرفة وإنماء الفكر، وهي بوجهتها السليمة، أمتن رابط يشد الأفراد، ويكون من مجموعهم أمة متميزة قادرة على البقاء والنمو.

وللعربية مكانة متميزة بين لغات الأمم، لا لأنها من أقدم اللغات الحية فقط، وإنما لأن تكوينها وخصائصها يسرا لها القدرة على التعبير عن مختلف الأشياء المادية، وأدق الأفكار المجردة[5].

---

(1)- المرجع نفسه.

(2)- الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، دستور 1963.

(3)- الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، دستور 1976.

(4)- محفوظ نحناح، **الهوية** (الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2004)، ص. 28.

(5)- صالح أحمد العلي، **في اللغة العربية و الوعي القومي**، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت، ط.2، 1986)، ص. 18.

واللغة حسب المفكرين تنشئ وحدة لكل الناطقين بها، وتخلق مفاهيم وفلسفات مشتركة لبناء القومية الوطنية، فوحدة اللغة تنطوي على وحدة الضمير والفكر. وتساهم اللغة في حمل ملامح شخصية الأمة التي تتصل بخلفياتها الحضارية والفكرية، كونها ترتبط بعناصر الشخصية الوطنية، وتمثل رمزا من رموز السيادة الوطنية.

ولهذا اعتبرت اللغة العربية عاملا أساسيا في تحديد الإنتماء الوطني، وكمال السيادة الوطنية، وعاملا من الثوابت الوطنية التي لا تقبل النقاش ولا التبديل، وخاصة أن الدساتير والمواثيق الوطنية المتعاقبة كرست هذا المفهوم وأكدت عليه، على إعتبار أنه عنصر من عناصر الشخصية الوطنية، والهوية الثقافية للشعب الجزائري. فالميثاق الوطني لعام 1976 نص على أن: "اللغة العربية عنصر أساسي للهوية الثقافية للشعب الجزائري، ولا يمكن فصل شخصيتنا عن اللغة الوطنية التي تعبر عنا"[1]. بالإضافة إلى ضرورة تعميمها وإتقانها في مجال التعبير عن كل المظاهر الثقافية، بإعتبارها وسيلة أساسية في التبليغ والرقي والإزدهار، لأنها الأداة التي يتطلب من المجتمع الجزائري استعمالها في ميادين الرقي والبحث العلمي، والتحول الإجتماعي. ولهذا ركز الميثاق الوطني لعام 1976 على ثلاث أهداف رئيسية لبناء وتجسيد الثورة الثقافية وهي[2]:

1- التأكيد على الهوية الوطنية الجزائرية وتقويتها.

2- تحقيق التنمية الثقافية بجميع أشكالها.

3- رفع مستوى التعليم المدرسي، وإعتماد أسلوب حياة ينسجم ومبادئ الثورة الإشتراكية.

وهذه الأهداف، تبين مدى اهتمام النظام السياسي الجزائري بدور العناصر الوطنية في تحقيق مفهوم الثورة الثقافية، وتحقيق التنمية الثقافية بمختلف أشكالها.

كما أن الميثاق الوطني لعام 1986، ركز على فكرة التنويه بالعناصر الوطنية، لما لها من أهمية في رسم ملامح الدولة الجزائرية، التي حددها كالآتي: "... اللغة العربية، الإسلام،

---

(1)- الميثاق الوطني 1976، ص. 85.

(2)- المرجع نفسه، ص. 86.

التراث التاريخي والإختيار الإشتراكي"[1]. غير أن اعتبار الإختيار الإشتراكي من دعائم الهوية الوطنية آنذاك، يرجع حسب الميثاق إلى أن هذا النهج نابع من صميم الشخصية الوطنية، وبما تحمله هذه الأيديولوجية من قيم إنسانية، أخلاقية إجتماعية وإقتصادية،... تتماشى والقيم التي يقوم عليها المجتمع الجزائري.

أما عن الدساتير، فهي الأخرى تعرضت إلى أهمية اللغة في إثبات الشخصية الوطنية، واعتبارها من الثوابت المكونة للإنتماء الحضاري للشعب الجزائري. فالمادة 5 من دستور 1963 اعتبرت أن: "اللغة العربية هي اللغة القومية والرسمية للدولة". والمادة 3 من دستور1976 أكدت ذلك كالتالي: "اللغة العربية هي اللغة الوطنية والرسمية"، ونفس المادة من دستور 1989 رددت نفس العبارة، وأكدت نفس المعنى، وحتى في دستور 1996، وفي نفس المادة، وهذا ما يدل على أهمية اللغة العربية كمقوم من مقومات توحيد الأمة الجزائرية، وربط ماضيها بحاضرها، وضمان استمراريتها مستقبلا.

كما أن التعديل الدستوري لعام 2008 جاء ليعزز مكانة مقومات الهوية في الجزائر، فقد جاء في المادة 12: تعدل المادة 178 من الدستور وتحرر كالآتي:

"لا يمكن لأي تعديل دستوري أن يمس: الطابع الجمهوري للدولة، النظام الديموقراطي القائم على التعددية الحزبية، الإسلام باعتباره دين الدولة، العربية باعتبارها اللغة الوطنية والرسمية، الحريات الأساسية وحقوق الإنسان والمواطن، سلامة التراب الوطني ووحدته، العلم الوطني والنشيد الوطني، باعتبارهما من رموز الثورة والجمهورية"[2].

لذلك، فإن اللغة هي أبرز ما تتميز به الأمم، وترك الأمة لغتها يعني فناءها وزوالها ككيان متميز، بالرغم من أن أفرادها قد يبقون. كما أن اللغة هي وعاء الفكر ومظهر الثقافة، والوسيلة التي يتم بها التفاهم مع الأفراد، وهي أبرز مظهر لهويتهم، وأقوى عامل في توحيدهم، وأكبر أداة في استيعاب حضارتهم وفكرهم.

---

(1)- الميثاق الوطني 1986، ص. 27.

(2)- **مشروع تعديل الدستور الجزائري 2008**، تم تصفح الموقع يوم: 11 جويلية 2009.

< http:// tiaret.ahlamountada.com /mountada.f7>

3- التراث الأمازيغي:

البعد الأساسي الثالث من الأبعاد الكبرى لهويتنا الوطنية، هو البعد الأمازيغي البربري. إن إنتماءنا إلى هذا البعد يحمل معنيين: المعنى العرقي والسلالي، والمعنى الثقافي واللغوي. وهما معنيان متكاملان متداخلان، ولا يمكن أن يكون لأمازيغيتنا معنى إذا أهملنا أيا منها[1].

وقد أكد الميثاق الوطني لعام 1976 على أن: "الجزائر أمة، والأمة ليست تجمعا لشعوب شتى، أو خليطا من أعراق متنافرة"[2]. وجاء في الميثاق الوطني لعام 1986 على أنه: "... لم يكن من محض الصدفة أن يطلق سكان البلاد على أنفسهم تسمية "الأمازيغ" أي الأحرار...".

إضافة إلى هذا، يعتبر التراث التاريخي هو الآخر من المقومات الأساسية لبناء الشخصية الوطنية، كما جاء في الميثاق الوطني لعام 1986، الذي حدد دعائم الشخصية الوطنية في: الإسلام، اللغة الوطنية (العربية) والتراث التاريخي[3].

والدساتير الجزائرية هي الأخرى أعطت للتراث أهمية بالغة، واعتبر كمقوم من مقومات الشخصية الوطنية،كما جاء في المادة 18 من دستور 1976، التي تنص على: "التأكيد على الشخصية الوطنية وتحقيق التطور الثقافي".

وفي المادة 7 من دستور 1989 التي أكدت بدورها على ضرورة: "المحافظة على الهوية والوحدة الوطنية ودعمها"، وهو الشيء نفسه بالنسبة للتعديل الدستوري لعام 1996، الذي ردد نفس العبارة في المادة 8 منه، وهذا يعني أن الهوية الوطنية، ودعائمها شئ مؤكد عليه من طرف الدساتير والمواثيق الوطنية.

وتنبغي الإشارة إلى أنه لم يتم ترسيم الأمازيغية إلا في عهد الرئيس بوتفليقة، غير أن التعامل مع هذه القضية لا بد أن يخضع إلى عدة ضوابط أهمها:

---

(1)- محفوظ نحناح، **الهوية**، مرجع سابق، ص. 52.

(2)- الميثاق الوطني لعام 1976.

(3)- الميثاق الوطني لعام 1986.

1- ضرورة التأكيد على أن إحياء و ترقية اللغة الأمازيغية لا ينبغي أن يتصادم مع تعميم اللغة العربية، باعتبارها اللغة الرسمية للدولة، وباعتبارها اللغة الأولى والأساسية في العمل والتعليم والإدارة والإعلام، ولا ينبغي أيضا أن يعتبر بديلا لها.

2- ضرورة الرفض بشكل حاسم وقاطع لأي دعوى للتمييز العرقي أو الإثني أو الجهوي بين أبناء الشعب، أو بين مناطق وجهات الوطن لأنها دعاوي خطيرة على وحدة الوطن والشعب.

يتضح من خلال ما سبق، أن اللغة العربية، الدين الإسلامي، الأمازيغية، تعتبر من مقومات الهوية الوطنية في الجزائر، وهي تمثل الثوابت الوطنية التي لا تقبل النقاش ولا التبديل، وقد سعى الشعب الجزائري والدولة الجزائرية إلى الحفاظ عليها بالغالي والنفيس، وعلى مدى قرون من الزمن.

المطلب الثاني: أزمة الهوية في الجزائر.

تعتبر أزمة الهوية من بين أعقد الإشكالات التي تعيق بناء وتحقيق الأمن، وبناء الديموقراطية والمشروع المجتمعي في الجزائر. كما أنها تقمع كل محاولة للتقدم والرقي، وذلك من خلال ما تفرضه من انشقاقات وتناقضات على المستوى السياسي، وكذا الإجتماعي والثقافي، والذي ينعكس على الجوانب الأخرى: الإقتصادية،..وغيرها. وفيما يتعلق بأزمة الهوية الجزائرية، فإنه يمكن القول بأن هذه الإشكالية لم تطرح على مستوى المجتمع فحسب، بل أنها طرحت كجدال سياسي بين مختلف النخب السياسية والثقافية، ويظهر ذلك جليا من خلال الآتي:

1- أزمة المشاركة السياسية:

دخلت فيها الجزائر بدءا من 1989، ذلك أن الجزائر قبل هذا التاريخ عرفت نوعا من المشاركة يتفق في خطوطه العامة مع ما عرفته معظم بلدان العالم الثالث، وهو ما يمكن أن يكون أقرب إلى مفهوم التعبئة.

ويعود أساس هذه الأزمة إلى عدة أسباب أبرزها: الأزمة الإقتصادية التي أدخلت الجزائر في دوامة من المديونية، حيث أن تدني أسعار البترول في عام 1986، وانخفاض قيمة

الدينار، جعل الدولة تلجأ إلى فرض الضرائب على المواطنين، إضافة إلى زيادة نسبة السكان، حيث كان معظمهم شباب طموح في مجالي التعليم والصحة. وأمام عجز الدولة، كان هذا الشباب يشكل وجها معارضا للنظام السياسي، وهذا ما عكسته أحداث أكتوبر 1988، والتي شكلت أزمة ما بين المشكلة الإجتماعية والسياسية، وصراع بين أركان النظام السياسي، وتنامي قوى الجبهة الإسلامية، وهذا ما صعب المواجهة بين الشاذلي والحكومة، مما أدى إلى استقالة الرئيس، وهذا ما عطل مسار الديموقراطية وتحقيق الأمن في الجزائر.

وتعتبر المؤسسة العسكرية إحدى المعوقات لهذا المسار، حيث لعبت دورا سلبيا من خلال إيقاف المسار الإنتخابي عقب الإنتخابات التشريعية عام 1991، وخرقت دستور 1989، مما صعد من الأزمة، حيث خرج آلاف المتظاهرين للتنديد بالأوضاع[1]، وتمت الإستعانة بالجيش الذي حصد كثيرا من الأرواح، وتم إعلان حالة الطوارئ واستعمال العنف.

وعرفت الأزمة بعد ذلك تفاقما مع عهد الرئيس السابق اليمين زروال إلى درجة استقالته. إن هذه الأزمة بدأت تنحصر بإنتخاب الرئيس بوتفليقة، غير أن الصراع لم ينته، حيث انبثق عن هذا الصراع، صراع عرقي يتجسد في مشكلة الأمازيغ الذين يبحثون عن دور فاعل لهم في عملية البناء الحضاري في الجزائر، لتعاني البلاد من مشكلة الهوية والتعددية السياسية. وبناء على ذلك، فإن عدم احتواء هذين المشكلين سيؤدي إلى زيادة حدة الصراع الداخلي الذي سيكون له آثار سلبية على الهوية والأمن في الجزائر[2].

وبعد ذلك وفي 2007، ظهرت أزمة حقيقية وهي ظاهرة عزوف المواطنين عن الإنتخاب، ففي تشريعيات 17 ماي، سجلت نسبة مشاركة قدرت بـــ: 36 %، وهي نسبة لم تسجل منذ الإستقلال، وشكلت صراعات بين مناضلي وإطارات الأحزاب خاصة الكبيرة، وتراجع حركة الإصلاح الوطني.

---

(1)- د. إبراهيم أبو جابر، **الأزمة الجزائرية** (أم الفحم: مركز الدراسات المعاصرة، 1998)، ص ص. 48-50.

(2)- برهان غليون وآخرون، **مستقبل الديموقراطية في الجزائر**، ط.1 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002)، ص. 307.

أما في محليات 29 نوفمبر، فقد سجلت النسبة 44 %، إذ غاب فيها الإهتمام الشعبي بالإنتخابات، رغم مساعي الحكومة لأجل رفع النسبة ورفع اهتمام المواطنين[1].

وقد إنعكست هذه الأزمة على المجتمع المدني، فنجد تكرر انتهاكات حريتي الرأي والتعبير، والحريات العامة في ظل "مناخ الفتنة" أو العنف، وفي ظل حالة الطوارئ، فهذه القيمة أصبحت مقيدة بالقيود القانونية والسياسية[2]. وكمثال على ذلك مرسوم الحكومة في منتصف جوان 1994، الذي يفرض على كل وسائل الإعلام التقيد في تغطيتها لأحداث العنف السياسي بالمعلومات والبيانات التي تصدرها وزارة الداخلية، وينص أيضا على: ملاحظة الصحف والصحفيين، الذين يخالفون ذلك.

فمن بين أفراد المجتمع المدني، يأتي الصحفيون وأصحاب القلم والمثقفون عموما، ثم القيادات العمالية على رأس المستهدفين بالعنف بأشكاله المتعددة سواء من جانب الجماعات الإسلامية المسلحة أو قوات الأمن الحكومية والمؤسسة العسكرية. وحرية التعبير لدى الصحفيين مقيدة، حيث أن هناك رقابة حكومية على منشوراتهم، إذ وصلت إلى حد الإغتيال، والتي نسبت إلى الجماعات المسلحة.

وبالنسبة للنساء وخصوصا زعيمات المنظمات النسوية فهن كن أيضا مستهدفات بالعنف من قبل الجماعات الإسلامية.

أما النقابات العمالية وبخاصة هؤلاء الذين يعارضون إقامة الدولة الإسلامية وأكبر ضحايا الأزمة الجزائرية "عبد الحق بن حمودة – الأمين العام لإتحاد العمال-"، والذي اغتيل خارج المركز الرئيسي للإتحاد في 28 جانفي 1997، إلا أن هناك من رأى أن اغتياله كان سياسيا وذلك أن حمودة قد كان عازما على إنشاء حزب جديد هو "حزب الأغلبية الرئاسية" لدعم الرئيس اليامين زروال، وبالتالي رأوا أن هناك من يرفض تمتع الرئيس بالشعبية.

(1)- عبد الرزاق بو القمح، "**سنة سياسية تحت عنوان الإمتناع والعهدة الثالثة**"، الشروق اليومي، العدد: 2147، 31 ديسمبر2007، ص.9.

(2)- إبراهيم أيمن الدسوقي، مرجع سابق، ص. 76.

ومن أهم انعكاسات الأزمة على المجتمع المدني ما يلي[1]:

– قررت الحكومة حل الجمعيات والنقابات المرتبطة بجبهة الإنقاذ أو التابعة لها، بعد حل الجبهة نفسها في مارس 1992، مثل ما حدث مع "النقابة الإسلامية للعمل".

– منظمات المجتمع المدني قد عاشت خلال الأزمة حصارا من كل الجوانب.

– انعكست سمات الأزمة الثقافية على منظمات المجتمع المدني، وبخاصة الحركات النسائية، فالحركة النسوية تشهد انقساما بين تنظيمات إسلامية وأخرى علمانية.

– انعكست الأزمة أيضا على النقابات المهنية مثل: تقلص النشاط الخدمي لهذه النقابات مثل ما حدث لنقابة المحاميين والصحفيين، التي توقفت عن دفع معونات أعضائها بسبب ظروف الأزمة الإقتصادية.

2– أزمة الربيع البربري وتداعيات ترسيم الأمازيغية في الجزائر:

سياسيا، تعود المسألة البربرية إلى الأربعينات من القرن العشرين، إلى ما عرف بـــ: الأزمة البربرية بعدما نشب صراع عام 1949 بين أعضاء من القبائل في حزب الشعب الجزائري وزعيمه مصالي الحاج. هذا الأخير اعتبر أن الأمة الجزائرية عربية وإسلامية، فرأى هؤلاء – ومنهم الزعيم الحالي لحزب جبهة القوى الإشتراكية حسين آيت حمد– في هذا استفزازا وتجاهلا للتاريخ الجزائري ما قبل الإسلام والهوية الأمازيغية، ونادوا بضرورة إدراج البعد البربري في تنظيم الدولة المستقلة المقبلة. وقد انتهت هذه الأزمة بإقصائهم من قيادة الحزب، واستبدل بهم قيادات قبائلية ليست من دعاة الأمازيغية[2].

وتقول دليلة أرزقي في كتابها :"الهوية البربرية"، أن الجزائر مقسمة عموما إلى: عرب وبربر، يتقاسمون في معظمهم الدين الإسلامي. وإبان الإستعمار الفرنسي، وبغض

---

[1]– المرجع نفسه، ص. 77.

[1]– عبد النور بن عنتر، "**تداعيات ترسيم الأماريغية لغة وطنية في الجزائر**"، تم تصفح الموقع يوم: 22 فيفري 2009.
<www.aljazeera.net /NR /exeres >

النظر عن اللغة المستخدمة فإن الجزائريين كانوا متضامنين في مواجهة المضطهد، لكن مع الإستقلال، حدث انقسام، حيث أصبح كل واحد يعبر عن انتمائه بمجموعته[1].

وتحت سلطة الدولة، تميز المشهد اللغوي بوجود أربع لغات هي: اللهجة العربية واللغة العربية الفصحى، الأمازيغية، والفرنسية. إلا أن مختلف اللغات قلص من شأنها لصالح العربية الفصحى، التي فرضت خاصة في قطاع التعليم، ويتكون الشعب البربري من مجموعات عدة هي: الشاوية، القبائل، بني ميزاب، التوارق والشناوة[2].

وقد طرح مشكل اللغة الأمازيغية كمشكل وطني يجب إيجاد حل له بعد الإستقلال، غير أن هذا المشكل قد نظر إليه بنظرة سلبية، وقد كان لتلك الحركة الأمازيغية أهداف منها المطالبة بفتح المجال أمام التنوع الثقافي الأمازيغي وتطبيق اللغة في برامج التدريس وإدراجها كلغة وطنية إلى جانب اللغة العربية في المدارس والجامعات.

وقد دأبت السلطة على فرض روايتها الرسمية للتاريخ، ومعاييرها في تحديد الهوية الوطنية وإقصاء اللغة والثقافة الأمازيغيتين من قاموسها السياسي، إذ رفض أحمد بن بلة هذه المسألة مؤكدا على عروبة الجزائر.

ومع بداية أولى مراحل التعريب في الجزائر (إدخال العربية لغة وطنية بعدما كان الإستعمار الفرنسي قد أعلنها لغة أجنبية في الجزائر عام 1936) في عهد بومدين، بدأت أولى المواجهات بين دعاة الأمازيغية والسلطة حول المسألة اللغوية، أصبحت فرنسا مركزا للتعبير عن المطلب الأمازيغي، حيث أنشأت في نهاية الستينات بباريس الأكاديمية البربرية[3].

وفي عام 1980 أخذ المطلب الأمازيغي بعدا مميزا وعلنيا في شكل حركة احتجاجية في القبائل، وكان السبب المباشر في اندلاع أحداث القبائل (مظاهر طلابية في جامعة تيزي وزو وقمعتها قوات الأمن) هو منع السلطات الكاتب مولود معمري (منظر الأمازيغية) من إلقاء محاضرة في جامعة تيزي وزو حول: الشعر القبائلي القديم، وهذا في مارس 1980.

(1)- dalila arezki," **l'identite berbere**" ,(paris: sigui press, 2004), p. 104.

(2)- Ibid, p. 105.

(3)- عبد النور بن عنتر، مرجع سابق.

المظاهرات الطلابية التي تلت توقيف معمري، تم قمعها، ومنذ ذلك الوقت، تعرف تلك الأحداث بإسم الربيع البربري، الذي يشكل منعرجا في تاريخ الجزائر المستقلة، وشيئا فشيئا أخذ الربيع البربري منحى سياسي واضح.

وقد نظمت قيادات حركة الربيع البربري أول ندوة في بلاد القبائل حول "الهوية واللغات (الأمازيغية، العربية)، والثقافة وحرية التعبير". أما الدولة فقد رخصت تعليم البربرية في القبائل في المؤسسات التعليمية وفي الجامعات، وأنشأت أقسام اللغة والثقافة البربريتين في جامعتي تيزي وزو وبجاية عام 1990[1].

ومع توسع ظاهرة الإرهاب في التسعينات، إزداد المطلب الأمازيغي إلحاحا، وقد أراد النشطاء الأمازيغ انتهاز فرصة ضعف السلطة لدفعها إلى الإستجابة لمطالبهم. وشهدت منطقة القبائل موجة من الإحتجاجات أهمها: إضراب أطفال المدارس، الذي أطلق عليه: مقاطعة المحفظة، فهدأ الرئيس اليامين زروال الوضع بإدخال اللغة الأمازيغية في التعليم بمنطقة القبائل، كما أنشأ "المحافظة السامية للأمازيغية"، من جهة أخرى تم إحداث نشرات إخبارية في التلفزيون باللغات الأمازيغية الرئيسية: القبائلية، الشاوية والمزابية، كما قام الرئيس زروال بإضافة البعد الأمازيغي بإعتباره أحد المقومات الأساسية للهوية الجزائرية، إلى جانب الإسلام والعروبة، وأدرجه في دستور 1996[2].

لكن المطلب الأمازيغي لم يلب في رأي القبائل. وجاءت أحداث أفريل 2001 لتفجر الوضع في المنطقة، عقب وفاة طالب ثانوي برصاص الدرك الوطني ببني دوالة في ولاية تيزي وزو. المحتجون يرفضون كل ما يرمز إلى السلطة، وإلى أشكال التنظيم السياسي الحديث، كالأحزاب، حيث رفضوا تدخل التجمع من أجل الثقافة والديموقراطية وجبهة القوى الإشتراكية، وهما الحزبان القبائليان الأكثر نفوذا.

وهكذا انطلقت شرارة الأحداث، مظاهرات وقمع للمتظاهرين، وتخريب وتدمير المرافق العمومية، وكل ما يرمز إلى الدولة، في منطقة القبائل وسائر مناطق الجزائر.

---

(1)- Dalila Arezki,Op.Cit, p. 111.

(2)- الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، دستور 1996: الديباجة.

وفي هذا الجو السياسي المحتقن، عادت منظمة العروش التقليدية القبلية إلى الواجهة بولوجها المعترك السياسي، لقيادة المظاهرات وتمثيل القبائل في التفاوض مع السلطة. وقد أعطت هذه الأحداث نفسا قويا للمطلب الأمازيغي الذي اتضحت معالمه بشكل أدق، واتضح من شعارات المتظاهرين أن هناك تشددا واضحا في مطالب القبائل مقارنة مع عام 1981.

وفي جوان 2001، اتفقت العروش على لائحة مطالب "أرضية القصر"، التي تصر على رحيل الدرك والإعتراف بالأمازيغية لغة وطنية رسمية، وقد تمكنت من تحقيق بعضها، حيث قرر الرئيس بوتفليقة في مارس 2002 ترسيم اللغة الأمازيغية لغة وطنية، وليست رسمية كما يطالب القبائل[1].

وتبقى تطورات الأزمة مرهونة بطبيعة وموعد الآليات التي ستفصح عنها السلطة فيما يخص تنفيذ قرار ترسيم الأمازيغية وكيفية تطبيقه عمليا.

كما يقر المتتبعون، أن المشهد اللغوي سيزداد تعقيدا في المستقبل، إن لم تتبن الحكومات المقبلة سياسة لغوية واضحة وعقلانية بعيدا عن المزايدات السياسية والأيديولوجية.

3- التعريب في الجزائر:

للغة العربية دور وأثر في حياة الدول والشعوب، والإعتراف الواضح والصريح بمكانتها في مجتمعنا، هو السبيل الوحيد لجعلها تؤدي دورها الصحيح والضروري في حياة شعبنا ودولتنا، بإعتبارها مكونا أساسيا من مكونات هويتنا وشخصيتنا الوطنية.

وتعود محنة التعريب في الجزائر إلى بداية إستقلال الجزائر، وذلك عندما تقدم مجموعة من النواب الجزائريين بمشروع إلى حكومة أحمد بن بلة الفتية، طالبوا فيه الحكومة بالتخلي عن اللغة الفرنسية كلغة مسيطرة على الإدارة والتعليم، وإحلال اللغة العربية محلها. وكانت صدمة النواب كبيرة عندما رفضت الحكومة مشروع التعريب، وبذلك ظل التعريب

---

(1)- Dalila Arezki, Op, Cit. p.112.

محمدا على امتداد عهد بن بلة[1]. وحاول بومدين تعريب الإدارة والتعليم، إلا أن اللغة الفرنسية قد أصبحت سيدة الموقف في عهده، في الجامعة والإدارة، وقد اضطر بومدين شخصيا أن يستحضر أبرع الأساتذة في اللغة الفرنسية.

وفي عهد الشاذلي بن جديد، حققت اللغة الفرنسية في الجزائر أبرز انتصاراتها، ورغم أن البرلمان الجزائري قبل حله في الجزائر، أقر قانون التعريب في الجزائر[2]، وإحلال اللغة العربية لغة السيادة في موقعها الصحيح. إلا أنه في اليوم الموالي لتصويت المجلس الشعبي الوطني على هذا القانون، صدر في جريدة "الوطن" الفرنسية، بعنوان بارز، وفي الصفحة الأولى، نصه: "القانون الذي سيقسم الجزائر"، وذلك بدعوى أن فرض اللغة الوطنية على كل الجزائريين سيقسم الوطن[3].

غير أنه وقبل بداية تطبيق هذا القانون، تم حل البرلمان وتمت إقالة الشاذلي بن جديد، وكان أول قرار إتخذه رضا مالك، عند تعيينه رئيسا للحكومة خلفا لبلعيد عبد السلام، هو إلغاء قرار التعريب الذي أصدره البرلمان الجزائري بحجة أن الظروف الدولية لا تسمح بذلك. وبمعنى آخر، أن باريس وضعت فيتو في وجه اللغة العربية في الجزائر[4].

وفي عهد الرئيس بوتفليقة، ظهرت باريس بمظهر المساند له في صراعه البارد مع الجنرالات مقابل أن يقدم تسهيلات للغة الفرنسية، حيث عاودت كل المراكز الثقافية الفرنسية نشاطها بشكل مدهش في الجزائر. وبالتوازي مع هذا النشاط، فإن اللجنة الوزارية التي كلفت بوضع خطة تربوية جديدة، أوصت بضرورة إعادة الإعتبار للغة الفرنسية، ومعاودة تدريس المواد العلمية والدقيقة باللغة الفرنسية، بالإضافة إلى جعل اللغة الفرنسية ضرورية من المرحلة الإبتدائية إلى الجامعة.

---

(1)- د. أحمد بن نعمان، **الهوية الوطنية: الحقائق والمغالطات** (الجزائر: شركة دار الأمة للطباعة والترجمة والنشر والتوزيع، 1995)، ص. 146.

(2)- وهذا بتاريخ: 1990/12/30.

(3)- المرجع نفسه: ص. 170.

(4)- "**التعريب في الجزائر**"، تم تصفح الموقع يوم: 2009/07/13.

<www.islamc news.net /common /view ITEM .asp>

وتجدر الإشارة إلى أن هذه اللجنة يسيطر عليها الفرنكوفونيون والبربر، الذين قدموا في تقريرهم، أن اللغة العربية هي التي مهدت للأصولية والفكر الظلامي، ويقصدون به الفكر الإسلامي. ويعتبر هؤلاء المنظرون، أن القضاء على اللغة العربية من شأنه إلغاء أهم عامل من عوامل التطرف، وفي نظر هؤلاء فإن اللغة العربية تفضي تلقائيا إلى دراسة النص الديني[1].

وقد تم إلغاء اللجنة التحضيرية السابقة، والتي كان قوامها مجموعة من الخبراء الذين يؤمنون بدور اللغة العربية في الإرتقاء بالتعليم الجزائري، وقد شكل بوتفليقة لجنة جديدة قوامها فرنكوفونيون وبربر، والنتيجة التي خرجت بها هذه اللجنة هي أن اللغة الفرنسية ضرورة استراتيجية للجزائر، وبها لا باللغة العربية ستعرف الجزائر طريقها إلى التطور والإزدهار، علما أن اللغة الفرنسية ظلت مسيطرة على مفاصل الدولة الجزائرية منذ الإستقلال، وإلى يومنا هذا، و لم تخرج الجزائر من كبوتها، بل زادتها انهيارا وتراجعا في كافة الأصعدة.

وفي السياق ذاته، ترسم الجمعية الجزائرية للدفاع عن اللغة العربية، لوحة قاتمة عن وضع اللغة العربية في عهد الرئيس بوتفليقة، حيث جاء على لسان رئيسها عثمان سعدي: "أسوأ فترة حكم عرفتها اللغة العربية، هي فترة عبد العزيز بوتفليقة، الذي ألقى خطابا أمام الطلبة شهرا واحدا بعد انتخابه في 1999، شكك فيه في كفاءة اللغة العربية، وقدرتها على تدريس العلوم"[2].

واتهم رئيس الجمعية أشخاصا (دون ذكر أسمائهم) بالتآمر على المدرسة الوطنية، التي تعتبر قلعة اللغة العربية، والدليل على ذلك حسبه هو تقديم تدريس اللغة الفرنسية من السنة الرابعة إلى السنة الثانية ابتدائي، والذي يعتبر قرارا يتنافى مع أبسط القواعد التربوية المعمول بها.

وتعبيرا عن الحالة التي وصلت إليها اللغة العربية، يقول عثمان سعدي أن الرئيس بوتفليقة، حول المجلس الأعلى للغة العربية إلى هيئة استشارية تنشط في كل المجالات ماعدا

---

(1)- المرجع نفسه.

(2)- حميد ياسين، "**اللغة العربية عرفت أسوأ فترة في عهد بوتفليقة**"، جريدة الخبر، 28 جانفي، 2009، العدد: 5537.

تطبيق قانون العربية[1]، وهذا يعتبر قمة العبث بلغة الضاد في بلد المليون ونصف المليون شهيد.

ومن جانب آخر، يطرح الأستاذ بومدين بوزيد إشكالية التطورات التكنولوجية السريعة التي يشهدها العالم اليوم، وكذا الإتصالات الرقمانية، التي تطرح أمام الشعوب المتقدمة والنامية على حد سواء، الإنشغال بمصير لغاتها وثقافاتها وهوياتها، ومستقبل منظومة القيم المشتركة المؤطرة لقيم المجموعات. وضمن هذا التطور العلمي والتكنولوجي الذي لا يصاحبه بنفس وتيرة السرعة، الإجتهاد والتفكير حول قضايا الهوية واللغة والثقافة، تطرح علينا اليوم قضايا تحدٍّ حقيقية تتعلق بما يسمى: "الأمن اللغوي"، إذ أن الأمن لايخص فقط مجالات الإقتصاد والمجتمع والحدود، ولكن اليوم هناك حدود جديدة عصرية تستدعي تعبئة من نوع خاص، وهي حدود اللغة والهوية[2].

إن عرقلة التعريب، وعدم الإيمان بجدواه هما اللذان أفشلا حملة محو الأمية التي تم تنظيمها مرات عديدة، وعلى أصعدة مختلفة. كما أن الخوف من التعريب، هو الذي كرس ما يسمى بالإزدواجية التي تعتبر واحدة من أوجه الإستعمار الجديد، بالإضافة إلى أنها عملية اضطهاد لعقول الجزائريين، والسبب الرئيسي في انخفاض مستوى التعليم في جميع مراحله. وإن التحايل على تعميم استعمال اللغة العربية في سائر الميادين، هو الذي ترك الباب مفتوحا على مصرعيه أمام هجمات الغزو الثقافي الذي تعرضت له الجزائر، حاملين شعار فليذهب دعاة الظلامية ولغتهم، ولتحيا لغة فولتير في الجزائر.

المطلب الثالث: المجتمع المدني وآليات تعزيز وبناء الهوية.

لئن كانت مقومات الهوية الوطنية في الجزائر محددة، وقد حددتها الدساتير ومواثيق الثورة، فإن الواقع الإجتماعي اليوم يعبر عن وجود أزمة للهوية الوطنية، وهذا بحكم تجاهل السلطة السياسية القائمة في توضيح هذه المقومات وتكريسها، وهو ما أدى إلى بروز أزمات عديدة كما رأينا سابقا. غير أن رد فعل تنظيمات المجتمع المدني من منظمات وجمعيات ونوادي مختلفة، كان واضحا، وهذا في سبيل جمع هذه المقومات وبنائها وتحصينها من ما

(1)- المرجع نفسه.

(2)- بومدين بوزيد، "**المعرفة الجديدة و الطغمة اللغوية**"، جريدة الخبر، 3 ماي 2009.

يمكن أن يساهم في تشتيتها. لذلك فما هو دور المجتمع المدني في سبيل تحقيق هذه الهوية، وبناء الأمن الهوياتي في الجزائر؟.

1- حدود فاعلية دور المجتمع المدني في الجزائر:

في الواقع أن الجزائر عندما دخلت مرحلة الإصلاحات، كانت بذلك قد انتقلت إلى مرحلة أخرى جديدة تختلف جذريا من حيث طبيعة وشكل النظام السياسي القائم، ولو أن الإصلاحات في القطاعات الإجتماعية والإقتصادية لم تكن بذلك القدر الجذري والعميق. وربما يعود مرد ذلك إلى الظروف التي خضعت لها الجزائر في تلك الفترة، على الساحتين الداخلية والدولية.

ولقد سيطرت الدولة على المجتمع في الجزائر، واستمرت في النهج نفسه، أي محاولة الإحتواء وخلق تنظيمات متعددة، ونقابات ومنظمات وجمعيات بهدف تأطير المجتمع ومراقبة حركيته، وذلك بهدف التحكم في مسار التطور السياسي للمجتمع وتكريس هيمنة مستمرة ومتجددة. وتمارس السلطة الضغط على القوى السياسية والنقابية والجمعوية بأساليب جديدة، أهمها إنشاء هيئات أخرى منافسة، وتوجيه وسائل الإعلام الرسمية، وصحف قريبة من السلطة للقيام بحملات قصد خدمة الأهداف التي تتوخاها السلطة.

ونظرا للظروف التي عاشتها الجزائر خلال فترة التعددية - كما ذكرنا سالفا- وبما أن عناصر الهوية الوطنية تمثل الشخصية الوطنية وتحدد الإنتماء الوطني القومي، فإن المجتمع المدني قد جند طاقاته لأجل بناء الهوية وتعزيزها في الجزائر، خاصة بعد خروج المستعمر الفرنسي ونيل الجزائر الإستقلال، وهذا عن طريق إنشاء مختلف التنظيمات التي تهتم بالهوية والثقافة وأصالة المجتمع الجزائري، بتجنيد مختلف الوسائل والإمكانيات اللازمة لذلك. فدور المجتمع المدني يكون عن طريق نشر الوعي، عبر التعليم، الإعلام والتربية، إذ أن جمعيات المجتمع المدني في الجزائر تسعى إلى الحفاظ على الأصالة الجزائرية، وحماية العادات والتقاليد من الزوال، وهذا بخاصة في منطقة الأوراس، ومنطقة القبائل، ...

إن للجزائر تاريخ عريق في العمل الجمعوي، وقيام الجمعيات الخيرية والإسلامية والجمعيات الثقافية والعلمية بوجه خاص بأعمال جليلة، لم يكن في إستطاعة الدولة أثناء فترة الإحتلال الفرنسي القيام بها في ذلك الوقت، وهذا خير مثال على أهمية الجمعيات،

بإعتبارها ضلعا أساسيا من أضلاع المجتمع المدني في تعويض غياب مؤسسات الدولة، وتجسيدا لأهداف المركزية لفكرة المجتمع المدني.[1]

ورغم هذا فإن المجتمع المدني في الجزائر، يبقى يعاني من الضعف الكائن على مستوى دوره، بالنظر إلى الأهمية التي يحتلها، وإلى الدور الذي يجب أن يلعبه في الجزائر، وهذا راجع أساسا إلى السلطة السياسية التي مارست سياسة التغييب المتواصل لمؤسسات المجتمع المدني، إضافة إلى ذلك، تبرز الظاهرة العسكرية ودورها في التقليل من فاعلية المجتمع المدني، إذ أن تطور هذه الظاهرة حال دون تكوين مجتمع مدني حقيقي وفعال، يهدف إلى الحفاظ على هوية المجتمع، ورفع مستوى الأداء السياسي، وتطوير المؤسسات الخاصة بهذا الشأن، التي تعمل بدورها على تحقيق البرامج والأنشطة الخاصة بذلك.

فالحقيقة الساطعة هي أننا في الجزائر بصدد إعادة بعث نهضة وطنية عن طريق مؤسسات المجتمع المدني، وأنه حان الوقت للشروع الفعلي في التأسيس للمجتمع المدني في الجزائر، والإستفادة من ميراثنا الثقافي والروحي والحضاري في هذا التأسيس، وتحقيق التناغم والإنسجام بين هذا الموروث، وبين الواقع الدولي الجديد، حيث لا مكان للمجتمعات الإستهلاكية الضعيفة، وأن نفكر بجدية كشعوب إسلامية لها عاداتها وتقاليدها وموروثها الحضاري الذي لا ينبغي أن يندثر، لأن الآفاق تبدو غامضة، في ظل العجز الرهيب للعقل العربي عن الإبداع، وتعطيل روح المبادرة والإكتشاف، قصد ايجاد حلول ناجعة تخرج البلاد من أزمتها.

ورغم ضعف الدور الذي يلعبه المجتمع المدني في الجزائر، إلا أن بعض تنظيماته تمارس العديد من البرامج وتقوم بالعديد من الأنشطة والتظاهرات في سبيل تفعيل الأمن وتحقيق الهوية في الجزائر، ومنها:

---

[1] -Gilbert Grandguillaume :" **L'arabisation en algerie des 'ulama' a nos jours**, colloque :pour une histoire critique et citoyenne, paris ,le 20-22 mai 2006.

2- الجمعيات و الحركات:

الجمعيات بما تحمله من قيم، تعد حقلا خصبا يساهم في ترسيخ الكثير من القيم الإجتماعية الهادفة والجادة، وعلى رأسها زرع روح تحمل المسؤولية بشكل جماعي، والدفع بالعديد من الفئات الإجتماعية لاسيما الشبانية منها إلى تحرير ابداعاتها وتحرير ضمائرها.

وسعيا لبناء الهوية وتحصينها من كل ما يشكل خطرا عليها سواء داخليا أو خارجيا، تسعى الجمعيات إلى ترسيخ هاته الثوابت في المجتمع الجزائري، وعلى رأس هاته الجمعيات جمعية الإصلاح والإرشاد، التي تسعى جاهدة إلى غرس مجموعة من القيم التي جاء الإسلام ليؤكد عليها، أو جاء بها، وذلك لأبنائها الطلاب والطالبات، من خلال البرامج المختلفة، والتي تتمثل في الدروس والمحاضرات والمسابقات والندوات، كما تبنت الجمعية مجموعة من المشاريع التربوية التي تخدم الأسرة والمجتمع، حيث أن العملية التربوية عملية تكاملية بين جميع مؤسسات المجتمع، وقد كرست الجمعية جهودها في تنشئة اجتماعية صالحة، مرتبطة بقيمها الدينية والمجتمعية[1].

إلى جانب هذا نذكر الدور الفعال لجمعية صناع الحياة وصناع النجاح، التي تأسست في سبتمبر 2005، غير أنها تقوم بدور لا يستهان به، يظهر من خلال أهدافها التالية:

- تهدف الجمعية إلى تهيئة جيل قادر على قيادة الأمة من خلال تدريبه على التفكير الإيجابي.

- إعداد الأطفال للحياة المدرسية.

- تقديم الدروس، والبرامج التعليمية المتطورة لتنمية القدرات المعرفية، عن طريق تقديم الدورات والأمسيات التدريبية، الندوات والمحاضرات والأنشطة، لكافة شرائح المجتمع بمختلف المراحل العمرية[2].

---

[1]- "**جمعية الإصلاح والإرشاد**"، تم تصفح الموقع يوم: 2009/07/24.

< www.eslaah.net /le 3-hewar.php.>

[1]- **جمعية صناع الحياة وصناع النجاح**، تم تصفح الموقع يوم: 2009/07/24.

< http://forum.amrkhaled.net /show thread.php >

وفي مجـــال ترقيـــة اللغـــة العربيـــة، والسعـــي إلى القضـــاء علـــى ظاهـــرة الأميـــة في الجزائـــر، تقوم جمعيـــة "إقـــرأ" بـــدور ريـــادي في هذا المجـــال، وهذا لأجـــل التقليص من دائرة الجهـــل وتوسيـــع دائرة العلـــم والمعرفـــة، من خـــلال نشـــر المـــدارس والمعلمين عبر مختلف ربوع الوطـــن، وقد أقـــرت الجمعية أن الأميـــة في الجزائر قـــد تدنت إلى 21.36% خلال سنة 2005، مقـــارنة بالسنوات الماضيـــة، الـــتي بلغـــت فيهـــا 31.90%[1].

وتسعى الجمعية إلى بعث الثقافة القانونية لدى الأميين، لتحسيسهم بحقوقهم، خاصة عنصر النساء، الذي يشكل أكثر من أربعة أخماس المتعلمين في مدارس محو الأمية.

وسعيا للإرتقاء باللغة الأمازيغية، سعت التنظيمات القبائلية إلى تنظيم نفسها في حركة العروش، وتقديم جملة من المطالب للحكومة، فيما يسمى بأرضية القصر، تتضمن لوائح عريضة تتعلق بترسيم اللغة الأماريغية كلغة وطنية، إلى جانب اللغة العربية، تدريس في المدارس والجامعات.

ونشير إلى أن حركة العروش لم تكن أولى الحركات القبائلية التي نضمت نفسها لأجل بحث جانب من جوانب الهوية الوطنية، بل أن حركة تيزي وزو في ربيع 1980، قد أثارت مشكلة في غاية الأهمية تعود أسبابها إلى ما يلي:

- البحث عن هوية جزائرية حقيقية.
- العمل على ترقية لغتي الوطن (الأمازيغية والعربية).
- الثقافة.
- حق التعبير الحر عن الرأي.

وقد طرحت هاته المطالب خلال ملتقى "ايعكورن" من 1 إلى 31 أوت 1980[2]، وقد هدف الملتقى أساسا إلى خلق الحوار، ورفع الحظر المفروض على النقاش

---

[2]- عبد الحق عباس، "**ظاهرة الأمية في العالم العربي والجزائر سببها السياسات التجهيلية الإستعمارية**"، تم تصفح الموقع يوم: 2009/07/24.

< www.annabaa.org /nba news/60. >

[2]- د.أحمد بن نعمان، مرجع سابق، ص. 167.

الديموقراطي للمسألة الثقافية، وحل مشكلة الهوية التي يعاني منها الشعب الجزائري، وبخاصة استعمال اللغات الوطنية في الإدارة. وكذا المطالبة بترقية وتدريس وترسيم اللهجات البربرية في لغة واحدة، وفتح فرع لهذا الغرض في جامعة تيزي وزو[1].

رغم مركزية العمل الذي تؤديه الجمعيات بصفة عامة، وكذا الحركات ومختلف التنظيمات الأخرى، إلا أن الكثير منها يعاني من عوائق عديدة، ويبقى الدور الذي تؤديه فيه نوع من القصور، إلى جانب مختلف تنظيمات المجتمع المدني الأخرى.

لقد أصبحت منظمات المجتمع المدني في الوقت الراهن، آليات حقيقية لتحقيق الإستقرار، عن طريق التصدي لكافة أشكال الجريمة، الوقاية منها، لذلك لابد من اعتماد رؤية جديدة، جوهرها إشراك كافة شرائح المجتمع والنخبة في تحمل المسؤولية عن حفظ الأمن والإستقرار، لأن الأمن هو جزء من متطلبات الإستقرار السياسي والإجتماعي والإقتصادي في البلاد، وبخاصة الهوياتي، وضمان هذا يتطلب مفهوما شاملا تشرك فيه النخب السياسية والفكرية والأجهزة الأمنية.

وكما جاء على لسان الأمين العام لأكاديمية المجتمع المدني الجزائري[*]: أحمد شنة، بأن التحديات الحقيقية التي تواجه المجتمع الجزائري، تكمن في تحقيق الإستقرار وحماية مكاسب الإستقلال وتقليص المسافات المهولة بيننا وبين العالم العربي، أو ما أصبح يعرف اليوم بالفجوة الرقمية[2].

المطلب الرابع: سبل تفعيل وتحقيق الأمن الهوياتي في الجزائر.

إن السبيل لتفعيل وتحقيق الأمن الهوياتي في الجزائر،لا يقتصر على جهة واحدة، وإنما يكون بتكامل وتكافل جهود جميع الأطراف الداخلية والفواعل السياسية في الجزائر.

---

[1]- المرجع نفسه، ص. 176.

[*]- هي المنظمة المدنية غير الحكومية الأولى في الجزائر، تأسست في 30جويلية 2002، وهي فضاء اجتماعي حر لأجل تطوير القدرات الإجتماعية والإقتصادية والثقافية، وتحضير الأجواء والعوامل المساعدة لميلاد المجتمع المدني في الجزائر على أسس وقواعد موضوعية.

[1]- جمال غلاب، "**حوار مع الأمين العام لأكاديمية المجتمع المدني الجزائري**"، تم تصفح الموقع يوم: 2009/07/30.
< www.diwanalarab.com /spip.php. >

إذ ينبغي السعي للحفاظ على مقومات الهوية الوطنية، والمتمثلة في الدين الإسلامي، اللغة العربية، والتراث الأمازيغي. لأن الثروة اليوم ليست بالثروات الباطنية وغيرها فحسب، وإنما بما نملكه من إمكانيات ثقافية ومعارف، تشمل الماضي والعادات والتقاليد وكذا الحاضر، والأصالة التي يملكها المجتمع. كما تشمل التصدي لكل ما يمكن أن يهدد الأمن الهوياتي الداخلي من عوامل خارجية كالعولمة، وتكنولوجيا الإتصالات، الثورة الرقمية،... أي وجوب ضرب الفساد بيد من حديد، وبالتالي يكون المجتمع ممتلكا لكل أدوات الحصانة الأساسية للدفاع عن مكوناته من كل الضربات والتيارات المتعصبة: الأحادية والمطلقة.

ولئن كانت مقومات الهوية الوطنية في الجزائر محددة، حددتها الدساتير ومواثيق الثورة، فإن الواقع الإجتماعي اليوم يعبر عن وجود أزمة للهوية الوطنية، بحكم تجاهل السلطة السياسية القائمة لتوضيح هذه المقومات وتكريسها في عقول الأفراد، وانقسام الأحزاب السياسية إلى اتجاهات، كل إتجاه يعبر عن مقوم وحيد من مقومات الشخصية الوطنية، وهو ما أدى إلى تشتيت هذه المقومات بدلا من جمعها، وجعلها من الثوابت الوطنية التي لا تقبل التبديل ولا النقاش. فالأزمة إذن أزمة تكريس وتفعيل، وليست أزمة تقرير نصي. فالسلطة السياسية فشلت منذ الإستقلال في تحقيق الوحدة الوطنية حول هذه العناصر، بسبب سياسة التجاهل والإهمال ثم فشل الأحزاب السياسية في بلورة وتكريس هذه العناصر، لإقتصارها على خلفيات أيديولوجية معينة.

لهذا فإن ترقية كل عنصر من عناصر الهوية الوطنية، لتحقيق التنمية الوطنية الثقافية، وترسيخ الإنسجام الإجتماعي، وتطوير الروح الوطنية عند الفرد الجزائري، ضرورة وطنية لابد منها. إذ لا بد من وجود ثقافة وطنية وسط جيل من الأطفال والشباب، على إعتبار أن نسبة الشباب في الجزائر كبيرة (حوالي 75 %)، وتدريس تاريخ الأمة الجزائرية بمراحله المختلفة بكل حرارة ووطنية، لأن الثورة الثقافية حسب الميثاق الوطني لعامي (1976-1986)، تعني في منظور ثورة أول نوفمبر صيانة الشخصية الوطنية، وهوية الشعب، وقيام مجتمع متوازن، يضمن الإتصال بالجذور دون فقدان الصلة بواقع التقدم في عصره.

فينبغي الإهتمام بالدين الإسلامي كمقوم رئيسي، وكنظام شامل للحياة بكل مجالاتها: السياسية، الإقتصادية، الإجتماعية، الثقافية، التربوية،... كما يجب الإبتعاد عن

محاولات استغلال الإسلام لتغطية وتبرير وتمرير سياسات وخيارات الأحزاب السياسية. وذلك عبر إنشاء وتوسيع بناء المساجد والمدارس القرآنية، ومراقبة الخطب التي تلقى في المساجد.

وبالنسبة للأمازيغية، فإنه لابد لنا أن نعترف بأن الخصوصية الأمازيغية حقيقة ثابتة وواقع ملموس على الصعيد اللغوي والثقافي، لا يمكن إنكاره أو تجاهله، وهي تعبير عن الثراء والتنوع والتعددية التي يتميز بها المجتمع الجزائري.

وينبغي الإعتراف كذلك بأن الإقرار بهذه الخصوصية ووضعها وفق مكانتها المناسبة، أصبح مطلبا أساسيا لفئات كثيرة، ويكون ذلك بضرورة فتح كل المجالات أمام اللغة والثقافة الأمازيغية في ميدان التعليم والبحث، وفي ميدان الإتصال والإعلام، والعمل على ترقيتهما وتطويرهما بالشكل الذي يمكنهما من العودة السليمة إلى موقعهما الحضاري.
غير أن إحياء وترقية اللغة الأمازيغية لا ينبغي أن يتصادم مع تعميم اللغة العربية، باعتبارها اللغة الرسمية للدولة، والأساسية في مجالات العمل، الإدارة، التعليم، الإعلام،... ولا ينبغي أن تعتبر بديلا لها.

وفي مجال الإهتمام بمقوم اللغة العربية، والذي لا يقل أهمية عن سابقيه، ينبغي التركيز على القضايا التالية:

– قضية اللغة عندنا هي الشخصية الوطنية، وقضية الإستقلال والسيادة، قبل أن تكون قضية علم أو ثقافة، لذلك يجب أن يتحدد وضعها ودورها تحديدا سياسيا وقانونيا بشكل واضح وصريح، وهذا لأهميتها في بلادنا ذات الطابع المزدوج، فهي لغة الشعب، ولغة الإسلام، دين الشعب والدولة.

– اعتبار اللغة العربية هي اللغة الوطنية، وإعطاؤها مكانة وأهمية خاصة، ليس معناه الجمود أو الإنغلاق أمام اللغات الأخرى، وخاصة اللغات التي تكتب وتنشر بها المعارف والعلوم، بل على العكس من ذلك، فضرورة تنمية وتطوير وترقية اللغة الوطنية، تحتم علينا التفتح والتواصل والتلاقح مع كل اللغات الحية[1].

[1]- محفوظ نحناح، **الهوية** (الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2004)، ص ص. 46-47.

- التعددية اللغوية، مثلما يمكن أن تكون مصدر إثراء وثراء وتنوع وإبداع، يمكن أن تتحول إذا لم تضبط وتحدد أطرها بوضوح، إلى عامل تشتيت وتمزق وتفرقة، خاصة عندنا تتوفر الأطراف السياسية التي تعمل على استغلال هذا التنوع اللغوي، وتحاول ركوب موجته لتحقيق أغراض بعض المتواطئين مع الجهات والمصالح الأجنبية، من أجل اختلاق الأزمات للإستفادة منها[1].

إن الفهم السليم للغة العربية، ولدور وأثر اللغة بشكل عام في حياة الدول والشعوب، والإعتراف الواضح والصريح بمكانتها في مجتمعنا، هو السبيل الوحيد لجعلها تؤدي دورها الصحيح والضروري في حياة شعبنا ودولتنا، باعتبارها مكون أساسي من مكونات هويتنا وشخصيتنا الوطنية.

ولقد عبر الد. محمد العربي ولد خليفة، رئيس المجلس الأعلى للغة العربية، عن أهمية اللغة العربية، وبأن الطريق لإحيائها في الجزائر، يبدأ بالمشتلة، أي المكان الذي تغرس وتنبت فيه. كما نوه بضرورة تطوير تعليم اللغة العربية، لأنها تعتبر بمثابة الأكسجين الذي يعيش بفضله الفرد، هذا إلى جانب أنها إحدى اللغات الخمس المنتشرة عالميا. لذا ينبغي المحافظة على لغتنا، لأنها أساس شخصيتنا[2].

ختاما نقول، أن التعامل مع مكونات هويتنا لا يجب أن يقوم على الخلفيات والأحكام المسبقة، ولا على الحسابات الضيقة والآنية، لأن التعامل مع الثوابت من خلال منطلقات ومواقع آنية ومتغيرة، كفيل بأن يحمل نتائج وانعكاسات خطيرة ومدمرة.

وإن الفهم السليم لهذه المقومات، هو الذي يقودنا إلى الإهتمام بها، وبضرورة تطويرها، سواء بالنصوص أو على أرض الواقع. هذا إضافة إلى الدور الحاسم الذي يقع على كل مؤسسة من مؤسسات الدولة، مهما اختلفت وتعددت تشكيلاتها، وبخاصة منها مؤسسة المجتمع المدني، فمن واجب الدولة أن توفر للمجتمع المدني موارد وإمكانات، باعتبارها حق دستوري، حتى يتمكن من القيام بواجبه، باعتباره المؤسسة المؤهلة والقادرة على التعبئة والتأطير والتحسيس والتكوين.

---

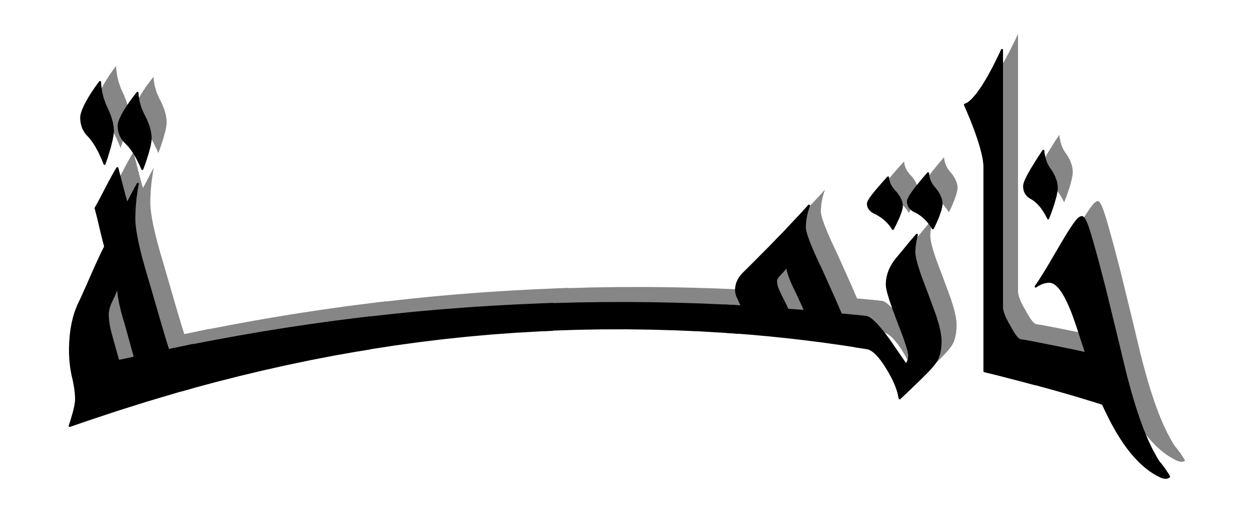
(1)- المرجع نفسه، ص. 49.

(2)- هذا التصريح أدلى به الد.محمد العربي ولد خليفة، للتلفزيون الجزائري، بتاريخ: 2009/02/26.

خلاصـــة:

نخلص في نهاية المطاف إلى أن تفعيل المجتمع المدني يعد أمرا ضروريا في ظل الظروف المتأزمة التي تمر بها الجزائر حاليا. وإن الاهتمام بترقية مؤسسات المجتمع المدني يساهم في التخفيف من الصبغة التسلطية لنظام الحكم في الجزائر.

كما أن تفعيل هذه المؤسسات يساهم كذلك في المحافظة على الهوية والأمن في الجزائر، ويساعدها على التصدي للعديد من التحديات التي ستواجهها خلال العقود القادمة، لاسيما في ظل تنامي ظاهرة العولمة بإفرازاتها المختلفة، أين ستصبح الدولة والمجتمع عرضة لضغوط متنوعة يمكن لمؤسسات المجتمع المدني أن تخفف من وطأتها عن طريق رفضها ومحاربتها لمساويء هذه العولمة.


خاتمة

لقد تناولت الدراسة تحليلا لمقومات الهوية في الوطن العربي، والمتمثلة في اللغة العربية، التاريخ المشترك، الدين الإسلامي، وحدة الإقليم أو الوطن والثقافة المشتركة، وهذا حسب ما أورده الباحثون في هذا المجال، فهذه المقومات تعبر عن رباط حقيقي يجمع ويوحد أفراد الأمة العربية الإسلامية على اختلاف أقطارها وأقاليمها.

غير أن التعدد في الأعراق والطوائف في العالم العربي، قد أحدث اختلالات على مستوى الهوية لدى المجتمع، وهذا بالتمسك والتعصب كل لجهته، مع عدم مراعاة حقيقة الإختلاف، التي ينبغي أن تتحول إلى تكامل وإتحاد لأجل بناء الصرح العربي. هذا إضافة إلى التغيرات الحاصلة اليوم على المستوى العالمي الدولي، حيث تتواجد عدة عوامل تشمل الأفكار والتيارات المختلفة، والتي تؤثر بشكل أو بآخر على هوية الفرد العربي، وعلى استقراره وأمنه، وكيان الدولة المتكامل.

فالوطن العربي – كما سبق ذكره- يزخر بإمكانات هائلة طبيعية، زراعية، بشرية، ... إضافة إلى الموقع الإستراتيجي، والتي تشكل سببا في العديد من الأطماع الخارجية التي تستهدف الدول العربية والنامية بشكل عام، إذ أدركت هذه الدول، أن السبيل الوحيد، والطريق الأقصر للوصول إلى الدول العربية، هو طريق الهوية والثقافة على اعتبار أنه بتهديمها لهذا الصرح يتهدد الأمن الداخلي للأفراد، وبالتالي يصبح من السهل الحصول عليها.

وبهذا، فإن الهوية في العالم العربي تمر بأزمة حقيقية، خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، أين أصبحت أمريكا وحلفاؤها ينظرون إلى الدول الإسلامية والعربية بمنظار الإرهاب، الذي من الواجب القضاء عليه ومحاربته في كل مكان.

ولذلك فإن المجتمع المدني، كفاعل إلى جانب الفواعل الأخرى في الدولة، يسعى إلى الحفاظ على الهوية في الوطن العربي، وبنائها وتلقين تعاليمها لدى النشئ الصاعد، بما توفر له من إمكانات وأساليب متعددة. غير أن دوره يبقى ضعيفا، ولا يرق إلى حد الحفاظ على الهوية وبنائها، والسعي إلى تحقيق الأمن الثقافي والهوياتي، بل أنه أثبت في مناسبات عديدة، أنه يعبر عن واقع مأزوم بالفعل. وهذا راجع لكون المجتمع المدني هو ثمرة السياسات الرسمية في العالم العربي، أي أن العلاقة بين المجتمع المدني والنظام السائد في الوطن العربي، يعبر عن علاقة هيمنة من جانب النظام، وتبعية وخضوع من جانب المجتمع المدني.

إنه ينبغي لأجل إعادة الإعتبار للدور الذي يجب أن يلعبه المجتمع المدني على الساحة الوطنية والعالمية، إعادة النظر في التشريعات والقوانين، وكذا التقليص من هيمنة الدولة، وإعطائه هامشا أكثر كفاعل رئيسي في مجال رسم السياسة وصنع القرار على مستوى الدولة.

كما تطرقت الدراسة، في جانبها المتخصص، إلى تطور المجتمع المدني في الجزائر، في مرحلة الإحتلال الفرنسي، وكذا مرحلة الاستقلال في فترتي: الأحادية والتعددية، هذه الأخيرة التي شكلت ولادة حقيقية للمجتمع المدني في الجزائر، حيث سمحت القوانين والتشريعات السائدة، بإنشاء العديد من الجمعيات والنقابات،... وبهذا تعددت تنظيماته وتشكيلاته، على خلاف ما كان عليه إبان الفترة الإستعمارية التي سادت فيها محاربة الاستعمار لأي تنظيم، كما كانت محاولاتها أيضا، تسعى إلى القضاء على الهوية ومقوماتها لدى الشعب الجزائري، وذلك عن طريق:

1- القضاء على الأساس الأول للهوية الوطنية المتمثل في الدين الإسلامي، الذي يعد مقوما مهما وعاملا أساسيا في توحيد صفوف الشعب وتوعيتهم، والسعي نحو نشر المسيحية والتنصير.

2- القضاء على أهم عنصر في تحقيق الإنسجام الثقافي، الذي يكون نسيج الشخصية الوطنية لأية أمة في العالم، ألا وهو مقوم اللغة، لما لها من علاقة بالفكر والشعور والثقافة بكل جوانبها المادية والفكرية والروحية والسلوكية والعلمية.

3- السعي نحو تجنيس الشعب الجزائري، وإدماجه كلية في الكيان الفرنسي، وهذا يجعل الجزائريين سياسيا واقتصاديا واجتماعيا فرنسيين، يتمتعون بالحقوق السياسية الفرنسية التي يتمتع بها الفرنسيون داخل البلاد وخارجها.

غير أن ردة فعل الجزائريين كانت حاضرة، عبرت عنها بجلاء الحركة الوطنية الجزائرية، وكذا جمعية العلماء المسلمين، والتي سعت إلى محاربة المستعمر الفرنسي، وعملت على تلقين الشعب الجزائري مبادئه المتمثلة في العربية والدين الإسلامي والتاريخ، وترسيخ ذهنية أن فرنسا مستعمرة لا أكثر في أذهانهم. إضافة إلى الدور الفعال الذي لعبته الزوايا، والتي شكلت نقطة انطلاق للعديد من المقاومات الشعبية، ومكان يجتمع فيه ذوو العلم. كما

لا ننسى دور المؤسسات التربوية ومختلف النوادي التي كانت منتشرة عبر الوطن، وقد لعبت دورا لا يستهان به.

وقد استمر الصراع حول الهوية بعد الاستقلال، صراع حول الدين الإسلامي، وهذا ما عبر عنه الخلاف بين التنظيمات الإسلامية والسلطة، والذي فجر أزمة حقيقية شهدتها الجزائر خلال بداية التسعينيات، وصراع آخر حول اللغة العربية، بالسعي نحو ترسيم قانون التعريب في الجزائر، في مقابل إلغائه من قبل أطراف وجهات أخرى، لها مصالح متعددة. وصراع آخر حول التراث الأمازيغي، تمثل أساسا في أزمة الربيع البربري، التي شهدتها منطقة القبائل، والتي قادت الرئيس بوتفليقة إلى ترسيم الأمازيغية كلغة وطنية في الجزائر، ولكن ليس كلغة رسمية.

وفي سبيل الحفاظ على هذه المقومات، وسعيا لأجل نشر الأمن في الجزائر – لأن الصراع حول هذه المقومات كثيرا ما ينجر عنه أحداث شغب وعنف وتخريب–، فقد عمل المجتمع المدني بمختلف تشكيلاته من جمعيات وحركات ومنظمات مختلفة، إلى بناء هذه العناصر الهوياتية، غير أن هذا الدور لا يزال يشوبه الكثير من القصور والنقائص التي تستدعي الإصلاح وإيجاد حلول فعالة وعاجلة.

ومن خلال ما سبق، نتوصل إلى مجموعة من النتائج: فالنتيجة الأولى التي يمكن الوصول إليها، هي أن إشكالية الهوية في الجزائر، لم تظهر إلا بعد دخول الاستعمار الفرنسي الذي كان هدفه محو وطمس معالم الهوية الجزائرية، وابتلاع الكيان الجزائري وتذويبه في الكيان الفرنسي، وذلك بإتباع سياسة محكمة وشاملة.

النتيجة الأخرى المتوصل إليها هي أن هناك جانبا آخر يتعلق بأزمة الهوية (Identity Crisis) والتمادي في استخدام عناصرها ومكوناتها الأساسية (الدين، اللغة، التراث الأمازيغي)، سواء من قبل السلطة أو مختلف التيارات السياسية والتشكيلات الحزبية في المنافسة السياسية، والذي ينم عن ضعف جوهري في مستوى التطور الاجتماعي والسياسي للمجتمع، بل أكثر من ذلك، يشير إلى تناقضات جوهرية تميز بنية المجتمع وتمنع سيرورة الحداثة وتحول دون بلورة مؤسسات عصرية في المجتمع. إذ يعني ذلك استمرار التأثير القوي لقيم المجتمع التقليدي ومعاييره، التي ترتبط بمصالح قوى اجتماعية ترفض الحداثة

والتطور على جميع الأصعدة، ولا تسمح نشأة مجال قد يكون أرضية تسمح بنمو مجتمع مدني.

من جهة أخرى، فإن السلطة السياسية في الجزائر لم تستطع لحد الآن الفصل في مشروع الهوية الوطنية، ما يعني أن الدولة الجزائرية لم تزل بعد في مرحلتي البناء والتكوين.

وكنتيجة أخرى، فإنه يمكن القول أن قضية الهوية الوطنية أصبحت بمثابة المرض الذي يصيب دول العالم الثالث، الخالية من المناعة الكافية لهذا الداء، لأنها لا تطرح بقوة في بلدان متقدمة كاليابان، وأمريكا وفرنسا،...

ويمكن القول كذلك أن العلاقة بين المجتمع المدني والهوية في العالم العربي بشكل عام، وفي الجزائر بشكل خاص، هي علاقة تأثير وتأثر، كون أن المجتمع المدني بوسعه أن يساهم في تكوين الهوية، وتحقيق الأمن في هذا المجال، كما أن الهوية تؤثر في المجتمع المدني، حيث أنه من أسباب أو معوقات أداء المجتمع المدني لدوره هي أزمة الهوية، والإختلافات الكائنة بين الأعضاء والقيادة حول البرامج والأولويات المعطاة لها، وبين التركيز على مقوم دون آخر.

وآخر نتيجة يمكن التوصل إليها هي أن صمود الدولة لا ينبغي أن يكون سياسيا وعسكريا فقط، إنما ينبغي للصمود كذلك أن يكون ثقافيا وعقائديا.

وانطلاقا من النتائج المتوصل إليها، فإننا نصل إلى الإجابة عن الإشكالية التي تم طرحها بقولنا أنه رغم الكثرة التعددية لمنظمات المجتمع المدني في المنطقة العربية، وفي الجزائر على حد سواء، ورغم تنوع نشاطاتها، وكذا قدرتها على إيصال المنفعة الرعائية لأصحابها، إلا أنها بدت عاجزة عن إحداث فعل الإصلاح، وعن الحفاظ على الهوية التي تعتبر مرآة عاكسة لأوضاع المجتمع والدولة، وهذا رغم ما قد يتمتع به بعضها من قدرات ضغطية، ووصل مع النسق السياسي القائم. فالطبيعة غير التصالحية للنسق السياسي العربي مع المجتمع، بالإضافة إلى حداثة تكوين مثل هذه المنظمات، وإلى إنشغال البعض منها بصراعات القوة بين فصائله الداخلية، وإلى طبيعة القوانين الرسمية الحاكمة لحركتها، بالإضافة لشحة التمويل، كلها أسباب تحد من إمكانية أن تلعب هذه المنظمات أدوارا متزايدة في عمليات تحقيق الإصلاح المنشود.

لذلك، فإننا نخلص إلى جملة الاقتراحات التالية:

1- إن تطور ومستقبل المجتمع المدني العربي مرتبط بحجم ومساحات التغيير في فكر وممارسة النظام السياسي العربي، وبمساحات الحرية وحدود الممارسة الديموقراطية، التي يتيحها لقوى وتنظيمات المجتمع وتشكيلاتها المختلفة.

2- الإهتمام بمجال التربية والتعليم، والعمل على نشر ثقافة وطنية وسط جيل من الأطفال والشباب.

3- الإهتمام والإرتقاء بمقومات الهوية في الجزائر، عن طريق انشاء المساجد والمدارس القرآنية في سبيل تطوير المقوم الإسلامي، وإنشاء المدارس والجامعات وتكوين الأساتذة وتأهيلهم، في سبيل الحفاظ وتطوير اللغة العربية.

4- ينبغي تحصين الشباب والنشئ الصاعد ضد التيارات الخارجية، التي تجلبها العولمة، التكنولوجيا الحديثة، الأقمار الصناعية، الإنترنيت،...لكن هذا لا يعني الإنغلاق، وإنما الإستفادة من الثقافة الغربية، لكن بتحفظ، أي العمل على تحقيق المعادلة الصعبة والمتمثلة في ثنائية: أصالة- تحديث في آن واحد.

5- يمكن أن يقوم مبدأ المسؤولية المشتركة أو المجتمع المدني العالمي أو مبدأ التدخل الإنساني مقام السيادة الوطنية، و لم لا إقامة حكومة عالمية.

6- ضرورة تنظيم العلاقة بين المجتمع المدني والدولة، بما يضمن على الأقل الإستقلالية النسبية، حيث يجب أن تكون علاقة تعاون ومشاركة وتكامل، وليست علاقة تنافس وصراع وتسلط وتبعية، بحيث يجب أن تقوم هذه الدولة بتوفير جو ديموقراطي حقيقي.

7- إن بناء المجتمع المدني لا يعني بالضرورة النقل الحرفي لخبرات المجتمعات الغربية في هذا المجال، إذ أن الديموقراطية الليبيرالية نظام غربي لايصلح لمجتمعاتنا. فلا بد من إتباع نموذج سياسي ديموقراطي يعكس خصوصية مجتمعاتنا العربية.

وختاما نقول أن أزمة الهوية هي مصدر جميع الأزمات، وتشكل هذه الأزمة أحد النقاط السوداء بالنسبة لأي دولة، وتفرض عليها مواجهتها عن طريق وضع حلول فعالة وناجعة، وليس مجرد إعطاء مسكنات قد تخمدها في حينها، لكنها تشكل فيما بعد أساسا تقام عليه العديد من الثورات، الأزمات والإحتجاجات.

كما أن الأزمة التي عصفت وتعصف بالجزائر، قد أنهكت قوى الشعب والنظام على السواء، فهي تلك الجرثومة التي بدأت صغيرة، وتغلغلت ونهشت مقدرات الجزائر، وفرضت قسرا على الشعب الجزائري أوضاعا لاتحتمل.

لذلك يجب على الدولة الجزائرية أن تجد حلولا ناجعة لمثل هذه الأزمات، تكون من الجذور، وليس مجرد رفع شعارات وسد الطريق أمام ثقافة العنف والتسلط، وهذا من خلال تفعيل آليات المشاركة السياسية، وتحقيق الهوية، واعطائها هامشا وقيمة تستحقه، وذلك في سبيل القضاء على هذه الأزمة. وكما يقول الد. برهان غليون: إن الإبحار في مياه الأزمة لايحتاج إلى المتشائمين الذين يشكون من ريحها، ولا إلى المتفائلين الذين ينتظرون تغيرها، بل إلى العامليين الذين يضبطون أشرعتها ثم يتوكلون.

لابد من الإشارة إلى أنه تتجاذب كل من يحاول الكتابة في موضوع التاريخ الوطني قوتان: قوة العقل، وقوة العاطفة. تدعوه الأولى إلى أن يتجرد من الذات، وأن يأتي بالحقيقة على وجهها، بينما تحرك فيه الثانية نوازعه وأحاسيسه الوطنية والسياسية، وتدفعه إلى طرح الأفكار وفقا لما تمليه عليه مشاعره، وهذا ما لا يعكس مجريات الأحداث وتطورها.

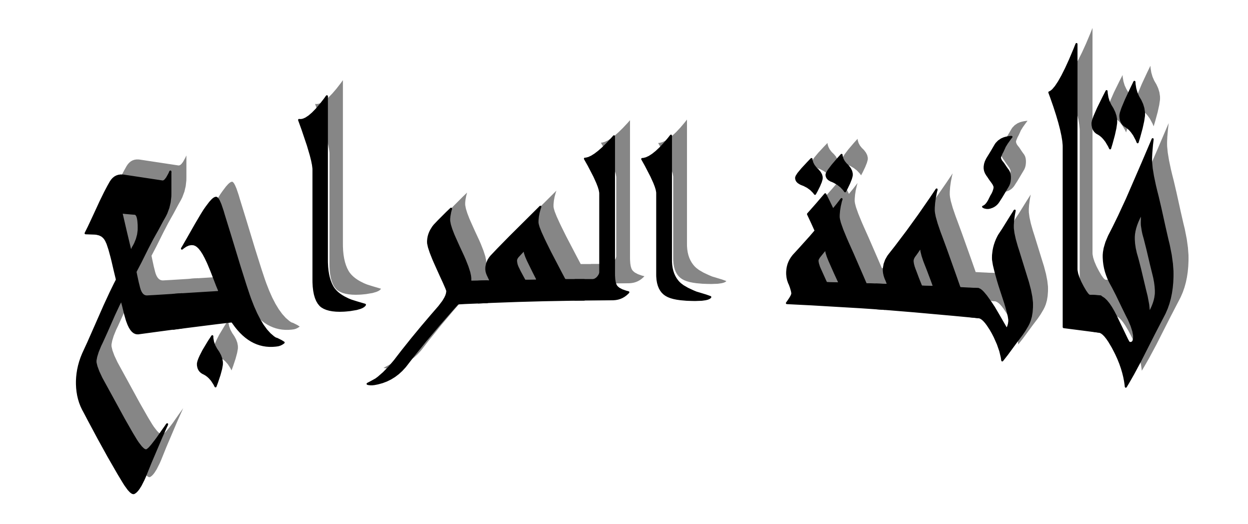
لهذا فإن إيماننا بالموضوعية العلمية، إستدعى منا التعامل مع المعلومات والأفكار التي عثرنا عليها في مختلف الكتابات والمراجع بموضوعية، ونقلها كما هي، لحساسية هذا الموضوع وأهميته الفائقة، وما كان يغلب عليه الطابع الذاتي في بعض منها، لا ينسب في الحقيقة إلا لأصحابها.

وأخيرا نقول أنه إذا كانت مسؤولية التغيير والتوجه قدما نحو مجتمع مدني فعلي وفعال في الجزائر، مرتبطة بدرجة كبيرة بالدولة، فإن مسؤولية المواطن كفرد وكذا مؤسسات المجتمع المدني كل على حدى، لا تقل أهمية وتأثيرا على مستقبل النشاط المدني في الجزائر، خاصة إذا تعلق الأمر بالهوية، بل وأكثر من ذلك، فإن مسؤولية الطرف المدني أكثر

تأثيرا في التغيير، إذ أنه مجبر اليوم على فرض ذاته من خلال استفادته من ظروف التفتح والديموقراطية، لحفر بصماته، سعيا لتحقيق الأمن الهوياتي في الجزائر، ومن أجل إضفاء طابع المحورية والأولوية على دوره في النسق العام، وهذا في سبيل التصدي إلى التيارات الخارجية، وتحقيق الهوية والأمن ومنه إلى تحقيق التطور والإزدهار في عالم لا يقبل إلا بالنجاح والنـــاجحيـــن.

لذلك فإنه ينبغي الحفاظ على هوية المجتمع العربي والجزائري منه بخاصة من خطر التمزق الهوياتي عن طريق تفعيل أداء الأطراف الفاعلة والمؤثرة على ذلك، وهذا ما يفتح مجالا واسعا أمام الدراسات المقبلة في سبيل إجراء مقاربة أكثر للإستراتيجيات والسياسات الواجب وضعها وتطبيقها على أرض الواقع، وهذا في سبيل الوصول إلى تحقيق الحكم الراشد.

- تم بحمد الله -


قائمة المراجع

*** الكتب:**

- باللغة العربية:

1- أبو جابر، إبراهيم. **الأزمة الجزائرية**. أم فحم: مركز الدراسات المعاصرة، 1998.

2- إبراهيم، سعد الدين. **المجتمع المدني والتحول الديموقراطي في الوطن العربي**. ط.1. القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، 1995.

3- البشري، محمد الأمين. **الأمن العربي- المقومات والمعوقات**. الرياض: مركز الدراسات والبحوث، 2000.

4- الخزرجي، ثامر كامل، وياسر علي المشهداني. **العولمة وفجوة الأمن في الوطن العربي**. ط. 1. الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004.

5- الزغل، عبد القادر. " المجتمع المدني والصراع من أجل الهيمنة الأيديولوجية في المغرب العربي". في **المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديموقراطية**. بحوث ومناقشات الندوة الفكرية لمركز دراسات الوحدة العربية. بيروت: ط.1، 1992.

6- السيد، كامل مصطفى. **المجتمع المدني في الوطن العربي، معالم التغيير منذ حرب الخليج II وملاحظات حول أدواره المتعددة**. القاهرة: د.د.ن، 2004.

7- الشبيبي، محمد. **صراع الثقافة العربية الإسلامية مع العولمة**. ط.1. بيروت: دار العلم للملايين، 2002.

8- الطراح، علي أحمد، وحمزة منير غسان سنو. **الهويات الوطنية والمجتمع العالمي والإعلام- دراسات في إجراءات تشكل الهوية في ظل الهيمنة الإعلامية العالمية**. ط.1. بيروت: دار النهضة العربية، 2002.

9- العايد، حسن عبد الله. **المتغيرات الدولية وسيناريوهات الثقافة العربية**. ط. 1. بيروت: دار النهضة العربية، 2004.

10- العلوي، سعيد بن سعيد. " نشأة وتطور مفهوم المجتمع المدني في الفكر العربي الحديث". في **المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديموقراطية**. بحوث ومناقشات الندوة الفكرية لمركز دراسات الوحدة العربية. بيروت: ط.1، .1992

11- العلي، أحمد صالح. **اللغة العربية والوعي القومي**. ط.2. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، .1986

12- الفالح، متروك. **المجتمع والديموقراطية والدولة في البلدان العربية- دراسة مقارنة لإشكالية المجتمع المدني في ضوء تريف المدن**. ط.1. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، .2002

13- الكايد، زهير عبد الكريم. **الحكمانية: قضايا وتطبيقات**. القاهرة: منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية،2003.

14- المدني، توفيق. **المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي**. القاهرة: اتحاد الكتاب العرب، .1997

15- بن عنتر، عبد النور. **البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوربا والحلف الأطلسي**. الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، .2005

16- بن نعمان، أحمد. **الهوية الوطنية: الحقائق والمغالطات**. الجزائر: شركة دار الأمة للطباعة والترجمة والنشر والتوزيع، .1995

17- ، . **فرنسا والأطروحة البربرية في الجزائر: الخلفيات- الأهداف- الوسائل- البدائل**. الجزائر: منشورات دحلب، .1990

18- بوحوش، عمار. **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962**. ط.1. بيروت: دار الغرب الإسلامي، .1997

19- بوزنادة، معمر. **المنظمات الإقليمية ونظام الأمن الجماعي**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، .1992

20- تركي، رابح. **التعليم القومي والشخصية الجزائرية**. ط.2. الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1982.

21- توفيق، حسنين إبراهيم. **النظم السياسية العربية: الإتجاهات الحديثة في دراستها**. ط.1. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.

22- ، . " بناء المجتمع المدني: المؤشرات الكمية والكيفية". في **المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديموقراطية**. بحوث ومناقشات الندوة الفكرية لمركز دراسات الوحدة العربية. بيروت: ط.1، 1992.

23- خليفة، حسن فريال. **المجتمع المدني عند توماس هوبز وجون لوك**. ط.1. القاهرة: مكتبة مدبولي، 2005.

24- غليون، برهان، إسماعيل قيرة، فضيل طيو، علي غربي، وصالح فيلالي. **مستقبل الديموقراطية في الجزائر**. ط.1. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002.

25- فؤاد عبد الله، ثناء. **آليات التغيير الديموقراطي في الوطن العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997.

26- محفوظ، محمد. **الحضور والمثاقفة: المثقف العربي وتحديات العولمة**. ط.1. بيروت: المركز الثقافي العربي، 2000.

27- نحناح، محفوظ. **الهوية**. الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2004.

28- وهبة، ربيع، مترجما. **التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني**. ط.1. المجلس الأعلى للثقافة، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، 2003.

- باللغة الأجنبية:

1- Abou, sélim.**L'identité culturelle- suivi de cultures et droits de l'homme**. Press de l'université saint- joseph, imprimerie dar el koutoub, 2002.

2- Arezki, dalila. **L'identité berbere**. Paris : sigui press, 2004.

3- Buzan, barry, et woever olé. **Regions and powers: the structure of international security**. Combridge studies in international relations, 2003.

4- Caune, jean. **Culture et communication**. Paris : press universitaires de Grenoble, 2006.

5- Ericksson, john, et giam piero giacomello. **The information revolution, security, and international relations: (IR) relevant theory?**. International political science review, 2006.

6- Glerari, habib, et Sandra szurek. **L'émergence de la société civil internationale, vers la privatisation du droit International**. Paris : éditions pedone, 2003.

7- Huntington, sammuel. **How countries democratize**. Political science quarterly, vol 106, n°4, winter 1991-1992.

8- Robert, charle ageron. **Histoire de l'algérie contomporaine(1871-1954)**. Tome 2. 1ere édition. Paris : press universitaire de France, 1977.

9- Vedby, mikkel rasmussen. **A parallel globalisation of terror security and globalisation**. London: Nordic international studies association, 2002.

*** المجلات:**

- باللغة العربية:

1- الجابري، محمد عابد." العولمة والهوية الثقافية: عشر أطروحات". **المستقبل العربي**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1998.

2- الدسوقي، ابراهيم أيمن." المجتمع المدني في الجزائر: الحجرة- الحصار- الفتنة". **المستقبل العربي**، العدد259، 2000.

3- بلعيد، رابح. " **الحركة الوطنية الجزائرية**". رسالة الأطلس، 11-17 نوفمبر، 1996.

4- بلعيور، الطاهر." المجتمع المدني كبديل سياسي في الوطن العربي". **مجلة العلوم الإجتماعية والإنسانية**، ديسمبر، 2006.

5- دراس، عمر." الظاهرة الجمعوية في ظل الإصلاحات الجارية في الجزائر: الواقع والآفاق". **مجلة انسانيات**، أفريل- جوان، 2005.

6- زياني، صالح." تشكل المجتمع المدني وآفاق الحركة الجمعوية في الجزائر". **مجلة العلوم الإجتماعية والإنسانية**، ديسمبر، 2007.

7- ، ." موقع مؤسسات المجتمع المدني في إدارة التنمية المحلية في الجزائر". **مجلة العلوم الإجتماعية والإنسانية**، جوان، 2007.

8- قادري، أحمد حيدر." تحديا للهيمنة الأمريكية، الطريق إلى عولمة بديلة ديموقراطية". **قضايا فكرية**، القاهرة، مكتبة مدبولي، 2004.

9- نصيب، ليندة." المجتمع المدني: الواقع والتحديات". **مجلة العلوم الإجتماعية والإنسانية**، ديسمبر، 2006.

10- نظمي، جمال عمر وميض." المثقف العربي بين السلطة والجماهير- اشكالية العلاقة الصعبة". **المستقبل العربي**، 1994.

- باللغة الأجنبية:

1- « Pour la citoyeneté et la modernité ». **Forum Algérie**, 26 juin, 2006.

2- « **Etude sur le renforcement du rôle de la société civil maghrebine** ». Dans la mise en œuvres des pan et des pasr.

* **الجرائد:**

1- بو القمح، عبد الرزاق." سنة سياسية تحت عنوان الإمتناع والعهدة الثالثة"، **الشروق اليومي**، العدد2147، .2008

2- بوزيد، بومدين." المعرفة الجديدة والطغمة اللغوية". **الخبر**، 3 ماي، .2009

3- ياسين، حميد." اللغة العربية عرفت أسوأ فترة في عهد بوتفليقة". **الخبر**، 28 جانفي، 2009.

* **الوثائق الرسمية:**

1- الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، دستور 1963.

2 - الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، دستور 1976.

3- الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، دستور 1989.

4- الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، دستور 1996.

5- الميثاق الوطني 1976.

6- الميثاق الوطني 1986.

7- الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، قانون رقم 90-31، المؤرخ في 4 ديسمبر1990، المتعلق بالجمعيات، الجريدة الرسمية، عدد53، الصادر في 18 جمادى الأولى 1411 هـ، الموافق ل 4 ديسمبر 1990.

8- الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، الأمر رقم 71- 79 المتعلق بالجمعيات، الجريدة الرسمية. عدد 105، الصادر بتاريخ 24 ديسمبر 1971.

* **الرسائل الجامعية:**

1- باري، عبد اللطيف." **المجتمع المدني العالمي وتأثيره على المجتمع المدني الجزائري**" (رسالة ماجستير في التنظيمات السياسية والإدارية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2007).

2- بن عبد العزيز، خيرة." **دور المجتمع المدني في ترقية الحكم الراشد- نموذج المنطقة العربية-**" (رسالة ماجستير في التنظيمات السياسية والإدارية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2006) .

3- حنيش، فيروز." **اشكالية المجتمع المدني والتحول الديموقراطي في الجزائر- 1989/ 2005-**" (رسالة ماجستير في التنظيمات السياسية والإدارية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2008) .

4- خلفة، نادية." **مكانة المجتمع المدني في الدساتير الجزائرية**" (رسالة ماجستير في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة باتنة، 2003) .

5- رداف، طارق." **الإتحاد الأوربي: من استراتيجية الدفاع في إطار حلف شمال الأطلسي إلى الهوية الأمنية الأوربية المشتركة**" (رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة قسنطينة، 2005) .

6- عبد الكريم، هشام." **المجتمع المدني ودوره في التنمية السياسية بالجزائر- 1999/1989-**"(رسالة ماجستير في التنظيمات السياسية والإدارية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2006) .

7- قاسمي، يوسف." **المثقفون الجزائريون المعربون والثورة الجزائرية- 1962/1954-**" (رسالة ماجستير في تاريخ الثورة، قسم التاريخ، جامعة باتنة، 2001) .

8- كرازدي، إسماعيل." **العولمة والسيادة**" (رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2003) .

9- لعموري، شهيدة." **اشكالية الهوية في فكر جمعية العلماء المسلمين الجزائريين- محمد البشير الإبراهيمي نموذجا-**" (رسالة ماجستير في الفلسفة، قسم الفلسفة، جامعة الجزائر، 2006) .

* **الملتقيات والمؤتمرات:**

- باللغة العربية:

1- العيد، فهيمة أحمد خليل." **الأدوار التكاملية لمختلف هيئات المجتمع المدني**". مؤتمر التوافق السنوي الثالث حول:" هيئات المجتمع المدني والتنمية الوطنية"، الكويت، 10-11 أفريل، 2006.

2- الكتاني، محمد. " **أي منظور لمستقبل الهوية في مواجهة تحديات العولمة**". ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي حول:" **العولمة والهوية**"، الرباط، المغرب، 5-7 ماي.1997

3- برقوق، عبد الرحمـــن، وصونيا العيدي." **المجتمع المدني والتحول الديموقراطي في الجزائر**". ورقة بحث قدمت في الملتقى الوطني الأول حول:" التحول الديموقراطي في الجزائر"، الجزائر، 10-11 ديسمبر 2005.

4- بن التويجري، عبد العزيز. "**الهوية والعولمة من منظور حق التنوع الثقافي في ظل فلسفة حوار الأديان والحضارات**". ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي حول:" **العولمة والهوية**"، الرباط، المغرب، 5-7 ماي1997.

5- خليفي، عبد القادر." **دور الطرق الصوفية في المحافظة على الهوية الوطنية**". ورقة بحث قدمت في الملتقى الوطني حول:" دور الزوايا إبان المقاومة والثورة التحريرية"، الجزائر، وهران، 25-26 ماي 2005.

6- زردومي، أحمد." **الهوية الوطنية لدى الشباب الجزائري بين المحافظة وأزمة الإنفتاح**". ورقة بحث قدمت في الملتقى الوطني حول:" دور الإعلام الجزائري في تعزيز الهوية وتحقيق التنمية"، الجزائر، باتنة، 10-11 ماي 2009.

7- قادري، حسين. مداخلة ألقيت في الملتقى الوطني حول:" دور الإعلام الجزائري في تعزيز الهوية وتحقيق التنمية، الجزائر، باتنة، 10-11 ماي 2009.

8- مجاود، محمد." **دور الزوايا في المقاومة والثورة التحريرية**". ورقة بحث قدمت في الملتقى الوطني حول:" دور الزوايا إبان المقاومة والثورة التحريرية"، الجزائر، وهران، 25-26 ماي 2005.

9- مقلاتي، صحراوي." **تعزيز الهوية الوطنية، بإعتماد مقاربة العلاقات العامة**". ورقة بحث قدمت في الملتقى الوطني حول:" دور الإعلام الجزائري في تعزيز الهوية وتحقيق التنمية"، الجزائر، باتنة، 10-11 ماي 2009.

10- من أعمال الملتقى الدولي الأول لكلية العلوم السياسية والإعلام حول:" الدولة الوطنية والتحولات الدولية الراهنة"، منشورات كلية العلوم السياسية والإعلام، 2004.

- باللغة الأجنبية:

1- El back, adam. « **La société civil en Afrique : la realité et les défis** ». Dans : « Le rôle de la société civil dans le développement de l'état », 8eme colloque international, Algérie, Adrar, 20-22 novembre 2005.

2- Grand guillaume, gilbert. « **L'arabisation en Algérie des "Ulama" a nos jours** ». colloque : « pour une histoire critique et citoyenne », paris, 20-22 mai 2006.

*** مواقع الأنترنيت:**

- باللغة العربية:

1- أبراش، إبراهيم." **سؤال الهوية في العالم العربي- تثاقف الهويات أم تصادمها**".تم تصفح الموقع يوم: 2009/08/05.

<www.grenc.com/show-article-main.cfm>

2- أبو زاهر، نادية." **المجتمع المدني وأثر العولمة عليه**"، الحوار المتمدن. تم تصفح الموقع يوم: 2009/05/29.

<www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=164730>

3- أبو زكرياء، نجيب." **من يقف وراء التنصير في منطقة القبائل في الجزائر؟**". تم تصفح الموقع في: 2009/07/13.

<www.alarabnews.com/alshaab.gif>

4- التيجاني، بولعوالي." **المجتمع المدني قراءة في المفهوم والنشأة**". تم تصفح الموقع يوم: 2009/05/25.

<www.alfajrnews.net/news-sid.html>

5- السويلم، لمياء صالح، والسيد محمد." **الهوية واشكالاتها**". تم تصفح الموقع في:2009/06/30.

<www.lahaonline.com/index-livedialouge.php>

6- العبيدلي، عبيدلي." **في مفهوم الأمن**". تم تصفح الموقع يوم: 2009/04/29.

<www.alwasatnews.com/archive/issue>

7- العقبي، مؤيد صلاح." **الطرق الصوفية والزوايا بالجزائر، تاريخها ونشاطها**". تم تصفح الموقع يوم: 2009/07/14.

<www.neelwafurat.com/itempage.aspx>

8- الكحلاني، محمد حسن." **الهوية الثقافية العربية: مبادئ أولية حول ترسيخ الإنتماء ودعم مقومات الهوية العربية**". صحيفة 26 سبتمبر، عدد1421. تم تصفح الموقع يوم: 2009/08/11.

<www.26sep.net/newsweek article.php?ing>

9- بن عنتر، عبد النور." **تداعيات ترسيم الأمازيغية لغة وطنية في الجزائر**". تم تصفح الموقع يوم: 2009/02/22.

<www.aljazeera.net/nr/exeres>

10- تركماني، عبد الله." **المجتمع المدني في العالم العربي**". مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية. تم تصفح الموقع يوم: 2009/06/03.

<www.mokarabat.com>

11- حسين، عماد." **جمعية العلماء المسلمين الجزائريين...نجم سطع أم أفل؟**". تم تصفح الموقع في: 2009/05/07.

<www.islamonline.net/servlet/satellite-article>

12- عباس، عبد الحق." **ظاهرة الأمية في العالم العربي والجزائر، سببها السياسات التجهيلية الإستعمارية**". تم تصفح الموقع يوم: 2009/07/24.

<www.annabaa.org/nba news/60>

13- غلاب، جمال." **حوار مع الأمين العام لأكاديمية المجتمع المدني الجزائري**". تم تصفح الموقع في: 2009/07/30.

<www.diwanalarab.com/spip.php>

14- منذر، سليمان." **نحو إعادة صياغة مفهوم الأمن القومي ومرتكزاته**". تم تصفح الموقع يوم: 2009/04/26.

<www.achr.nu/art.htm>

15- ناجي، عبد النور." **البعد السياسي في تراث الحركة الوطنية الجزائرية**". تم التصفح في: 2009/04/15.

<http://awa-dam.net/index.php?mode-journalview>

16- نسيرة، هاني." **مفهوم الهوية بين الثبات والتحول**". منتديات اليراع الأدبية. تم تصفح الموقع يوم: 2009/06/30.

<www.alyara3.com/yara3vb/show thread.php>

17- "**المجتمع المدني قراءة في المفهوم والنشأة**". تم تصفح الموقع يوم: 2009/04/06.

<www.grenc.com/show-article-main.cfm?id=14949>

18- " **مشروع تعديل الدستور الجزائري 2008**". تم تصفح الموقع في: 2009/04/11.

<http://tiaret.ahlamountada.com/mountada.f7>

19- " **التعريب في الجزائر**". تم تصفح الموقع في: 2009/07/13.

<www.islamic news.net/common/view item.asp>

20- " **جمعية الإصلاح والإرشاد**". تم تصفح الموقع يوم: 2009/07/24.

<www.eslaah.net-lez-hewar.php>

21- " **جمعية صناع الحياة وصناع النجاح**". تم تصفح الموقع في: 2009/07/24.

<http://forum.amrkhaled.net/show thread.php>

- باللغة الأجنبية:

1- Ben nefissa, sarrah. « **ONG et gouvernance dans le monde arabe** : **L'enjeu démocratique** », vue le: 01/06/2009.

<www.cedej.org.eg/article.php?id-article>

2- Fioramonti, lerenzo, et V. fuin heinrich. « **How civil society influences policy : a comparative analysis of the civicus civil society index in post communist Europe national coordinating organization** », vue le site le : 18/06/2009.

<www.civicus.org/news/media/civicus.Odi.fioramonti-Heinrich>

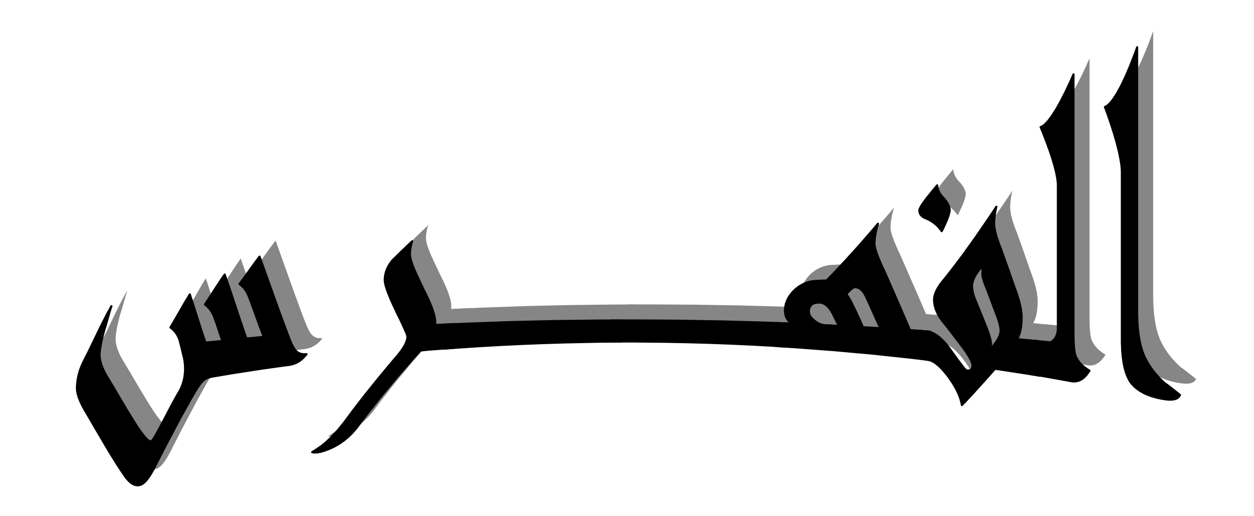
*** القواميس والموسوعات:**

1- الجاسور، ناظم عبد الواحد. **موسوعة علم السياسة**. ط.1. الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004.

2- مصباح، عامر. **معجم مفاهيم العلوم السياسية والعلاقات الدولية**. ط.1. الجزائر: المكتبة الجزائرية بوداود، 2005.

*** التصريحات:**

1- تصريح لــ: محمد العربي ولد خليفة للتلفزيون الجزائري، بتاريخ: 2009/02/26.


الفهرس

الفصل الثالث: أزمـــــة الهوية وتحقيق الأمن في الجزائر